المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تحت عنوان:

التحديات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية

إعداد الطالب:

بن مبارك خليل

تحت إشراف:

الدكتور علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: بوعمامة زهير	رئيسا
الدكتور: ربيج علي	مشرفا ومقررا
الأستاذة: العاقل رقية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

".... ربنا لا تؤاخذنا بما نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفرلنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين". البقرة 286.

أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

كلـمة شكـر

أتقدم بالشكر وفائق الاحترام إلى:

الأستاذ المشرف: الدكتور علي ربيج على قبوله الإشراف على هذه المذكرة.

إلى الأستاذة: دامية سكينة وعلى كل النصائح التي قدمتها لي.

إلى الأستاذ: بوستي توفيق الذي لم يبخل علي في مساعداته.

إلى الدكتور: محمد السعيد مكي على مساعداته ونصائحه القيمة.

إلى الأستاذ: قسوم سليم على معلوماته القيمة.

إلى الأستاذ: عبد النور محسن وعلى توجيهاته ونصائحه.

وإلى كل من ساندني في سبيل اتمام هذا العمل المتواضع .

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل من أحسنت بتقصيري في رد فضلهم، إلى أعز وأغلى من روحي والديّ أطال الله في عمرهما وجزاهما خيرا.

إلى **أمي** الغالية **ليلى**

إلى **أبي** الغالي **ناصر**

إلى **جدتي** الغالية أطال الله في عمرها.

إلى روح صديقي الذي مازال دائما في قلوبنا حيا **محمد الصالح**

إلى إخوتي الأعزاء، محسن وزوجته، سامي وزوجته، ولا أنسى الصغار **آدم، ياسين، نجمة.**

إلى خالتيّ نجية وهدى، إلى أخوالي، إلى عبد الرحمن، الهاشمي، محي الدين، وإلى جميع الأهل والأقارب

إلى من ساندني وساعدني في جميع مراحل اعداد المذكرة إلى **مريم**

إلى الأصدقاء: حمزة، عبد القادر ، **رابح**، باديس، موسى، رابح زيغدي، أسامة، إلياس، سامي، باديس، محمدي، حمزة، خليل، جلال، محمد لمين، حسين، علي، حمزة، رضا، سامي، صدام، محمد، أسامة، عبد العزيز، سامي، محمد موات، ادريس، فريد، موي، عبد المالك، محمد تواتي، إلياس، فيصل، صبري، صالح، بلال، ابراهيم، نبيل، سليم، وإلى كل من أعرفهم وإلى كل من ساندني ولو بكلمة أو دعاء

خليل

خطة الدراسة

خطة الدراسة

المقدمة

مدخل مفاهيمي

الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني–تفسيري–

المطلب الأول: الأمن في الطروحات الواقعية.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية في الأمن.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني–تأملي–

المطلب الأول: النظرية البنائية والأمن.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الاجتماعية.

المطلب الثالث: نظرية ما بعد الحداثة والأمن.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي–تعميقي–

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع الأمن.

المطلب الثاني: مركب الأمن الاقليمي وموقع المنطقة الأورومغاربية.

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية.

المبحث الأول: المنطقة الأورومغاربية مقاربة جيو–أمنية.

المطلب الأول: دراسة في المنطلقات الجيوسياسية.

المطلب الثاني: دراسة في المنطلقات الأمنية.

المبحث الثاني: العلاقات الأورومغاربية –دراسة تاريخية–

المطلب الأول: جيل الستينات والسبعينات كأول مبادرة شراكة أورومغاربية.

المطلب الثاني: مجموعة 5+5 لإعادة احياء العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثالث: مسار برشلونة في تنظيم العلاقات الأورومغاربية.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثاني: ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثالث: أهم صور الجريمة المنظمة وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية.

الفصل الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأورومغاربية.

المبحث الأول: حقيقة العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية التونسية.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المغربية.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية.

المبحث الثاني: تطور مسارات العلاقات الأورومغاربية في مواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي كتصحيح لمسار برشلونة.

المطلب الثاني: المشروع من أجل المتوسط: تصور جديد أم استعادة مشروع قديم.

المبحث الثالث: تصورات مستقبل العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: تطوير العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثاني: فشل العلاقات الأورومغاربية وفك الارتباط والاتجاه إلى شركاء جدد الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: بناء شراكة على أساس الندية –انشاء اتحاد المغرب العربي–

الخاتمة.

المقدمة

تعتبر نهاية الحرب الباردة ليست فقط مجرد الإعلان عن نهاية مرحلة تاريخية ولكنها مثلت حدثا تاريخيا فريدا، إذ أحدثت تطورا جذريا أثر على العلاقات الدولية بصفة عامة وهيكلة النظام الدولي بصفة خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحدثت انقلابا لمجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحولات وتطورات أدت إلى بروز أفكار جديدة حاولت تقديم تفسيرات موضوعية لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية واستكشاف عناصر واليات تطوراته. فكانت النقاشات في الأوساط الأكاديمية تتمحور حول إيجاد تفسيرات قادرة على استبصار التحول في المفاهيم القائمة التي غيرت من لغة العلاقات الدولية مثل العولمة، نهاية التاريخ، الأبعاد الجديدة للأمن...وما يهمنا في دراستنا هو الأمن، الذي لم يكن بمعزل عن هذه التطورات، إذ يعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش لأنه قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم فهو يمثل دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف، الشيء الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر ومستويات التحليل الخاصة به كمفهوم من حيث تحديده في ضوء عدة مستويات كالفرد والدولة، الإقليم والنظام الدولي، وعدة أبعاد مؤثرة اقتصادية، سياسية أو بيئية.

كما اعتبرت تلك الفترة منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم تمس الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى مثل الجريمة المنظمة، الإرهاب، المخدرات...الخ. هذه التهديدات تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح إذ مست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة. والمنطقة الأورومغاربية باعتبارها عنصر مكون لهذا النظام الدولي، فقد عرفت هذه التهديدات بشكل متزايد مما أدى إلى اعتبار أنها مصدر للعديد من التهديدات الموجودة، القديمة منها والجديدة، وهذه الظواهر ساعدت على الانتقال من المنظور التقليدي للأمن، المبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي. هذا المفهوم الذي أصبح غير قادر على احتواء المخاطر وتفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها لأن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، فأصبح للأمن عدة أبعاد مما جعلنا ننتقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة أن تحقيق أمن الدولة لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد، وبالتالي تحقيق الأمن في جميع مستوياته، وبالتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي وعالمي، لمواجهة التهديدات وتحقيق الغاية المنشودة من ذلك.

ومن هنا يصوغ لنا الحديث عن اتجاه جديد يشمل المتوسط ويجنح نحو تحقيق التكامل والوحدة عن طريق انتهاج أسلوب الشراكة والتدرج وفق إطار شامل يجمع كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والحضارية قائم في أساسه على مساعدة الضفة الجنوبية على اللحاق بالضفة الشمالية من حيث التطور والتنمية.

فدول المتوسط مطالبة في الوقت الراهن بإعادة النظر في السياسات التعاونية المكرسة في المتوسط والعمل على بناء النموذج التعاوني الذي يلائم متطلباتها ويستجيب للرهانات المستجدة في الوقت الذي يستجيب فيه هذا الأخير لمتطلبات شعوب المنطقة لتحقيق التنمية والازدهار والأمن ولا نخفي في هذا الصدد وجود سياسات تعاون سابقة ومستمرة، جمعت ما بين ضفتي المتوسط غير أنها كانت في مجملها سياسات ظرفية وجزئية لا تخدم تطلعات المنطقة بالشكل المطلوب وقد أثبتت فشلها جليا أمام استمرار الفوارق والانكسارات في المنطقة الأمر الذي ساهم بالشكل الكبير في جعل المتوسط يكرس حقيقة الهوة الموجودة بين عالمين متباينين أحدها يمد لعالم التقدم والتحضر والآخر لا يزال يعاني من نتائج مرحلة انتقالية تركت آثارها على أكثر من صعيد.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيار هذا الموضوع في:

1. الميول الشخصي للموضوع وخاصة أنه موضوع مذكرة الليسانس والذي أرى فيه توفر المراجع نوعا ما.
2. معرفة حيثيات العلاقات الأورومغاربية وأهم التحديات التي تواجه العلاقات.
3. تسليط الضوء على الأهمية التي يكتسيها موضوع العلاقات الأورومغاربية ومعرفة طبيعة العلاقات بين الضفتين.
4. محاولة استنتاج بعض التصورات المستقبلية للعلاقات الأورومغاربية.

الأهمية العلمية للموضوع:

أما بالنسبة لأهمية دراسة الموضوع، فهذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للباحثين والأساتذة نظرا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط إذ أنها قديما كانت مهدا للحضارات وحديثا تعد مهد للمستجدات وملتقى للقارات وأهمية العلاقات التي كانت تربط بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي.

وتتضح الأهمية العملية، لاسيما في الأبعاد الأمنية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي وهذا يعطينا تصورا واضحا عن التحديات التي تواجه المنطقة ككل والتي على القادة السياسيين أخذها في الحسبان حتى يتمكنوا من التأسيس لمنطقة يسودها الرفاه والاستقرار.

الإشكالية:

لقد تعرض العالم وقبل ظهور التحالفات إلى تهديدات مختلفة ومن خلالها فكر الإنسان في الوصول إلى اتفاقات تقلص من مصادر هذه التهديدات، وبالتطورات الحاصلة في مجال العلاقات الدولية استطاع البشر التقليل من هذه الأخطار، ولكن لم يكن بإمكانه تجاوزها نهائيا فدخل في شراكات واتفاقيات دولية واقليمية كان في غنى عنها من قبل، وهذا ما يشهده العالم اليوم من خلال التهديدات التي تعصف بكيانات الدول ووجودها، ونخص بهذا الحديث من العالم المنطقة الأورومغاربية فيا ترى:

كيف يمكن للعلاقات الأورومغاربية درء التحديات الأمنية في ظل أطراف غير متوازنة من حيث القدرات ومختلفة من حيث مدركات التهديد؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن تفكيك الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 _ هل يمكن الحديث عن إدراك أورومغاربي للتهديدات اللاتماثلية بعيدا عن تصور أطراف خارجية؟

2 – هل التعاون الأمني الأورومغاربي كفيل لتجاوز المعضلة الامنية التي تعاني منها الطرفين ؟

3 – ما هي أهم المبادرات الإقليمية بين الطرفين الرامية للحد من التهديدات المشتركة؟

4 – ما هي السياسات و البرامج المعتمدة بين الضفتين لمواجهة مختلف الظواهر الخطيرة؟

الفرضيات:

1 – إن التحول في مصادر التهديدات لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مرهون بجعل الدول الأوروبية تعيد ترتيبات بناء سياستها الامنية انطلاقا من ادراك المخاطر الجديدة.

2 – بقدر ما تحيل المشاريع الأمنية التي عرفتها العلاقات الأورومغاربية من طموحات، بقدر ما يكتنفها الغموض .

3 – رغم الطابع الشمولي لاتفاقيات العلاقات بين الضفتين، إلا أنها تميل إلى الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى.

4 – المواجهة المشتركة للتحديات في العلاقات الأورومغاربية هو تكريس للهيمنة الاوروبية على صنع القرار في الدول المغاربية.

الدراسات السابقة:

استندت في دراستي على العديد من المراجع والدراسات السابقة في موضوع العلاقات الأورومغاربية وقد كان أهمها:

- كتاب بشارة خضر : (أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس: 1995-2008)، فيستعرض الكاتب هنا أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين الطفين في المنطقة الأورومتوسطية عامة والأورومغاربية بصفة خاصة، وقد تناول أيضا هذا الكتاب أهم الشراكات التي كانت بين الضفتين في المجالات المتعددة، الاقتصادية، الأمنية، السياسية والاجتماعية، وقد تطرق أيضا إلى تحدي الهجرة في المنطقة، ولكنه أهمل التحديات الأخرى والتي تعتبر ذات تأثير كبير على العلاقات الأورومغاربية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة.[1]
- مذكرة أمين خلفون : (المقاربات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية)، فمن خلال مذكرته يتعرض إلى أبرز الاتفاقيات الحاصلة في المنطقة الأورومغاربية، ومن خلال دراسته وتحليله للشراكات الثلاث بين كل من الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كل واحدة منها على حدة فقد توصل إلى أنه لا يوجد انسجام وتناسق في العلاقات الأورومغاربية، وأيضا يضع لنا من خلال مذكرته السيناريوهات المستقبلية وهي خطوة جريئة في العلوم السياسية، ولكنه كان أهمل الاتفاقية القائمة في ذلك الوقت ألا وهي سياسة الجوار الأوروبي التي كانت حديث الساعة في ذلك الوقت.[2]
- مذكرة اليامين بن سعدون : (الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5)، فقد تطرق هنا إلى السياق التاريخي في العلاقات الأورومغاربية وقد كان واقعيا، وأيضا وفق نوعا ما إلى التطرق للحوارات الأمنية المهمة التي كانت في المنطقة

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

[2] أمين خلفون، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006|2007.

الأورومغاربية، وكان مجال دراسته وتخصصه في مجموعة 5+5، وهذا كان على حساب مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي.[1]

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية.

- الحدود الزمنية للدراسة:

تركز الدراسة على التحديات الأمنية في اطار العلاقة الأورومغاربية، وهذا في فترة العلاقات الأورومغاربية ما بين: 1995 وحتى 2012، أي منذ مسار برشلونة وحتى آخر مشروع أورومغاربي في المنطقة.

إن الفترة محل الدراسة مليئة بالتطورات الإقليمية والدولية والأحداث، وعلى رأسها مسار برشلونة، وأيضا التطورات الحاصلة في المنطقة الأورومغاربية واحداث التغييرات على هذه العلاقات، وتأسيس منطقة شراكة فيما بين الضفتين.

- الحدود المكانية للدراسة:

سنركز في بحثنا على المجال الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث ممثلة في تونس، الجزائر والمغرب، بحكم القرب الاقليمي بين المنطقتين والتي تعتبر مناطق الجوار، وسنركز أيضا على الأطماع الأمريكية في المنطقة، مع التطرق على الجانب الجغرافي الإقليمي والدولي، وأيضا معرفة الأهمية التي تكتسيها المنطقة الأورومغاربية.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على توليفة منهجية خاصة، احتكاما لطبيعة الموضوع والأدوات التقنية الضرورية في المعالجة والتحليل وتتشكل من:

أ المنهج التاريخي :

الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية و كذلك تتبع الإطار التاريخي التي ظهرت فيه مختلف التهديدات، وكذا لسرد مختلف الحوادث التاريخية في مسار تاريخي

[1] بن سعدون اليامين، **الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، جامعة باتنة، 2011|2012.

موضوعي. من أجل فهم و تفسير العلاقة الترابطية بين مختلف الفواعل و المتغيرات المؤثرة في إقامة منطقة للأمن و الاستقرار.

ب المنهج المقارن :

لقد اعتمدنا على هذا المنهج في مراحل عديدة من البحث هذا نظرا للأهمية التي تكتسبها المقارنة من أجل الوصول إلى نتائج واضحة وعلمية، و بالتالي فطبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم و النظريات و مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأورومغاربية، و هذا من أجل فهم المجال العلائقي بين الضفتين خاصة المجال الأمني، عن طريق مقارنة مضامين وأهداف أهم مبادرات الحوار والتعاون والشراكة بين الطرفين.

جـ المنهج التحليلي :

باستخدام تقنية تحليل المضمون ، كمستوى من مستويات البحث حيث تم في هذا الجانب التطرق إلى مختلف الوثائق الرسمية مثل :المعاهدات، و الاتفاقيات، والهدف من ذلك تحديد المضمون الأمني لها بين الضفتين، وذلك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي.

<u>الصعوبات التي واجهت الباحث:</u>

يمكن حصر الصعوبات التي اعترضت الباحث في فترة انجاز هذا البحث في:

- حداثة الموضوع وخاصة وأن العلاقات الأورومغاربية تشهد كل يوم تطورات عديدة ما بين دول الضفتين مما صعب التحكم الكلي في الأحداث القائمة بين الجديد والقديم.
- الخلط بين اللغة الاعلامية واللغة الأكاديمية مما صعب من عملية فرز المصطلحات التي تكون في الجانب العلمي منها.
- كثرة المراجع في الجانب التاريخي مما خلق لنا بعض الخلط في المعلومات التي تؤكد بداية عملية الشراكة الأورومغاربية الفعلية.

<u>خطوات البحث:</u>

وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول مع مدخل مفاهيمي للبحث و مقدمة وخاتمة، وقد تطرقنا في المدخل المفاهيمي إلى أهم المصطلحات المستعملة في بحثنا، والتي تم تداولها بكثرة في اطار العلاقات الأورومغاربية، أما الفصل الأول فقد كان إطارا نظريا بحتا، فقد حاولنا من خلاله التعرف على النظريات الأمنية فتطرقنا إلى المنظور العقلاني في النظريات الأمنية والذي يعتبر بطبيعة الحال من أهم المنظورات

الذي ينقسم بدوره إلى مفهوم الامن من خلال الطروحات الواقعية، وأيضا الطرح اللبرالي للأمن وكان هذا من أجل الاحاطة بمسألة الأمن بشكل كبير الذي أصبح له أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، أما تقسيم المبحث الثاني من هذا الفصل فهو يحيط بمفهوم الأمن من منظور تكويني أو تأملي وهذا بدوره يتجزأ إلى الطرح البنائي لمفهوم الأمن، وأغلب النظريات الأخرى على غرار النقدية الاجتماعية ونظرية مابعد الحداثة، وفي المبحث الثالث حاولنا ادماج الجانب النظري واسقاطه على واقع العلاقات الأورومغاربية، من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن من منظور توسعي، وعلى رأس هذا الاتجاه نجد مدرسة كوبنهاغن وصولا إلى مركب الأمن الاقليمي وموقع المنطقة الأورومغاربية من هذا المفهوم.

أما في الفصل الثاني ارتأينا أن نحيط بالجوانب الجيو–أمنية للمنطقة أي التعرف على الخصائص الجيواستراتيجية للمنطقة الأورومغاربية، والتعريج على الأهمية أو الاعتبارات الأمنية التي تخص المنطقة الأورومغاربية، وفي المبحث الثاني وضعنا السياق التاريخي للمنطقة الأورومغاربية من خلال التطرق إلى أولى الاتفاقيات المتعلقة بالشراكة الأورومغاربية على غرار اتفاق جيل الستينات والسبعينات مرورا بمشروع 5+5 ووصولا إلى مسار برشلونة الذي يعتبر الانطلاقة الفعلية للعلاقات الأورومغاربية، وفيما يخص المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى التهديدات التي تواجه كينونة المنطقة الأورومتوسطية عامة والمنطقة الأورومغاربية خاصة، من خلال أهم التهديدات كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي الأخير توصلنا في الفصل الأخير إلى أهم ما جاءت به العلاقات الأورومغاربية من خلال الآليات المتبعة من أجل مواجهة التهديدات التي تعصف بالمنطقة الأورومغاربية، وحاولنا الخوض في أسرار الشراكة الأورومغاربية التي هي اتفاقيات مستقلة بين الاتحاد الأوروبي ككتلة والدول المغاربية منفردة، وأهم المسارات التي عرفت مؤخرا في المنطقة الأورومغاربية على غرار سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، وفي الأخير قمنا بمحاولة اعطاء تصور لمستقبل العلاقات الأورومغاربية من خلال تصورات هي قريبة للواقع تم استخلاصها حسب المعطيات المتواجدة والتي تظهر بصورة جلية في الاتفاقيات والمحاولات التي تقوم بها دول من خارج مجال المنطقة.

مدخل مفاهيمي

مدخل مفاهيمي :

مفهوم الأمن :

هو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، و كذلك من المواضيع المهمة في الدراسات الأمنية سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي.

و يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة.[1]

وقد عرفه "هنري كسنجر" :على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.[2]

مفهوم العولمة :

تعددت التعاريف المقدمة للعولمة لدرجة تضاربها أحيانا بحسب التركيز على ايجابياتها أوسلبياتها ويعد أحسن تعريف أعطي للعولمة هو ما قدمته" لجنة حقوق الإنسان الأممية "في دورتها 54 بأنها" ذاك المسار الذي لا يعد فقط مسارا اقتصاديا وإنما كذلك يحتوي بعدا اجتماعيا، وسياسيا، وبيئيا وثقافيا وقانونيا"، فهي بذلك نتاج تزايد الاعتماد المتبادل ، ليس فقط في الميدان الاقتصادي بين الدول، وإنما كذلك للاعتماد المتبادل بين الشعوب والمجتمعات في كل الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني[3].

---

[1] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ، 2003)، ص 3.

[2] عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**". نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

[3] حموم فريدة، "**الأمن الإنساني– مدخل جديد في الدراسات الأمنية**– "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2004،ص 37.

مفهوم اتحاد المغرب العربي: (UMA)

تأسس بتاريخ 17فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا .وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10, وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

مفهوم الإتحاد الأوروبي European Union :

هو اسم المنظمة التي تجمع العدد المتزايد من الدول الأعضاء في أوروبا الغربية، التي قررت أن تتعاون في عدد كبير من المجالات من السوق الواحدة إلى السياسة الأجنبية، و يتخذ هذا التعاون أشكالا متعددة يشار إليها رسميا بالركائز الثلاثة : اللجان الأوروبية-السياسة الأجنبية و الأمنية المشتركة- التعاون في حقل العدل و الشؤون المحلية- و قد نشأ الإتحاد الأوروبي بصفته منظمة شاملة في نوفمبر1993، بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت Maastricht ، و يعتبر (مجلس الوزراء، اللجنة الأوروبية للإتحاد ، محكمة العدل الأوروبية) ، المؤسسات الأساسية داخل الاتحاد الأوروبي.[2]

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004)، ص 192.

[2] مارتن غريفيتش، تيري أوكلا هان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 30-31.

مفهوم الحوارات :

هو مصطلح كثير الاستعمال و التوظيف في علوم كثيرة، و منها العلوم السياسية، و هو قيمة حضارية و أسلوب راقي للتواصل و التفاهم بين الأفراد و المجتمعات، يتطلب جملة من الشروط تُبقي على قيمته وتسمح بتواصله لبلوغ التفاهم والتوافق، وقد يُعبّر الحوار عن نشاطات فكرية وذهنية أخرى كالتشاور والتفاوض.[1]

مفهوم السياسة الأمنية :

يقصد بها "عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية، والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني".[2]

مفهوم سياسة الجوار الأوروبي :

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية و هي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، و يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة بـ " أوروبا الموسعة و الجوار : اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب". و سميت فيما بعد سنة 2004 بسياسة الجوار الأوروبي ، و التي تهدف إلى إقامة منطقة استقرار، أمن و ازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي و السياسي.[3]

مفهوم السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي CFSP:

بدأت" بمعاهدة ماستريخت"، والتي تعتبر نتاجاً لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما، ومنذ "معاهدة أمستردام" عام 1999 ، أقر مجلس الاتحاد" مؤلف من رؤساء الدول والحكومات"، تشجيع تبني إستراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان، و في

[1] بن سعدون الياميين، **"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012، ص08.

[2] ماغلين بيورن، إليزابيث مكونر،"القطاع العسكري في محيط متغير، ترجمة فادي حمودي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة نشر)، ص453 .

[3] سهام حروري، الهجرة و سياسة الجوار الأوروبية، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 346.

اجتماع قادة الاتحاد بمدينة بروكسل 2003/12/12 تم إقرار إعلان حول الدفاع الأوروبي تحت عنوان"الدفاع الأوروبي :تشاور أوروبي أطلسي"، بوجود قوات أوروبية، مما يعد حدثاً أوروبياً في بناء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية .و قد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 دفعة قوية لتطوير سياسة أمنية و دفاعية مشتركة للاتحاد الاوروبي.[1]

مفهوم مسار برشلونة :

انعقد في 28 نوفمبر 1995، و هو أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الاوروبية و نظرائهم لبلدان جنوب شرق حوض البحر المتوسط، و يعد هذا المؤتمر منطلق الشراكة الأورومتوسطية، التي سميت مسيرة برشلونة، و تمثل أول سياسة شاملة يضعها الاتحاد الأوروبي للتعاون مع جيرانه في جنوب شرق حوض البحر المتوسط، و اتفقوا على قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق السلم و الاستقرار و النمو في المنطقة.[2]

مفهوم مجموعة 5+5 :

جاءت مبادرة الحوار في إطار مجموعة 5+5 في ظرف دولي ميّزته نهاية الحرب الباردة، وظهور جملة من التهديدات الأمنية، كالإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة، ... بالإضافة إلى فشل بعض الحوارات التي عرفها المتوسط في شكل مبادرات، وتسجيل أخرى لنتائج متواضعة لتميّز منطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والتراعات، كما تزامن هذا الحوار مع ثورة أكاديمية في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية ، وتسعى المجموعة التي أنشئت سنة 1990 بروما إلى تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي وتحقيق التوافق بشأن المقاربات الممكنة للقضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك[3].

مفهوم الإرهاب الدولي :

[1] قريب بلال، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2011، ص ص 47-48.

[2] منقول عن موقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

[3] بن سعدون الياميين، ص 125.

يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية للمجتمع الدولي بصفة عامة و الأوساط الأكاديمية بصفة خاصة و ذلك بسبب اختلاف المصالح و تباين الأيديولوجيات و تناقض القيم. فهو أحد الظواهر الإجرامية الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع الدولي واستقرار العلاقات الدولية.

يمكن تعريفه على أنه" كل عمل خطير و منظم من أعمال العنف أو التهديد بارتكابه، يقوم به أفراد أو جماعات أو حكومات أو دول، لخلق حالة من الخوف أو الذعر أو اليأس، يستهدف أشخاصا(طبيعية أو معنوية، و ممتلكات سواء كانت متمتعة أو غير متمتعة بالحماية الدولية)، بقصد تحقيق أهداف عامة (سياسية، اجتماعية،اقتصادية.....)، و بقصد الإضرار بالعلاقات الودية الدولية بين الدول أو بين رعاياها أو لابتزاز الدول و الحصول على تنازلات منها، بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة".[1]

1_ مفهوم الجريمة المنظمة :

تعرفت الجريمة المنظمة بأنها فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكبها جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ، وتتمتع بصفة الاستمرارية ويعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم ، ويكفل ولاءهم وإطاعتهم للأوامر الصادرة من رؤساهم وغالبا ما يكون الهدف من هذه الأفعال الحصول على الربح ، وتستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها كما يمكن أن يمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول.[2]

وفقا للأستاذ GASSIN يتعين التمييز بين أربعة أنواع من الجريمة المنظمة وهي :

1_ الجريمة المنظمة التي تتسم بالطابع العنيف (كالخطف، الابتزاز، السطو، القتل .....).

2_ الجريمة المنظمة التي تتسم بالذكاء (كالاحتيال، الغش المعلوماتي، التزوير.....).

3_ الجريمة المنظمة التي تستغل ضعف الغير(كالإتجار بالمخدرات.....).

[1] سليم بوسكين، "**التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 65.

[2] شريف سيد كامل: الجريمة المنظمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة2001)، ص ص72-71.

4_ الجريمة المنظمة التي تباشرالجرائم الاقتصادية.[1]

مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية :

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.كما أن موجات الهجرة مهما كان نوعها، فهي تؤدي إلى انعكاسات اجتماعية، اقتصادية، و سياسية على الدول التي تمثل مصدرا للهجرة و على الدول التي تستقبل المهاجرين.

ويمكن تعريف **الهجرة عموما** بأنها" :عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة ".وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

-الهجرة العمالية : وهي ذات الدوافع الاقتصادية وتسمى بهجرة العمالة.

-الهجرة السياسية : وهي ذات الدوافع السياسية والأمنية وتسمى باللجوء.

-الهجرة السكانية : وهي ذات الدوافع الديمغرافية.[2]

حيث ترجع الهجرة غير الشرعية لجملة من الأسباب لعل أهمها يتمثل في : تردي الظروف الاقتصادية و انتشار الفقر في بعض مناطق العالم، و الزيادة السكانية المتصاعدة فيها، و سوء توزيع الدخل. مما يستتبع ارتفاعا في معدلات البطالة بين الشباب و ندرة فرص العمل.....الخ .[3]

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها :" انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".[4]

---

[1] _ احمد فاروق زاهر، الندوة العلمية : **العلاقة بين جرائم الإحتيال و الإجرام المنظم**، الجريمة المنظمة : ماهيتها،خصائصها، أركانها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية، 2007، ص ص 23_24.

[2] سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأوروميتوسطي :العوامل والسياسات**"، في:الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص 221.

[3] حمدي شعبان، الهجرة **غير المشروعة (الضرورة و الحاجة)**، مركز الإعلام الأمني،مصر،ص 23.

[4] عبد اللطيف محمود، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003)، ص 14.

الفصل الأول

مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني –تفسيري–

المطلب الأول: الأمن في الطروحات الواقعية.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية في الأمن.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني –تأملي–

المطلب الأول: النظرية البنائية والأمن.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الاجتماعية.

المطلب الثالث: نظرية ما بعد الحداثة والأمن.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي –تعميقي–

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع الأمن.

المطلب الثاني: مركب الأمن الاقليمي وموقع المنطقة الأورومغاربية.

الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، وأيضا نظريات مختلفة وهو يتعرض لتحديات وتهديدات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من مصادر مختلفة. فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ الظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول، التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة مفهوم الأمن من منظور العلاقات الدولية، فالمنظور الأول **عقلاني ـ تفسيري** ويشمل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية والذي ينظر الى الأمن كمعطى مسبق وليس مبنى بالإرادة الإنسانية، أما المنظور الثاني فهو **تكويني ـ تأملي** والذي يتبنى تفكيرا ما بعد وضعيا ونزعة ما بعد تجريبية، وهو ما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الحديثة والتي اعتبرت الواقع الاجتماعي ليس شيء معطى، بل يبنى بالإرادة الإنسانية، وأخيرا تعرضنا الى دراسة مفهوم الأمن من منظور **توسعي ـ تعميقي**، حيث مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة بالإضافة الى ظهور تهديدات جديدة وبروز نمط الصراعات الداخلية بدا جليا عجز النظرة التقليدية للأمن في التعامل مع هذا الوضع الدولي الجديد وظهرت على إثر ذلك دراسات أمنية تتجاوز تلك النظرة لتوسع مفهوم الأمن ويشمل عدة قطاعات مهمة.

المبحث الأول

مفهوم الأمن من منظور عقلاني . تفسيري.

سنتطرق في هذا الإطار أهم نظريتين في هذا المنظور وهما الواقعية بشقيها الكلاسيكي والحديث، فالأولى تركز على مفهوم القوة في مضمونها باعتبارها موضوعا مهما سواء نظر إليها كغاية أو وسيلة فهي تساعد على بقاء الدولة، لأن هذه الأخيرة هي فاعل مركزي مهم بالنسبة لهم، أما الثانية كتوجه نظري جاء كرد فعل للانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية خاصة من قبل التوجه التعددي، بحيث عملت الواقعية الجديدة على نقل الاهتمام الواقعي من الطبيعة الشريرة كتعبير لنشوب النزاعات والحروب، الى دور البنية الفوضوية للنظام الدولي في وضع الدول أمام معضلة الأمن. أما النظرية الليبرالية فأهم ما جاءت به هي إعطاء الأولوية البالغة للطابع التعاوني في العلاقات بين الدول خاصة عن طريق المؤسسات الدولية، كما اهتمت بدور الديمقراطيات في تعزيز السلام.

المطلب الأول

الأمن في الطروحات الواقعية.

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لمفهوم الأمن، ورغم انتقاد الواقعية من باقي النظريات إلاً أن هذه الأخيرة جعلوا منها خط البداية لنظرياتهم بارتكازها على مسلماتها الأساسية والتي قدمت تفسيرات هامة خاصة للنزاع والحرب وبالتالي أفرزت رؤية وقراءة جديدة للواقع الدولي.

أولا: الأمن في الطروحات الواقعية الكلاسيكية.

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية وفكرية التاريخ بحيث تعود الى أعمال المفكر الهندي **كوتيليا kautilya** 296-312 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي كلتا الحالتين فالدولة مطالبة بتطوير قواتها لمواجهة

أي تهديد مرتقب من الخصوم المباشرين.[1] وأيضا يمكن الرجوع للمؤلف **ثيوسيديدس theosededes** حول الحرب البيبلونزية **the peloponnesian war** 400-471 ق.م والتي أرخ فيها للحرب بين أثينا وإسبرطا فهو أول من أسس لعلاقات القوة، فواقعيًا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكنه رفضه.[2] بعد ذلك بقرون قدم نيكولا ميكافيلي **niccollo michiavel** 1469 1527 الذي طرح أفكاره بعزل العمل السياسي على أي مضمون أخلاقي مجسدا أفكاره بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة وبأمن الدول وبقائها في كتابه الأمير **the prince** الذي فصل فيه بشكل مطلق بين السياسة والأخلاق. وبنفس المنهج التفسيري، رأى **توماس هوبز thomas hobbes** 1588- 1679 في كتابه **le viathan** بأن حالة الحرب ليست وضعًا استثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض.[3]

بعد الحروب الدينية في أوربا "**حروب الثلاثين سنة**" وانعقاد مؤتمر **وستفاليا 1648** حيث نمت وتطورت معارف جديدة، جعلت من الامتياز السياسي والهويات الاجتماعية المبنية على أساس الحكم والسلطة الإلهية تؤول تدريجيا نحو الأفول فاسحة المجال لرؤية حرة للمساواة والعدالة والمواطنة العالمية التي بدأت تُفرض شيئا فشيئا.[4] وبناء على تلك الرؤية، لم يكن للدولة أن تطالب بهوية مميّزة حيث اختفت العروض اللامادية وبرز مبدأ العالمية.[5] وبالتالي وجدت الدول نفسها في بنية فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن الاحتكام اليها ويجب على

---

1. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام و النشر،1994). ص 24.

2. خالد معمري، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة ، 2007|2008. ص 79.

3 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985). ص 62

4 اليامين بن سعدون، "**الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الامن، جامعة باتنة ،2011|2012.ص15.

5 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص36.

الدولة أن تضمن بقاءها وأمنها ضد كل التهديدات المفترضة من طرف الدول الأخرى في ظل بيئة عدائية.

1 . مسلمات الواقعية الكلاسيكية.

من حيث البناء النظري **theoretical framework** انطلقت الواقعية الكلاسيكية من مسلمات أساسية فعلى المستوى الأنطولوجي فإنها تجعل الدولة كمستوى وكوحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية، أما منهجيا فإن الواقعية الكلاسيكية تعتمد على المقاربة التجريبية **empical approach** القريبة من التجربة الكانطية **Kantian positivism**، ويمكن ذكر أهمها:

- أن الأخلاق ليست المحدد للسياسة، وفي هذه المسلمة اشارة واضحة الى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة، حجتهم في ذلك أن المبادئ الأخلاقية غير متطابقة مع العمل السياسي.
- اعتبار التاريخ مخبر لدراستهم، ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية.
- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغير رغم التغير المستمر للسلوكية.
- أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة، مما ينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع.
- أن الفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة.[1]

2 . المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية.

لقد اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية مثل: القوة، ميزان القوة، والمصلحة الوطنية....و التي سنشرحها كالتالي:

1عبد الناصر جندلي، "**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004|2005، ص ص 115.116.

2 . 1 . الدولانية: statism.

تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة لدى الواقعيين باعتبارها نقطة الانطلاق في تفسير السياسة الدولية، فالدولة سواء نظرنا اليها كاطار او كفاعل، أي كحالة او كسلوك، نجد انها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.[1]

2.2. القوة.

فمورغانتو **Morghanto** يرى أن القوة هي الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، وينظر الى القوة من ثلاث زوايا هي:

- القوة كسبب **Power as a Cause** أي أنها الدافع لسلوك معين.
- القوة كهدف **Power as an Outcome** أي أنها نتاج لسلوكات الدول .
- القوة كوسيلة **Power as an Instrument** . أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.[2]

على إعتبار أن القوة كثيرا ما تستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدو ل، يمكن التفريق بين ثلاث طرق لإستخدامه وهي : الإقناع Persuasion، والإغراء Reward، الإكراهCoersion.[3]

3.2 . توازن القوى:

يرى مورغانتو ان مصطلح توازن القوى يصف اشياء مختلفة يمكننا تصنيفها في مستويات مختلفة والمتمثلة في:

- **الموقف النظري المنظومي،** الذي يعتبر ان توازن القوى يصف حالة يعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساو الى حد ما بين مختلف اقطاب المنظومة العالمية .

---

1 خالد معمري، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، مرجع سابق، ص 84.

2عبد الناصر جندلي، "**انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**"، مرجع سابق ، ص116.

3 اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1982)، ص.17.

- **المستوى النظري الوطني** الذي يعتبر ان توازن القوى هو سياسة خاصة، سياسة توازن القوى أي تلك التي تتبعها الدول لتحقيق هذا التوازن، وهنا يجب ان نميز بشكل اساسي بين هذين المستويين لان الاول يقع على صعيد المنظومة الدولية والثاني على صعيد السياسة القائمة بين الدول.
- **المستوى النظري للمؤرخين الرسميين** حيث يستخدم مصطلح توازن القوى لوصف حالة توازن او عدم توازن.[1]

4.2 – المصلحة الوطنية.

يعلي التفكير الواقعي من قيمة المصلحة الوطنية ويجعلها فوق كل اعتبار وعليه فانه وبهذا الفكر ما من دولة إلا وتسعى الى تقوية نفسها بهدف تغيير وضعها الى الافضل من حيث الاتساع او الحفاظ على وضعها الراهن على اقل تقدير كما ان الظهور بالقوة بات هدفا في حد ذاته .

حيث يذهب "**هانس مورغانتو**" الى ان الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الادنى من المصلحة الوطنية، ومن هنا فان الأمن في حد ذاته فيما يخص حجم القوة بالنسبة للواقعيين يتطلب زيادة فيه، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع.[2]

كل هذه المعطيات والمتغيرات وضعت مقاربة الواقعية الكلاسيكية موضع شك والاشكال الذي طرح هو: هل يمكن الاستمرار في تصور الأمن في اطار أنه مسألة تنحصر في الدفاع والاستراتيجية فقط؟ [3]

ثانيا: الأمن في الطروحات الواقعية الجديدة.

بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار **كنيث والتز** Kenneth Waltz العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.

---

1 اكزافيه غيوم، العلاقات الدولية ، ترجمة قاسم المقداد، (بيروت: دار الكتاب العربي،2007)، ص.06.

2 طارق على حجاز ، "**العلاقات الدولية**،" ،قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، امتحان عن بعد. ص 45.

3 أمين خلفون، **المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو–مغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2006|2007.ص. 31.

وبرزت الواقعية الجديدة التي تركز على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو المتعدد الأقطاب[1].

مسلمات الواقعية الجديدة.

تقوم الواقعية الجديدة أو البنيوية على عدد من الفرضيات يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

النظام الدولي هو نظام فوضوي، والفوضى تعني أنه لا توجد سلطة مركزية. لا مفر للدول التي تطالب بالسيادة من أن تبني قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها.

- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها. بالرغم من عقلانية الدولة فهناك دائما مجال في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التقليل حول إمكانياته، وذلك لترك خصومه الآخرين فريسة للتخمين بشأن قدراته، وهذا يقود إلى الخطأ في تقدير المصالح الحقيقية للدولة.[2]

أهم اتجاهات المدرسة الواقعية في رؤيتها للأمن الدولي:

أ- الواقعية الاشتراطية:

يؤكد أصحاب هذه النظرية وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، والأمن مشترط بالظروف السائدة في حينه وتقوم الاشتراطية على ثلاث انتقادات أساسية للواقعية البنيوية:

1 – رفض النزعة التنافسية المتأصلة في الواقعية البنيوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التنافس المؤدي إلى الحرب.

2 – على عكس الواقعية البنيوية، يرى الاشتراطيون أن الدول تلجأ إلى التعاون لتفادي المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المزايا النسبية، وقبولها بالتكافؤ التقريبي بدل السعي

---

1 مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (عنابة: دار العلوم والنشر.2007)، ص 327.

2 بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن الدولي**، ص 05 .تم تصفح الموقع يوم 2013.03.11 على الساعة:21:55.

http://mentouri.ibda3.org/t17752-topic

لتحقيق أقصى المكاسب التي هي بالضرورة على حساب الآخرين، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام سباق التسلح.

3 – يقر الواقعيون الاشتراطيون أن الغش ينطوي على مخاطر، لكن ما يرفضونه هو المبالغة في التأكيد على الغش[1].

ب . الواقعية الدفاعية:

ترى الواقعية الدفاعية أن الهدف الذي تبحث عنه الدول هو الأمن، ذلك أن الخطر الجوهري لأي دولة يأتي من دولة أخرى، فهي ترى بان التكنولوجيا السائدة والأحداث الجغرافية ترجح في الغالب سلوك الدفاع على الهجوم. فالدول حسب **والتز** تتوقع التهديدات بناء على حساب مجموعة من العوامل: قوتها النسبية القرب من القوى الأخرى، تقدير نوايا الدول الأخرى، وميزان الهجوم–الدفاع، وبناء على هذه العوامل تميل الدول للتحالف ضد دولة يحتمل ان تُهيمن على بقية الدول[2].

ج . الواقعية الهجومية:

هي تعارض منظور الواقعية الدفاعية في بحث الدول عن مستوى كاف من القوة، بل ترى أن الدول تبحث عن أقصى قدر ممكن من القوة حتى لدى ميرشايمر meirsheimer تحافظ على وجودها واستمرارها، حيث تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، وقد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من تصورات هي:

– أن النسق الدولي فوضوي.

– القوى الكبرى تملك قوى هجومية بإمكانها ان تحطم قوة بعضها بعض.

– البقاء هو الهدف الأساسي للدول.

– القوى الكبرى فواعل عقلانية.[3]

---

1 بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن الدولي**، مرجع نفسه ،ص05.

2 عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009. ص. 22

3 عبد العالي عبد القادر ، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، المرجع نفسه، ص. 23.

د . معضلة الأمن

تذهب الواقعية الجديدة إلى اعتبار أن الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لا يمكن التخلص منها، وكان **"جون هارتز"** Jhon Herz أول من أوضح هذه الفكرة حيث قال: " **إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات – وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات – إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً** "[1] .

ففوضوية النظام الدولي والريبة المؤدية إلى فقدان الثقة هما أمران متأصلان في النظام الدولي، وأيضا الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية المؤثرة في سلوك الدول، كما أنه وعلى الرغم من عقلانية الدولة، فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها كين بوث Ken Booth و ويلر Wheeler تنشأ "**حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعد الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير، (بما يعني دعم أمنها في عالم مستقر)، أم كانت لأغراض هجومية، (أي لتغيير الوضع الحالي لمصالحتها).**[2]

فهذا المفهوم يرتكز على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين على الدول أن تعمل وفق مبدأ "كل لنفسه" لضمان بقائها، وفي اطار مسعاها لتأمين ذلك نجدها تزداد قوة من أجل أن تكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهذا بدوره يصير الآخرين أقل احساسا بالأمن، فإن التنافس سيكون حتميا والنتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات المنتظم الدولي.[3]

---

1 بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن**، مرجع سابق،ص 04.

[2] سليم قسوم، **"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر،2010 و العلاقات الدولية،ص 69.

[3] مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 389.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة Neorealism security studies تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول "**يزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، حين يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة، وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية، إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أن يكونوا حلفاء**".[1]

لقد هيمن الموضوع الخاص بطبيعة المعضلة الأمنية، وهل هناك مفر منها على النقاش الدائر في الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة، فبينما يعتقد الواقعيون البنيويون بأن المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية بفعل الفوضى التي تضع حدودا صارمة حول امكانية حدوث تعاون في النظام الدولي، يؤكد الواقعيون التاريخيون على امكانية تخفيف آثارها عبر ألية ميزان القوى.[2]

المطلب الثاني

النظرية الليبرالية في الأمن

ارتبطت نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة "وستفاليا" **1648** التي أقرت وجود الدولة القومية وبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارسته، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[3]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] جون بيليس وآخرون، مرجع سابق، ص 246.

3 Andrew Moravcsik, « **Liberal International Relations theory** : A social scientific Assessmen » weatherhead center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21

فنجد إسهامات كانط **Emannuel Kant** في "الليبرالية الجمهورية" عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات **1790** أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة [1]. كما إعتبر كانط بأن حالة عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في الطبيعة هي الأسباب الرئيسية والمباشرة لحدوث النزاعات. في حين يرى **لوك** Locke بأنه يمكن تعويض حالة الطبيعة التي يقول بها الواقعيون بإنشاء دولة القانون الليبيرالي على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي **The Moral Law** وجد قبل السياسة كمعطى الاهي، أما آدم **سميث** Smith فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة[2].

إلاُ أن أفكار كانط طورها لاحقا المفكرون الليبراليون من **وودروويلسن Woodrow Wilson** إلى غاية فرنسيس فوكوياما**Francis Fukuyama** وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع عشر فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في **8 جانفي 1918** تشكيل عصبة الأمم،[3] وهي بذلك مثلت تجسيدا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية، بالإضافة الى ذلك وفي نفس التاريخ المذكور آنفا، أعلن الرئيس الأمريكي ويلسن عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا، ذو تصور بديل والمتمثل في الأمن الجماعي، فالدول المنضوية تحته تقوم على مبدأ التعاون فيما بينها ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصاحها من جهة ،ومن جهة أخرى يقوم نظام الأمن الجماعي على ضمان حق الاستقلال للدول الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى.

---

1 أسماء رسولي،، "**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010|2011،ص.29

2 عمار حجار، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2002.ص.12.

3 جهاد عودة، النظام الدولي نظريات و اشكالات، (القاهرة:دار الهدى للنشر و التوزيع، بدون سنة نشر)، ص.58.

لكن ولسوء الحظ، فقد أدت الفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال للأمن القومي والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة. على أن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة منظور الأمن القومي، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الاقتصادي والثقافي أيضا،[1] وقد يكون أفضل نموذج جسد هذا النظام هي منظمة الأمم المتحدة التي أنشأت في المقام الأول بهدف تجسيد فكرة الأمن الجماعي.

أولا. افتراضات النظرية الليبرالية: ونذكر منها.

- يعتقد الليبراليين أن النظام الدولي فوضوي لكنهم يؤكدون على إمكانية وجود تنظيم يسمح بإخضاع الدول دون استعمال القوة.
- الأمن لا يقتصر فقط على القدرات العسكرية والمادية، بل يتعدى ذلك ليشمل عوامل اقتصادية وسياسية وغيرها.
- الأمن ليس لعبة صفرية كما يعتقدها الواقعون، بل هو شبكة تتفاعل فيها كل الفواعل والعوامل.
- كما يعتقد الليبراليون بإمكانية تقليص العدوانية الطبيعية للدول بتبني قيم مشتركة، وتوحيد المعايير وإنشاء شبكات ومؤسسات متعددة الأطراف.[2]

ثانيا . أهم صور النظرية الليبرالية.

1. الليبيرالية البنيوية Structural Liberalism

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من **مايكل دويل Michel Doyel** وبروس روست **Bruce Russet** من خلال تأكيدكما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي،

---

1 "تاكايوكي ياماور ، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاغ.ص. 03.تم تصفح الموقع يوم 15. 2013.03 على الساعة 19:04.

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.htm/

2 عبد النور منصوري ، "**المصالحة الوطنية في الجزائرمن منظور الامن الانساني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة باتنة، 2009|2010.ص32.

لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وأيضا على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية. وعليه فإن مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتجاه يقع ضمن متلازمة: كلما "تدمقرطت" **Democratisation** الدول كلما صار النظام الدولي سلميا،على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب فيما بينها.[1] كما كانت لظاهرة العولمة وكل ما تحملة من تغيرات لهيكل النظام الدولي مساهمة في بروز المدرسة الليبرالية الجديدة من أجل السعي الى الوصول لحالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشترطة كبديل عن التصارع على المصالح المتعارضة.

2. الليبرالية الموسساتية .

حيث ركز الليبراليون الجدد مؤكدين على بناء المؤسسات وايجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. واعتقادهم بان المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى لا يعني أن المؤسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب. لكن بوسعها تلطيف المخاوف التي تنشا في بعض الاحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون[2].

فالمؤسسات حسب هذه النظرية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي وبالتالي تخفيض المخاطر والغش وأصبحت على إثرها العلاقات بين الدول أقل صراعية نظرا لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن.

3. الليبرالية التجارية.

ترجع أصول الليبرالية التجارية الى القرن التاسع عشر ونظرية "التجارة الناعمة"، Douce commerce اتي قامت على انتقادات المظرية التجارية _ المركانتانية _ التي شجعت الحروب التجارية وغزوأراضي الدول لجمع الثروة،[3] لكن أفكار الليبراليين التجاريين تحولت فيما بعد الى

1عمار بالة، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، ،2011|2012.ص.20.

2 جون بليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، من كتاب عولمة السياسة العالمية، ،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 427.

3 عبد النور منصوري ، "**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الامن الانساني**"، مرجع سابق،ص.23.

عقيدة التجارة الحرة كما أن تنافس قوى السوق ليس نزاعا، بل تعاوني سلمي. وبالتالي فالترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة،وسيرفع تكلفة استعمالها.

4. الليبرالية الجمهورية.

فالليبرالية الجمهورية تساند انتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أن الحكومات ستقدم كشف حساب لمواطنيها وسيصعب عليها المضي في سياسات من شأنها أن تعزز المصالح الفئوية الخاصة بالنخبة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. فطوال العقد الماضي، دارت حوارات واسعة حول مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية تنعم بالسلام أكثر من الدول غير الديمقراطية، بالإضافة إلى اسباب الكامنة خلف الصلة المزعومة بين سمات سياسة الدولة الداخلية وسياساتها الخارجية[1].لذلك فالدول الديمقراطية هي أكثر ميلا لإحترام مواطنيها وأقل ميلا للحروب في نطاقها الاقليمي.

ثالثا. التصور الليبرالي للأمن.

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما يشمل فواعل أخرى. بتصور موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية. وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام.[2]

1. أطروحة السلام الديمقراطي:

لقد اكتسبت أطروحة السلام الديمقراطي التي سعت لفهم وتفسير ظاهرة ا لحروب والبحث في أسبابها وتقديم شرح للعلاقات السببية التي تربط بين السلام والديمقراطية انتشارا وترحيبا على المستوى الأكاديمي والسياسي.

---

1 مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص, 224.

2 جويدة حمزاوي، "**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،تخصص مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة ،2010|2011.ص. 26.

أ. مشروع السلام الدائم.

لقد اعتقد "**إمانويل كانط**" أن العقل يقود البشر إلى السلام، وتبلورت أفكاره هذه في كتابه "مشروع من أجل السلام الدائم" **1795**،ثم في كتابه "ما وراء الأخلاق" **(1796– 1797)** ومشروع كانط حول السلام قائم على تطور العقل والإرادة السياسية يتطلب توفر ثلاثة شروط:

- يجب أن يكون دستور كل دولة جمهوريا بحيث يكون إجماع المواطنين هو الأساس لشن الحرب أو عدم القيام بذلك.
- يجب أن يقوم قانون البشر على فدرالية تضم دولا حرة، تشكل تحالفا سلميا يختلف عن معاهدة السلام لإنهاء الحروب إلى الأبد، بينما المعاهدة لا تنتهي إلا حربا واحدة.
- الحقوق الشاملة الجماعة الدولية ،بحيث انتهاك هذه الحقوق في جزء من العالم هو انتهاك لحقوق البشرية جمعاء.[1]

ب . نظرية السلام اليمقراطي:

ظهرت هذه النظرية في ثمانينيات القرن العشرين في كتابات مايكل دويل **Michael Doyle)** وبروس راست **(Bruce Russet)** وتستند إلى مقالة كانط **(Kant)** "التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام أيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية "[2] . وتتمحور هذه النظرية حول الديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وبالتالي يُعّد ذلك تأسيسا للسلام وتكريسا للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية دون التلويح باستعمال القوة العسكرية. فالمعايير المشتركة والالتزام بالشراكات، عوامل رئيسة لفض النزاعات وحتى العمل مسبقا على تلافي حدوثها.[3]

---

1 Tim Dunne, " Liberalism" in: John Baylis and Steve Smith, **The Globalization of World Politics: and introduction to international relations**, Oxford: OUP .p 190.2001

2 جون بليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ،ص 429.

3 اليامين بي سعدون ، "**الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**"، مرجع سابق، ص 24.

العلاقة السببية بين الديمقراطية والسلام:

هناك 03 عوامل لشرح هذه العلاقة:

- من الممكن أن يحدها صانعوا القرار في الدول الديمقراطية أنفسهم مقيدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها، وعليه ستبقى الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة كذلك على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية غير أن التاريخ أثبت أن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول على غرار خوضها مع الدول الديمقراطية.
- أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع الحروب بينها.
- أن وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون تجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على ا لحرب والتسوية بدلا عن الإكراه. [1]

2. فكرة الأمن الجماعي والأمن التعاوني.

يتمثل الأمن الجماعي وفق "**لقولد شتين**" في " **تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر**" بمعنى أن دول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاضد مع بعضها وتنسق ا لجهود فيما بينها استجابة لأي خطر قد تمثله أي دولة في النسق الدولي.[2]

3. الاعتماد المتبادل:

أنصار هذا الاتجاه يرون أن العلاقات بين الدول لا تبنى على العلاقات السياسية فقط، ولكن يجب أن تشمل أيضا العلاقات عبر الوطنية، فالاعتماد المتبادل معناه وجود علاقات مشتركة بين الدول مرتبطة بالكلفة ودرجة الحساسية بين الأطراف، فالدول ترى أنه من المفيد التعاون بدل التنازع لأن الفائدة من الأول أكثر من الثاني والحساسية تعني إلى أي درجة يتأثر الفاعلين بالتغير في أي

1 مارتن غريفتش و تيري أوكالاهان، قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق،ص252.

2 تاكايوكي ياماموراً، **مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاغ، مرجع سابق.ص3.

موضوع للتعاون في منطقة معينة، فنتيجة العلاقة التبادلية فإن الدول تتأثر بهذه التغيرات، وينطلق أنصار الاعتماد المتبادل من ثلاث نقاط هامة وأساسية هي:

. الاعتماد المتبادل يشير إلى أنه هناك قنوات متعددة للانتشار بين المجتمعات بما فيها الفروع المختلفة للمنظومة الحكومية، وكذا الفاعلين غير الحكوميين.

. الاعتماد المتبادل يشير إلى أن أغلب قوى العلاقات الدولية ستكون قليلة الأهمية.

. في الاعتماد المتبادل لا يوجد ترتيب هرمي للمواضيع فكل المواضيع قابلة للنقاش ويمكن أن تكون أولويات مذكرات التعاون في أي وقت.[1]

المبحث الثاني

مفهوم الأمن من منظور تكويني . تأملي.

إن القضية الجوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية، خاصة مع صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والذي يشهد بروز العديد من الفواعل. حيث جاء المنظور **البنائي** بامتلاكه العديد من المزايا والأدوات التحليلية مما جعلها تحظى بقبول واسع داخل الأوساط العلمية في حقل العلاقات الدولية. مركزة على دور كل من الهوية والخطاب في تشكيل السلوك الإنساني، بالإضافة إلى النظرية **النقدية** وهي من بين النظريات التي أولت أهمية للأمن وموضوعاته فركزت على الجانب الاجتماعي واعتبرته ذو أهمية بالغة وانتقدت باقي النظريات التقليدية التي لم تولي له الاهتمام الكبير. وأخيرا نتطرق الى نظرية ما بعد الحداثة وهي نظرية اجتماعية تصنّف ضمن النظريات النقدية التكوينية التأمّلية وهي تمثّل إحدى النظريات الهامة في المحاورة الثالثة.

---

1 موسى بن قاصير، "**البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،فرع علاقات دولية و دراسات استراتيجية، جامعة باتنة ،2007|2008.ص. 28.

المطلب الأول

النظرية البنائية والأمن.

ظهرت النظرية البنائية على يد كل من **جيامبا تيستا**، و**كراتو شفيلKratochwill**، و**أونوف Onuf** نهاية 1989، **وألكسندر ويندتAlexander Wendet** في مقالته عام 1992، والتي كانت تحت عنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة". والتي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد كل من النظرية العقلانية والتأملية .[1] ولقد أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية واللبرالية حول العديد من المفاهيم، أهمها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا. كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، فغالبا ما ينظر الى البنائية على أنّها جسر رابط **Bridge Gap** بين الاتجاهات الوضعية–التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية – التكوينية، على اعتبار أنّها محاولة توفيقية أكثر من ها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبيرالية .[2]

إن خلاف مدخل البناء الاجتماعي مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية، وإنما حول تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد على الاعتبارات المادية، أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك؟ ويناقش هذا المدخل الجديد " المدرسة البنائية " أسئلة عديدة أهمها : كيف شكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟ فالدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية تعكس اهتمامًا واضحًا بتيار البناء الاجتماعي الذي بدأ في البروز. [3]

---

1 لخميسي شيبي، الامن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الاطلسي و الدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة1991. 2008 ،(القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص.24.23.

2 عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للتشر والتوزيع 2007)، ص. 322..323.

3 هاني محمود عبد موسى، "**ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة:(كوسوفو وجنوب السودان نموذجا)**"، مقترح استكمالا لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العليا برنامج الدراسات الدولية،2011 فلسطين،|2012.ص16.

لـذا يعتقـد الـبعض أن الأهميـة النظريـة للبرنـامج البنـائي تكمـن فـي مـواقفه الأبستمولوجيا والأنطولوجية والمعيارية الوسطية، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا.

ويوضح الشكل التالي موضع البنائية المتوسط بين الاتجاهات النظرية الوضعية والما بعد وضعية.

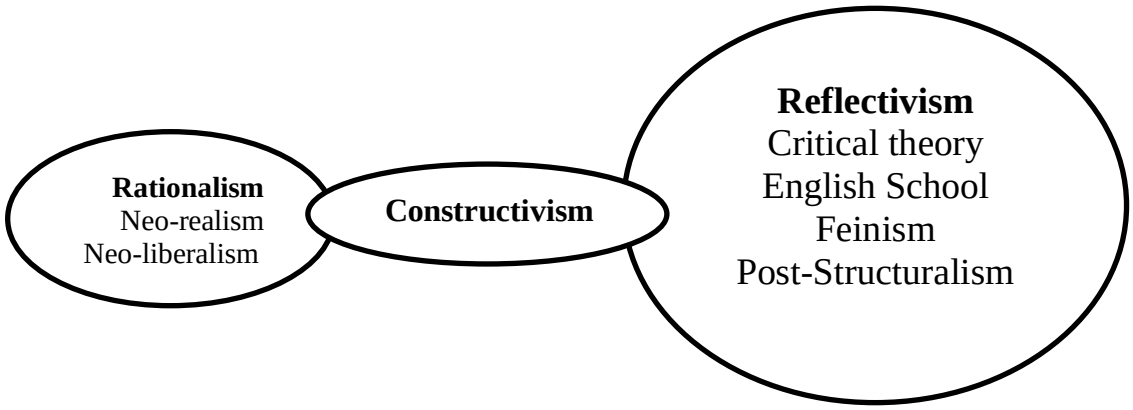

Source : see also Baylis and Smith 1997, Patomäki and Wight 2000 Constructivist projects,

أولا . افتراضات النظرية البنائية.

اعتمادا على تصور وإدراك **Alexandr Wendt** فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية وتتمثل هذه الافتراضات في:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "**تذاتاني**" Intersubjective.

- هويات ومصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام. [1]

حيث تركز النظرية البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية وتؤكد على كيفية التعامل مع الهويات تماشيا مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها. كما ترفض النظرية البنائية فكرة كرة البلياردو التي جاءت بها النظرية الواقعية، وتسعى نحو اختبار ما يوجد داخلها للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.[2] وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية.

ثانيا. أهمية الأفكار والقوة المادية في تشكيل البنيات:

فالبنائيون يعتقدون أن الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم. أي أن الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع.[3]

وفي مسعى رفضهم ربط التفسيرات الأمنية بالسمة الفوضوية للنظام الدولي يجادل البنائيون الحجة الواقعية الجديدة التي تقول بأن طبيعة النظام الدولي تضع الدول أمام خيار واحد هو الاعتماد على الذات **Self-Reliace** كأساس لإدراك الدول لمصالحها وأهدافها القومية. إلا أن الاعتماد الذاتي ليس الطريقة الوحيدة لتجاوز مسألة فوضوية النظام الدولي، لأن هذا تفسيرا مسبقا للحالة التي تكون عليها الفواعل. فصحيح أن اللجوء إلى هذا الخيار مفروض على الدول، لكن ليس لفوضى النظام إنما لسلوكيات الفواعل(الدول). ومن ذلك فإن تغيرات معينة في سلوك الدولة قد تقود إلى بروز مفاهمات ثنائية ومتعددة بين الأطراف الفاعلة في النظام، وحتى وإن أقرت

---

1 عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي** ، مرجع سابق، ص 40.

2 عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، مرجع سابق،ص 299.

3 حسن الحاج علي أحمد، **المدرسة البنائية في العلوم السياسية**:دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، تم تصفح الموقع يوم 4.6 2012على الساعة 17:45.

http:// hawariboumadian1520. Maktooblog.com/115338

البنائية بصعوبة التخلص من قضية العون الذاتي، إلا أنها تطمح إلى أن لا تتحول الى نظام اجتماعي تستلهمه الدول.[1]

ثالثا. دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.

ويشير البنائيون أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار **Process** وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول فالهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دور مهم في السياسة العالمية.[2]

كما ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest فالمصلحة لا تتبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية، فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل وبمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

من المهم أيضاً أن نفهم أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها وبالتالي، بإمكاننا القول إن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت بنية اجتماعية، حيث عَدّ كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما توقفا عن النظر كل منهما إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير انتهت الحرب الباردة.[3]

1جون بليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العلمية، ،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص.397.

2 حسن الحاج علي أحمد، "**المدرسة البنائية في العلوم السياسية: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية**"، مرجع سابق، ص2.

3 مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان ، قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،مرجع سابق، ص.109.

رابعا. تقنية تحليل الخطاب Discourse analysis

فالمقصود بالخطاب هنا حسب بعض البنائيين إلى محتوى خطابات الزعماء التي يلقونها على الجماهير، فالخطاب مهم في حد ذاته، وتحليل الخطاب يعطيه معنى، وذلك عن طريق القراءة المتأنية للكلمات والنظر في الحجج المقدمة التي تأتي في شكل بلاغي منهجي في تعريف الأمن مثلا وهذا يفيدنا كثير في تحديد معالم الهويات وتمييزها عن الأخرى.

خامسا. التصور البنائي للأمن:

يمكن فهم التصور البنائي للعلاقات الأمنية في شكل معادلة أمنية طرفاها دولتا ن (أ، ب)، فعندما تلجأ الدولة (أ)، فتتصور أنه لو سلكت الد ولة (أ) إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة، فإنها قد تدفع الدول الأخرى للسير وفق ذات المسعى، مما يجعل الدولتان (أ) و(ب) تبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقاءها بعيدا عن نظام العون الذاتي، الذي يتسبب وفقا للبنائيين في التقليص من فرص تحقيق الأمن الدولي. وبالتالي فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق، ليس له نفس المعنى كما لو حمله عدو، بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتا الحالتين.

ونستطيع أن نقول أن "الكسندر وندت" أعطى مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية [1] و هناك باحثين بنائيين على غرار جون روجيه **John Rogie**، فريدريك كراتوشويل **Fredirich Kratochwill** وإيمانويل ادلر **Emanuel Adler** وفي محاولة لوضع مجموعة من القوانين النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، يركزون على المسلمات الثلاثة التالية:

- أسس النظام الدولي مبنية اجتماعيا، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" الا إذا آمنت الدول بها، وعلى هذا

1 خالد معمري،"**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، مرجع سابق، ص.106.

الأساس سيصبح الأمن" تنبئيا " بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعي وإنما فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.

- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، وإنما الأفكار والمعايير تلعب دورا هاما في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي مع مرور الزمن وبصورة مختلفة .
- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية،[1]

وتتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية :

– البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تُمشكلها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي.

– الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.[2]

– تعطي البنائية أهمية قصوى ل:"فعل اللغة "**Speech Act**" الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية "**Securitization**" كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات.[3]

المطلب الثاني

النظرية النقدية الاجتماعية . إشكالية تعميق وتوسيع الأمن .

النظرية الاجتماعية النقدية، والتي تسمى في بعض أدبيات العلاقات الدولية بالغرامشية الجديدة، هي تطويرا للفكر الماركسي والتي بإمكانها أن توصف بالماركسية جديدة – جاء بناءها النظري–

---

1 Charls.philippe David et Jean Jaque Roche**, Théories de la Securité**– France , paris, Edition, Montchrestun , 2002.p 103 .

2 رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**،من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،أفريل 2008،ص 279.

3 .جويدة حمزاوي، ،" **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**"، مرجع سابق،ص 47.

المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي– وهي نتاج لفريق من منظرين ألمان يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت.[1]

أولا: اسهامات النظرية النقدية الاجتماعية.

ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي لا يرفضها النقديون ومن بينها:

– بنية النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا.

– الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

– المعضلة الأمنية تحدث لانعدام الثقة، حتى وإن اختلف النقديون في منشأ ذلك.

لذلك فقد تأسس البناء النقدي الاجتماعي على مسلمتين مركزيتين:

– السياسة الدولية ينظر لها كبناء اجتماعي وليس بناء ماديا .

– سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها، أي أنه متغير تابع لعنصر الادراك.[2]

فالنظرية النقدية هي نظرية تحاول البحث في مجتمع البنية السياسية والاجتماعية ككل وتسعى إلى فهم عملية التغيير في إطار الكل وأجزائه معا كما تعلن صراحة كونها **تذاتانية ومسيسة**[3].

ثانيا : فلسفة النظرية النقدية الاجتماعية.

1. محاور البحث الأنطولوجي.

حسب النقديين لا يمكن معرفة الواقع الاجتماعي والدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكات اليومية والصراعات التي تقودها القوى الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي. فهي تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحدوي وعقلاني.[4]

---

1 عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ،مرجع سابق،ص.313.

2 خالد معمري، "**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، مرجع سابق، ص.106.

3– سليم قسوم، مرجع سابق، ص150.

4 بلال غريب، **النقدية الاجتماعية لروبرت كوكس**، ص1، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2013، على الساعة 18:03

2. الابستمولوجيا النظرية النقدية.

إن أصل الاختلافات الأبستمولوجيا التي تميز النظرية النقدية عن النظريات التقليدية تكمن ربما في الايجابية التي تقدمها حول السؤال التالي ما هي وظيفة النظرية؟

حسب كوكس فإن هدف أي نظرية يكمن في صنفين: وصف أو نقد، أما بالنسبة للأولى فهي مجرد إجابة بسيطة عن سؤال مباشر مثل أي مرجع قد يساعد على حل المشاكل المواجهة في شكل وصف مثل النظريات التي تندرج ضمن المقتربين الليبرالي والواقعي فإنها تدرك الواقع كمعطى مسبق، والمجتمع المدني كنظام دنيوي يعمل باستقلالية عن أفراده. **ونقد** من خلال أن النظرية يجب أن تكون لها القدرة على الفهم والشرح ومن أجل كل هذا لا تتحرج النظرية النقدية الدعوة إلى إعادة إنتاج الأعمال التنظيرية باستمرار وأحيانا إرجاعها إلى نقطة البداية[1]

ثالثا :الأمن في النظرية النقدية الاجتماعية.

لقد مهدت التحولات والظروف الدولية المستجدة في الوضع الدولي الجديد تطوير الدراسات النقدية للأمن ومن أهم هذ التحولات:

- سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الصراع بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية.
- التحولات الاقتصادية وتجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج. [2]
- التحولات القيمية التي حدثت مع سقوط الأنظمة الشيوعية وبرزت معها نظريات حاولت تقديم منظور جديد كما في نظرية نهاية التاريخ **لفوكو ياما** ونظرية صدام الحضارات **لهنتينغتون.**
- الانعكاسات السلبية للتصنيع على البيئة وظهور تحديات جديدة تهدد الوجود الإنساني.[3]

1. الانعتاق كقيمة للأمن.

ينظر النقديون للأمن على أنه بناء اجتماعي مرادف للانعتاق أو التحرر يهدف لمكافحة كل ما يهدد الأقليات، الطبقات الأكثر فقرا وحتى الدول في مواجهة آليات السيطرة والاستغلال الاقتصادية

File// ishowthreas. php. P01h

1جون بليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية مقاربة جديدة لنظرية الدول، مرجع سابق ،ص.379.

2مصطفى بوخوش،حوض المتوسط بعد الحرب الباردة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.2006)، ص.14

3مصطفى بوخوش، حوض المتوسط بعد الحرب الباردة ،مرجع نفسه،ص.14.

في الأساس، فالانعتاق عند" **كوكس** **Cox** يكون من الهيمنة **Hégémonie** لأن فوضى العلاقات الدولية تعني نظام هيمنة تابع لقدرة دولة معينة يحدث فيه تنظيم وتراتبية لعلاقات الإنتاج الاجتماعية بين المركز **Centre** والمحيط **Periphery** وهذه العلاقة بين المركز والمحيط علاقة اقتصادية أكثر منها جغرافية تحصل من خلالها بعض الدول على مزايا على حساب دول أخرى.[1]

2. مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي.

فموجة التحليل الأولى التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بغرض تعميق فهومنا حول الأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم العلمية والأجندات السياسية ما يسمح للمحللين من اماطة الصفة المركزية عن الدول والنظر إلى وحدات مرجعية فوق وما دون المستوى الدولاتي، أما موجة التحليل الثانية فقد سعت الى توسيع فهمنا للأمن لأجل الاهتمام بطيف واسع من التهديدات والاخطار التي تواجه صفا من الوحدات المرجعية، وبهذا المعنى يكون طلاب مدرسة ويلز قد قاموا بتسييس الأمن "**politicize Security**" بدلا من أمننة القضايا" **Security Issues**".[2]

أ . نحو تعميق مفهوم الأمن.

إذا كان الواقعيون قد بنو تحليلاتهم على الدولة كموضوع مرجع للأمن فإن المقاربات النقدية تتخذ من "الفرد– الإنسان" كموضوع مرجعي أساسي لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهية، ولا يمكم بالتالي أن تكون هي المعنية بالأمن.

❖ **الأمن الإنساني Sécurté Humaine:**

وهذا يعني انه لابد من اتخاد الفرد كوحدة للتحليل الأساسية في ظل مصادر التهديد التي تمس أمنه والذي لم يعد بمقدور الدولة التعامل معها بمفردها.

---

1 سميرة شرايطية،" **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة حالة في العلاقة بين الفشل الدولاتي و التهديدات الأمنية الجديدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص سياسة مقارنة،جامعة بسكرة، الدولية،2009|2010.ص.27.

2 سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق.155.

فالموضوع المرجعي الأولي للنظرية النقدية للدراسات الأمنية "هو الإنسان الفرد"، لأن السؤال المطروح في إطارها والذي تحاول الإجابة عنه هو: "**من يجب تأمينه؟**" وليس السؤال: "**ما يجب تأمينه**"؟

يعتقد أنصار النظرية النقدية أن الدولة لا يمكن الاعتماد عليها من منظرو أن الأنظمة المتعاقبة فيها لا تهتم بالضرورة بالأمن الداخلي والخارجي على حد سواء فهي –الدولة– تهتم بالقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها "**أمن الوسائل**" على "**أمن الأهداف**" فالدولة هي الوسيلة والفرد هو الغاية والهدف.[1]

❖ **الأمن العالمي Sécurté Globale:** يعتبر من بين أهم المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي. عن طريق أمننة كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد.[2]

فلأمن العالمي يشمل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة التي ساهم في اتساع الفجوة بين محيط ومركز هذا النظام، مما أدى إلى ظهور لتهديدات ومخاطر بيئية ديموغرافية، إثنية واقتصادية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها.

والحديث يجري اليوم عن مجتمع عالمي world society في ظل التطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي جعل من العالم قرية صغيرة، والاتصال الدائم والمتبادل بين الشعوب والأفراد على اختلاف جنسياتهم وايديولوجياتهم والتفاعل الذي يحصل في هذا النظام العلاقاتي هو الذي يسمح بالحديث عن مجتمع عالمي.[3]

ب . التوسيع في طبيعة التهديدات:

يعود الدافع الرئيسي لإجراء المحاولات التوسعية للمفهوم التقليدي لبروز التهديدات الجديدة، التي لا يمكن مواجهاتها بالقوة العسكرية لوحدها. ومن بين الواقعيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة إدراج تهديدات أخرى نجد ميكائيل ديلون – Michael Dillon الذي يرى أن الأمن

1أمين خلفون، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مرجع سابق، ص37

2 جويدة حمزاوي، "**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**"، مرجع سابق، ص 35.

3 أمين خلفون، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مرجع سابق، ص ص 43. 44.

ليس مجرد كلمة تشير للتحرر من الخطر أو التهديد، لكنه كذلك وسيلة الضغط عليه وحصره ويرى أنه في الوقت الذي نعرف فيه ما يجب أن نخاف منه، فنحن نبحث كذلك عن كيفية وصفه وممارسة الإكراه عليه، ومؤكدا على أن الأمن قد شكل أساس الفكر المعاصر وأن مهمة الممارسة السياسية هو تأمين الأمن.[1]

المطلب الثالث

نظرية ما بعد الحداثة والأمن

أولا: الجذور التاريخية لنظرية ما بعد الحداثة

يعود استخدام مصطلح ما بعد الحداثة الى الثلاثينيات من القرن العشرين، في نص كتبه الاسباني **فريديكو دي أونيس Fridico d'onisse** ، إلا انه استخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الامريكية في كل من كتابات: **ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزلي فيدلر**، وقد ظهر هذا المصطلح بداية في ميدان الهندسة المعمارية ثم انتقل وامتد الى حقول معرفية أخرى منها حقل الدراسات الامنية[2].

تمتدّ الجذور الفكرية لنظرية ما بعد الحداثة إلى الفلاسفة الفرنسيين الذين تعتبر مساهمتهم بارزة في سبيل الوصول إلى صياغة ووضع إطار عام لنظرية ما بعد الحداثة فمن أبرز روادها " فرانسوا ليوتارد" (1924/1998) والذي أكّد في كتابه حالة ما بعد الحداثة (1979)] أنّ المعرفة لا يمكنها أن تدّعي أنّها تقدّم الحقيقة في أيّ معنى مطلق لأنّها تعتمد على الاعيب اللّغة التي هي دائما ذات صلة بسياقات محدّدة، وكذلك "جاك دريدا" الذي أهتمّ بتفكيك الثقافة الغربية وتقويض

---

1 فريدة حموم، "**الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003|2004.ص ص.17.18.

2 جون بليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.434.

مقالاتها المركزية بالنقد، كما تبرز أسماء أخرى ساهمت وبدرجات متفاوتة في تطوير أسس هذه النظرية .[1]

لقد تزامن ظهور هذه النظرية – مثل باقي النظريات التكوينية الأخرى – في حقل العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة. وعليه فإن رصد صورة الوضع الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة تشير إلى جوانب مهمة في تشكل هذه النظرية، حيث أنه:

1- بقدر ما مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف وتحول على المستوى السياسي، فإنها كانت كذلك على المستوى الأكاديمي. فتداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية، برزت على مستويين[2]:

أ- **التحول في وحدات العلاقات الدولية:** حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل عدد جديد ومتزايد من الوحدات.

ب- التحول في موضوع العلاقات الدولية: وهنا غلب العامل الاقتصادي بين المتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية والاجتماعية، هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.[3]

2- بروز مؤشرات عديدة دفعت نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة التي جاءت كموقف نقدي ومن هذه المؤشرات نبرز:

- أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية .
- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .
- بروز حركات الإحياء الديني في المسيحية والإسلام واليهودية.
- ظهور عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية[4].

---

1 عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، مرجع سابق، ص 330

2 وليد عبد الحي،، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق.ص.5

3 قاسم دجاح، العالمية و العولمة: نحو عالمية تعددية و عولمة انسانية، (الجزائر: جمعية التراث،2003)، ص.143

4 خالد معمري، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، مرجع سابق،ص.108.

وتعتبر ما بعد الحداثة مقاربة مميزة في دراسة العلاقات الدولية بتركيزها بالأساس على محاولة تقويض الأسس الابستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية للفكر الانساني المهيمن والذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية، فمؤيدو ما بعد الحداثة يعربون عن موقف عدائي حيال الادعاء بحقيقة مطلقة أو عالمية.[1]

ثانيا. إعادة النظر في مفهومي المعرفة والحقيقة

تتميز ما بعد الحداثة بمجموعة من الأفكار المحددة في مجال الإبستمولوجيا وهي كالتالي:

أ. المعرفة :

ينقسم العالم في التصور ما بعد الحداثي إلى وحدات طبيعية متساوية ومستقلة ومختلفة ومنفصلة بسبب عدم وجود مركز ومرجعية كلية مشتركة وتصبح كل وحدة ذات سيادة مطلقة ومرجعية ذاتها وهذا يعني غياب أي مرجعية نهائية إنسانية أو موضوعية، فيتسم العالم بالتعددية والتفتت والفوضى وعليه تظهر الاحتمالية والنسبية والمصادفة وغياب السببية " نتيجة للتغير المستمر والكامل "ومن ثم تصبح المعرفة الكلية الإنسانية الشاملة مستحيلة.[2]

وعلى ضوء هذا المفهوم يظهر نوعان من ما بعد الحداثة هما:

– ما بعد الحداثة اللغوية (النصوصية) :

وهي ترى أن اللغة لا تكشف الواقع وإنما تحجبه لأنها تنشغل بالدوال وتنسى المدلول " تركيز عن الشكل دون المضمون ".وفي هذا السياق يقول **دريدا** " **يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه**"

– ما بعد الحداثة الصراعية (القوة):

تركز على إرادة القوة لا على اللغة، فالخطاب لا يوجد في ذاته على الإطلاق إنما يرد إلى الواقع وهم يقولون " لا يوجد شيء خارج القوة ولا يوجد أحد خارج نطاق القوة، فالمعرفة لا تفهم إلا

---

1 سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق، ص.158 .

2 فضيلة محجوب، **القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2013على **الساعة: 23:44**
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

في إطار علاقات القوة وتوزيعها ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء" ، فالقوة هنا تحل محل اللغة، وهي لا تهيمن فقط على الواقع إنما تعيد إنتاجه [1].

وعموما فإن اللغة والقوة هما الحقيقة وهما بديل مقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له ولا يحركه شيء سوى دينامية كامنة فيه نابعة منه .

ب . **الحقيقة** : ترفض ما بعد الحداثة فكرة الحقيقة الكلية كما صورها عصر التنوير الغربي، فهم ينفون ذلك ويطلقون عليه " **إرهاب الحقيقة** "، فالحقيقة الشاملة تفترض وجود نظام وقواعد ومنطق وقيم عقلانية وهذا كله مرفوض بحسب ما بعد حداثيين[2] فالسؤال عن الحقيقة سؤال ميتافيزيقي والحقيقة بحسب دريدا – الذي يقول " **إن حقيقة الأمر أنه لا يوجد شيء يسمى الحقيقة في ذاتها** " هي دائما تعددية فما يوجد هو حقائق منفصلة وليس حقيقة كلية .[3]

ج . الذات والموضوع :

تدعو ما بعد الحداثة إلى إلغاء مركزية الذات وذلك لثلاث أسباب :

- الذات من اختراع عصر النظريات التقليدية (الحداثة) .
- التركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها ما بعد حداثيون .
- الإقرار بوجود الذات يفترض وجود موضوع .

تنتقد ما بعد الحداثة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية والتي تصور الإنسان باعتباره قادرا وفاعلا ويستطيع الاختيار، مع أنه في الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده (وهنا يبرز نوع من التقاطع مع أفكارهم حول التاريخ) .

د . الحتمية :من خلال الإشارة إلى هذا العنصر عبرت نظرية ما بعد الحداثة عن ما يلي:

- سقوط فكرة الحتمية في العلوم الطبيعية (عبرت عن ذلك العلوم المعاصرة) وكذلك في التاريخ الإنساني(مثلما أثبتته الأحداث)

---

1 عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الاولى،2003)، ص87

2باسم على الخريسان، العولمة والتحدي الثقافي، (بيروت، دارالفكرالعربي،2001)،ص.112.

3عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق،ص،88.

- ليست هناك حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة أخرى حيث أن التاريخ مفتوح على احتمالات متعددة
- رفض فكرة التقدم الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطي صاعد من الأدنى إلى الأعلى، أما على العكس من ذلك فإن ما بعد الحداثة " ترى أن التاريخ قد يتقدم لكنه قد يتراجع".[1]

ثالثا: تصورات ما بعد الحداثة عن الأمن الدولي

أما عن التصور الأمني لهذه النظرية، فتنطلق في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي الذي يعاني برأيها حالة قصور منهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية، وعجز عن التفكير في أطر وتفسيرات أمنية بديلة، ولذلك تعمل ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني، كمسلمة الفوضى في النظام الدولي والقوة في توجيه سياسات الدول وانطلاقا من قيمة الخطاب، فان الدراسات الأمنية بحسب الما بعد حداثيين هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة ، ذات بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية مسالمة[2].

أ. الهوية من منظور ما بعد حداثي :

فالهوية **كبناء اجتماعي** تحولت إلى قضية مركزية في السياسات العالمية لها الأهمية والدلالات الكبرى في تفسير السلوك الدولي .ولتحديد سياق هذا المفهوم كان الانطلاق ما بعد حداثي من مبادئ ومقومات **النظام الوستفالي** (الدولة– الأمة) الذي قام على خلفية الأمم ذات الثقافات والخصوصيات العريقة، وهذه الأمم ذاتها(الممزقة) تمثل دعما فكريا حسب نظرية ما بعد الحداثة في مسار السعي لإعادة بناء هوية هذه الأمم.

كما تدعو ما بعد الحداثة إلى حماية الخصوصيات الثقافية وتدافع عن التنوع الثقافي في المجتمع الدولي، وترى أن الاعتداء على الخصوصيات وطمسها هو أساس النزاعات وفي

---

1 باسم علي الخريسان، العولمة والتحدي الثقافي، مرجع سابق، ص ص ،110.111

2 جويدة حمزاوي، "**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**"، مرجع سابق، ص ص.40.39.

هذا الإطار تشجع المزج بين الخطابات بجانب بعضها البعض واقتباس الآراء من مصادر شتى والمزج بين الصور المختلفة.

ب . **الخطاب الأمني كبعد جديد في التحليل.**

لقد قدمت دراسات ما بعد الحداثة وأبحاثها مدخلا جديدا في دراسة الأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة. إذ يعتبرون" **الخطاب** "أي كيفية حديث الناس عن السياسة العالمية والأمن الدولي عاملا مأثرا في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها.

إن الفكر ما بعد الحداثي في الدراسات الأمنية يرى ضرورة الدعوى إلى" خطاب اجتماعي" يؤكد على السلم والأمن والمعايير الجماعية وكذا التعاون عوضا عن الخطاب الواقعي المكرس للصراع والتنافس؛ وهي المهمة التي يرى ما بعد الحداثيون أنها ممكنة، إذ ادى الساسة والاكاديميين والجماعات المعرفية دورها في عملية إعادة صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية وبعث خطاب جديد يركز على المثل العليا للجماعات،[1] إذ يركز على اهمية القيم المعيارية في التأسيس لخطاب عالمي مهيمن يحاول إيجاد بيئة دولية أكثر أمنا استنادا إلى خطاب تعاوني على عكس الخطاب الواقعي الذي أكد على رؤية صلبة وأكثر انغلاقا غير فاسحا المجال لتفسيرات ونهوج جديدة إزاء الأمن الدولي.[2]

المبحث الثالث

مفهوم الأمن من منظور توسعي . تعميقي.

نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الأمن في إطاره التوسعي، ليشمل مدرسة كوبنهاغن والتي تعتبر من المدارس الإنجليزية في العلاقات الدولية المختصة في الشؤون والدراسات الأمنية وتحديدًا الدراسات الأمنية الأوروبية. فبالإضافة الى القطاع العسكري ركّزت مقاربة بوزان"

---

1 جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق،ص.438.

2 جويدة حمزاوي، "**التصور الامني الاوروبي: نحو بيئة امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مرجع سابق،ص .49

buzan" التوسعية على قطاعات أساسية أخرى هي: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤكدا على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة، التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية. أما الشق الثاني من الإطار التوسعي فنتعرض إلى مفهوم مركب الأمن الإقليمي ليكون هناك أمن مشترك ومترابط بين دول الإقليم ، ففي ظل التهديدات الامنية المشتركة اللاقطرية ، ارتأت هذه النظرية إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن لتسهل عملية مواجهة تلك التهديدات التي يكون منبعها خارج الحدود الوطنية، وبالتالي تساهم في إيجاد هوية أمنية إقليمية مشتركة.

المطلب الأول

مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع مفهوم الأمن

جاءت هذه المدرسة عبر أعمال الأستاذ باري بوزان خاصة لوضع وتطوير نظرية أو إطار لدراسة الأمن وفقا لمستويات ومفاهيم وأبعاد جديدة أنطولوجية وابستمولوجية خاصة على مستوى عملية الأمن في أوروبا ابتداءً من أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي أين تُوجت أعمال الأستاذ باري بوزان بظهور إطار تحليلي جديد للأمن سنة 1998 يعتمد بشكل أساسي على طرح سؤال كيف تعمل آلية الأمن في السياسة الدولية؟[1]

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخر على أنه: "**العمل على التحرر من التهديد**"، ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" **الانفلات منه أو تحييده كليا** "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا.[2]

أولا: القطاعات الجديدة للأمن.

1Paul D.Williams.**Security Studies** :An introduction,London: Routhedge.2008.p.68 .

2عبد النور عنتر، ***المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن***، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية، جامعة باتنة،2009،ص.13.

1.الأمن العسكري:

يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. فنهاية الحرب الباردة قد قلصت من القواعد العسكرية في دول المحيط، كما قللت من الحوافز للتزود بالسلاح وفوتت على القوى الكبرى الكثير من المكاسب، الا أن نهاية الحرب الباردة سمحت بنشوب مواجهات عسكرية داخل المحيط وبروز دور لوساطة القوى الكبرى التي تبوء نفسها راعية للسلام والأمن الجماعي .[1] لكن تهميش بعض القضايا في مناطق معينة، لا تمنع من الاهتمام بالمناطق والأقاليم حيث توجد المكاسب الحيوية والتي تحظى باستراتيجيات خاصة ومراقبة ميزان القوة فيها، ومختلف التهديدات التي قد تحول دون تحقيق هذه المكاسب والامتيازات.

2. **الأمن السياسي:** ويتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة، على وجه التحديد: السيادة والوحدة الإقليمية وعلى العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني، هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي يكون الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها .[2]و يمكن ادراج مشكلة الحدود ضمن هذا قطاع، حيث تواجه العديد من الدول ومنها افريقيا مشكلة عويصة في شرعنة حدودها الموروثة عن الاستعمار والتي تفاقمت اكثر في الوقت الحالي.

---

1 الياامين بن سعدون، "**الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**"، مرجع سابق،ص.29.

2 سمية أوشن، "**دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة باتنة،2010/2009.ص.57.

3.الأمن الاقتصادي: ويتعلق بمدى قدرة الدول الوصول الى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي، غير أنه ينتفي الاجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن، لأن السوق ببساطة يعمل وفق مبدأ "المخاطرة"[1]. فالاقتصاد يمثل احدى المكونات المهمة لقوة الدولة، وإختلال هذا القطاع سيمثل تهديدا مباشرا لمؤسسات الدولة وأمنها السياسي والاقتصادي مما يؤثر سلبا عل مكانة الدولة وتأثيرها على الساحة الدولية.

4.الأمن المجتمعي:

فالتطور الصارخ للغرب في مختلف الميادين والنجاحات الاقتصادية والتكنولوجية والتي يقابلها في المحيط التخلف، ضعف التنمية، الفقر، الفوضى ...، يكون لها مفعول محبط للمجتمعات، ونظرة احتقارية لقوانينهم ونظمهم، وهي نقاط الضعف التي تساعد على انتشار قيم الغرب المجتمعية في مجتمعات المحيط وعلى نطاق واسع. وبالنسبة للإسلام فهذه التهديدات قد يتسبب فيها الجوار الجغرافي والإقليمي والعداء التاريخي، لكي يبقى منافسا كبيرا للغرب وإحدى الهويات المحافظة والأكثر انتشارا[2].

5.البعد البيئـي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في العالم الثالث [3]و

---

1 سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق، ص 151.

2 اليامين بن سعدون، "**الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**"، مرجع سابق،ص.33.

3 Francisco A.MAGNO, **Environemental Security in The China Sea**, **Security Dialogue**, Vol 28, N°1, March 1997. p-p: 97-112.

إفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين والهجرة، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية / البيئة بمفهوم الأمن البشري Human security.

حسب كابلان فإن التدهور البيئي من شأنه خلق نزاعات وفي هذا الصدد يقول:" ان الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية، ومجمل هذه الحروب ستكون دولاتية، معنى ذلك أن الدول والحكومات المحلية ستصبح غير قادرة على حماية مواطنها من الأضرار الجسدية والطبيعية[1].

الأمن المجتمعي في تحديد المسألة الأمنية.

حسب مدرسة كوبنهاغن يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي على غرار الانواع الأخرى للأمن كأفضل مفهوم مطبق لفهم الواقع الأمني الجديد في فترة الحرب الباردة، خاصة مع بروز ظاهرة النزاعات الداخلية، حيث لعبت الوحدات الجديدة والمتمثلة في كل من المجتمع والجماعة، الاثنيات والاقليات دورا بالغا في إثارة تلك النزاعات. كما يعتبر باري بوزان هو أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني وخاصة من خلال كتابه **The Security Dilemma and Ethnic Conflict** المنشور عام **1993**.ثم جاء بعده كل من ستيوارت كوفمان، دونالد روتشيلد، ودفيد لايك [2].

والمأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية ويعود ذلك إلى:

– وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة (حالة الأكراد).

---

1 أسماء درغوم، "**البعد البيئي في الأمن الانساني مقاربة معرفية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري،2008|2009. ،ص.80.

2عادل زقاغ، **اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، ص ، 5.تم تصفح الموقع يوم 22ماس 2013.عل الساعة،20:09

http :www .geocities.com/adelzeggagh/recon 1.html

– تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

– وفي وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل للحؤول دون المساس بالأمن والاستقرار العالمي برمته (حالة البلقان وكشمير)[1].

كما يرى بوزان **Buzan** أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[2].

ثالثا: نظرية الأمننة . الأمن كممارسة خطابية .

يعني مصطلح الأمننة، طبقاً لكثير من العلماء والمختصين في مجال الدراسات الأمنية، تحويل أي خطاب سياسي أو أجتماعي أو أقتصادي إلي خطاب أمني في المقام الأول.

بحيث يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم بوزان وويفر بأن إطار "الأمننة Securitization Framework " يستند في تحديده على ثلاثة معاني:

أولا: شكل الفعل**The Form of the Act** المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنيين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعل **contexte of acte** محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

أخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل Nature of Act معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

1عادل زقاغ، **اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في المن المجتمعي** ،مرجع نفسه،ص 05 .

2–عادل زقاغ، المعضلة الامنية المجتمعية خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، جامعة باتنة،العدد5،جوان2011،ص108.

وتصبح قضية ما مسالة أمنية متى أُمنت من طرف فاعل ما . حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما لهم القدرة على لممارسة هذا النوع من العمل، ولقد جادل وافر بأنه لا يمكن اعتبار الامن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما يبين ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه[1].

المطلب الثاني

مركب الأمن الاقليمي وموقع المنطقة الأورومغاربية.

من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني[2]. خاصة وأنه لم تعد التهديدات مقتصرة على الاعتداء العسكري المباشر للدول المجاورة، وإنما اتسعت دائرة التهديدات لتشمل البيئة الداخلية في دول الجوار والذي يمكن ان تتطور الى تهديدات لأمن الدول الأخرى.

أولا: مفهوم الامن الاقليمي.

حسب الأستاذ وليام طومسن **williams thomson** يمكن تعريف الأمن الاقليمي بثلاثة عناصر:

. التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان .

. الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.

. حجم هذا الكيان، وتتحكم فيه القدرات التي تُراكمها الوحدات المعنية.

---

1 سليم قسوم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق،ص121.

2 اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، الطبعة الاولى، 1979)، ص222.223.

وهناك من يرى الأمن الاقليمي على أنه: "**سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم عسكري لدول الاقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم**[1]."

ثانيا: مفهوم نظام الأمن الاقليمي.

فنظام الأمن الاقليمي يقوم على اتفاقيات اقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة واحدة، أو استقر عليه العرف الدولي بوصفها اقليما وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وللوصول الى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي:

. وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

. وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

. وجود تدخلات أجنبية خارجية ايجابية ذات محصلة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني[2].

بيد أن ادبيات العلاقات الدولية اوردت مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الاقليمي، منها:

. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الاقليم، وعدم اثارة القضايا الخلافية.

. تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها الى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية .

. احترام حقوق الانسان والحريات العامة، واشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية.

. اعتبار الأمن الاقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.[3]

لتسهيل التحليل الامني في نطاق الاقليم استخدم باري بوزان" buzan "مصطلح **مجمع الامن الاقليمي** والتي طورها أولي وايفر"ole waever " وتبنتها مدرسة كوبنهاغن وأصبحت جزءا

---

1 زهير بوعمامة، السياسة الاوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، بدون سنة،ص.243.

2 سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن:مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الكويت، بدون سنة نشر، ص21.

3 سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن:مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر، المرجع نفسه، ص22.

من المقاربة المنهجية الجماعية للأمن فيها، أدخلت الى حقل الدراسات الاقليمية كـ "**وحدة تحليل**" للتعبير عن حالة الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية ايجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة.

حيث عرف "**بوزان**" مركب الأمن الاقليمي بأنه:

"**تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الاقليم**".[1]

واعاد "بوزان" صياغة تعريف مركب الأمن الاقليمي لإلغاء التركيز على الجانب السياسي العسكري ومركزية الدولة بإعادة طرح نفس التصور الأساسي تحسب لاحتمال وجود فواعل مختلفة وعدة قطاعات أمنية، بأنه:

"**مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن أو اللاأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل الأمن من المستحيل أو من غير المعقول أن تحلل أو تحل بمعزل عن بعضها البعض**".[2]

من هنا يرى **بوزان** "**buzan** " أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات اقليمية وليست عالمية حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل الى رؤية تلك القضايا من منظور اقليمي، دون الغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المركب الأمني [3].

ثالثا: نظرية مركب الأمن .

ان نظرية مركب الأمن الاقليمي التي وضعت أساسا لما يتصل بديناميات القطاعات السياسية والعسكرية أين تتحرك التهديدات بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات

---

1 زهير الحواس، "**الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطة في التعاون و الأمن، جامعة باتنة،2010|2011.ص23.

2 Barry Buzan, Ole Waever, ***Regions and Powers the Structure of International Security,*** New York, Cambridge University press, 2003,

3 سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الامن:مستوياته وصيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، مرجع سابق،ص.20.

الطويلة. أصبحت تميز بين منظومة التفاعل بين القوى العالمية التي تمكنها امكاناتها من تجاوز المسافة ومستوى النظام الفرعي ذو القوى الأقل تفاعلا. كما أصبحت الفكرة المركزية في هذه النظرية تتعدى التركيز على عامل المسافة لتشمل الفوضى والتنوع الجغرافي، حيث ينتج نمط من التكتلات الاقليمية أين يمكن ملاحظة كثافة الاعتماد المتبادل الامني ما بين الدول في هذه المركبات اكثر من بين الدول داخل المركب الامني ودول أخرى[1].

فالبنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمية ترتكز على أربع متغيرات هي:

. **الحدود : Boundaries** التي تميّز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره

. **البنية الفوضوية : Anarchy Structure**التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

. **الاستقطاب :Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

. **البناء الاجتماعي:Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[2].

يتميز مركب الامن حسب باري بوزان بعناصر أهمها:

. الطبيعة المتجانسة لهذا المركب بنيويا، بحيث لا يقتصر على الدول كوحدات فاعلة، وكذا تعدد النشاطات والرهانات الأمنية، على عكس نظام الأمن الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي . العسكري.

. حركية مركب الأمن تتخذ أساسا بكثافة العلاقات الودية أو غير الودية بين وحداته الفاعلة.

. ان تحديد وجود مركب الأمن يتطلب تحديد جملة من التفاعلات السلبية والايجابية التي تولد بدورها ما يمكن تسميته " **أثر الجوار**" الذي بالإمكان أن يكون ايجابيا أو سلبيا[3]. ومن هنا يتضح لنا مركب الأمن عند بوزان هو دعوة الى اعتبار المستوى الاقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من القضايا الأمنية.

1-Barry Buzan, Ole Waever, ***Regions and Powers the Structure of International Security***, op.cit.p46

2 عبد النور بن عنتر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**، مرجع سابق،ص22.

3 زهير الحواس، **الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي**، مرجع سابق، ص 244.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية[1]

من هنا تظهر المنطقة الأورومغاربية وعلى الرّغم من أهميتها الجيوإستراتيجية إلاّ أنّها تعاني من عدّة تهديدات : الجريمة المنظَّمَة، الهجرة الغير شرعية، والإرهاب الدولي وهي بذلك تعد منطقة أزمات لما تعرفه من تدهور امني يؤثر بشكل كبير على الأمن الإقليمي والدولي ككل [2].

لقد عرف مفهوم الأمن في ظل منظورات العلاقات الدولية عدة تحولات انطلاقا من الدراسات التقليدية التي استندت على المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية ،أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة ترتكز على الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني أو أمن الدولة القومي دون غيرها حيث نظر إلى الدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ،و أنها محور أي سياسة أمنية وأن أولوياتها هي مجابهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية فقط ،لكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي طرح التساؤل حول إمكانية تعميق وتوسيع مفهوم الأمن ليضم تهديدات جديدة عدا التهديد العسكري الدولاتي، وتعميق مرجعياته إلى وحدات جديدة من غير الدولة نفس الشيء بالنسبة للنظرية الواقعية الجديدة التي تتفق مع النظرية الواقعية الكلاسكية في أن الدولة كوحدة أساسية للتحليل لكن تختلف معها في التحليل على مستوى النظام الدولي .

أما النظرية اللبرالية وإن تعددت أنواعها فقد ركزت على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تحقيق السلم والاستقرار، عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية العسكرية لمفهوم الأمن فقد عمد أنصار التيار اللبرالي إلى تعريف الأمن على مستوى أوسع مركزين على

1عبد النور بن عنتر، "**المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**"، مرجع سابق، ص22.

2 محمد الامين بن عايش، **لهذه الاسباب يجب حماية الامن القومي الجزائري**،ص3،تم تصفح الموقع يوم 23مارس2013 على الساعة 19:45.

http: //www .maqalaty.com

أهمية قضايا الثروة والرفاه، كما أكدت اللبرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وفقا لما يعرف بنظرية الســلام الديمقراطي .

هذا وقد جاء الانتقاد لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني حيث شهدت فترة تسعينيات القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات البديلة – النظريات التكوينية – التي انبثقت عن النزعة ما بعد الوضعية وقد جاءت تصوراتها الأمنية أكثر اتساعا وعمقا بتركيزها على البعد الاجتماعي والمعياري في دراسة الأمن القومي ،إذ ركزت النظرية النقدية على مفهوم الأمن الإنساني معتبرة الفرد هو المرجعية الأساسية المنوطة بالحماية وليست شيئا مجردا كالدولة وهو ما حدا ب: " كين بوث– **keen Booth**" وآخرون للقول بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من انعتاق وحرية الإنسان، ومن جهتها اهتمت النظرية البنائية بالبناء الاجتماعي للأمن واعتبرته بناء سياسي تكون فيه الأسبقية للتفاعل الاجتماعي, الهوية، القواعد والمعايير، كما ركزت مدرسة مابعد الحداثة على كل من الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية، أما مركب الأمن الإقليمي فاستعرضنا من خلاله دور التجاذبات الإقليمية في رسم حدود المسألة الأمنية.

الفصل الثاني

العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية

المبحث الأول: المنطقة الأورومغاربية مقاربة جيو-أمنية.

المطلب الأول: دراسة في المنطلقات الجيوسياسية.

المطلب الثاني: دراسة في المنطلقات الأمنية.

المبحث الثاني: العلاقات الأورومغاربية –دراسة تاريخية-

المطلب الأول: جيل الستينات والسبعينات كأول مبادرة شراكة أورومغاربية.

المطلب الثاني: مجموعة 5+5 لإعادة احياء العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثالث: مسار برشلونة كتنظيم للعلاقات الأورومغاربية.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثاني: ظاهرة الإرهاب وتأثيره على العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثالث: أهم صور الجريمة المنظمة وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية.

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية.

يطلق على المنطقة الجنوبية من المتوسط والتي هي جزء من دراستنا تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا و المغرب الأوسط الجزائر و المغرب الأدنى أي تونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي، وأما المنطقة الشمالية أي أوروبا فهي تشكل الجزء الثاني من دراستنا وتوجد علاقة بين الضفتين في التعاون وهما يواجهان تحديات تهدد المنطقة ككل، وبهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الواقع التي تعيشه العلاقات الأورومغاربية، فيتوجب علينا معرفة المنطقة الأورومغاربية من خلال القيام **بدراسة جيو-أمنية** فهنا نتطرق إلى المنطلقات الجيوسياسية للمنطقة الأورومغاربية ومعرفة الأهمية التي تتمتع به المنطقة وفقا لمختصين في المجال الجيوسياسي، ولا بد أيضا من معرفة **الواقع الأمني** الذي يسود المنطقة الأورومغاربية، وبالتطرق إلى أهم التحديات التي تواجهها العلاقات الأورومغاربية نذكر منها **الهجرة الغير الشرعية**، التي تعد واحدة من التهديدات التي أرقت السياسيين والعسكريين في مجال العلاقات الأورومغاربية، ولا يمكن أن ننكر أن هناك العديد من التهديدات التي تعصف بالعلاقات الأورومغاربية منها أيضا **الإرهاب** الذي أخذ أصوله من منطقة الساحل التي تعتبر ذات تأثير بالغ على العلاقات الأورومغاربية، و**الجريمة المنظمة** التي تعتبر ذات أهمية أيضا في التأثير والإخلال بالعلاقات الأورومغاربية، وبهذا نحاول التعرف على أهم التهديدات التي تواجه العلاقات الأورومغاربية.

المبحث الأول

المنطقة الأورومغاربية مقاربة جيو-أمنية

إن التطرق إلى الدراسة الجيو-أمنية في العلاقات الأورومغاربية يقودنا إلى التحدث على المنطقة الأورومغاربية، من حيث المنطلقات الجيوسياسية والتعرف على الخصائص التي تتمتع بها المنطقة وأيضا معرفة أهم الحوارات الأمنية التي حصلت بين الضفتين الأوروبية و المغاربية بشكل خاص، من مسار برشلونة وأيضا سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول

دراسة في المنطلقات الجيوسياسية

جاء وفقا مورتن كابلن (Morten Caplan) بأن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط.

وللتوضيح فلابد من التوضيح أن هنالك تداخلا بين المنطقة الأورومغاربية والمنطقة المتوسطية، فالمنطقة الأورومغاربية هي جزء من المنطقة الأورومتوسطية.

فالربع الشمالي منها-أوروبا الغربية- يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثليها في الولايات المتحدة الأمريكية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، بعد التدفق المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي-الغربي ويحتوي على المنطقة السوفيتية من أوروبا بما فيها روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية وذلك و ذلك بالإضافة إلى روسيا الآسيوية-الربع الشمالي الغربي.[1]

فإن هذا الربع يشمل معظم ما أطلق عليه ماكيندر (Mc Kinder) قلب الأرض وقد نظر هذا الأخير الأخير إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات أقسام متلاصقة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط وتضم ثلثي مساحة اليابسة وأطلق عليها الجزيرة العالمية، وأما القارات الأخرى وهي الأمريكيتان وأستراليا فلا تزيد مساحتها عن ثلث مساحة اليابسة، ونظر إلى أن القارات الأخيرة على أنها أقمار تدور في فلك الجزيرة

1 محمد صابر عنتر، "الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟"، **قضايا عربية**، العدد 4، 1980، ص 147 .

العالمية وأطلق على النطاق الساحلي الذي يغلق الجزيرة العالمية اسم الهلال الخارجي أو الجزيري، ويضم بريطانيا، كندا، الولايات المتحد الأمريكية، جنوب أمريكا، استراليا و اليابان، وهو نطاق قوة بحرية، ووضع بين قلب الأرض والهلال الخارجي نطاقا ثالثا أسماه الهلال الداخلي ويضم كل من ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين.[1]

واعتمادا على هذا التشخيص فقد وضع ماكيندر معادلته الشهيرة، "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".[2]

وفي هذه المعادلة يرى أنه إذا كانت ألمانيا قد حاولت السيطرة على قلب الأرض في الحرب العالمية الثانية، فإن النتيجة هي أن الاتحاد السوفييتي هو الذي خرج من تلك الحرب بوصفه القوة المسيطرة على قلب الأرض، ومفتاحه في شرق أوروبا بل وبوصفه أيضا أعظم قوة على وجه الأرض وعلى هذا فإن مستقبل العالم في رأي ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسعة، كما يرى أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط في الملاحة لن يكون إلا بموافقة أو تحت رحمة قوى البحر التي يمكنها أن تغلقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية.[3]

ويرى مورتن كابلن(Morten Caplan) أنه إذا سيطر الربع الشمالي الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط على الربعين الشمالي الغربي والجنوبي الشرقي، فإن قوته ستصبح غالبة بالنسبة للصين، فإذا تمكنت روسيا من إقامة نطاقها الصحي من حول الصين ويمتد من سيبيريا الى الهند وجنوب شرق آسيا، فإنه سيتمكن من إيجاد بيئة لن يكون أمام الصين فيها من خيار سوى أن تتكيف مع النظام الروسي وبذلك يحقق هذا الأخير السيطرة على الجزيرة العالمية، أو بذلك يطوق الولايات المتحدة الأمريكية تطويقا فعال.[4]

---

[1] خير الدين العايب، "**الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 1994، ص 20.

[2] خير الدين العايب، نفس المرجع، ص 20.

[4] Morten Kaplan, ***The life and death of the cold*** war, selected studies, poswar craft, 1976, p 272.

[4] IBID, P 272.

كما كتب ألفريد. ت ماهان (Alfred.T Mahant) الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية عام 1892 فيقول: "إن الظروف أردت البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا هاما من الناحية التجارية والعسكرية في تاريخ العالم أكثر من أي منفد مائي آخر يتمتع بالحجم نفسه، فهو يعتبر نقطة التقاء بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ويحتوي على أهم المضايق والمنافد المائية في العالم، والمغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا والمنطقة العربية الأقرب إلى أوروبا، وهذا ما ساعد على مر التاريخ في التواصل بين الضفتين".[1]

ويرى الباحث العربي الدكتور' جمال حمدان' أن منطقة الهلال الداخلي أو كما تسمى "منطقة الارتطام" استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر والبر وأن تخضع إحداهما أو كليهما لسيطرتها ولكن هذا الدور لم يتحقق الا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواء كانت تلك الوحدة منبثقة من الداخل أو مفروضة من الخارج[2].

وكانت المرة الأولى التي سيطرت فيها هذه المنطقة، هي في ظل الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، تلك التي وضعت مركز القوة العالمية في قلب "منطقة الارتطام" على حساب كل من القوى البرية والبحرية، وكانت المحاولة الثانية مرتبطة بالدولة العثمانية كقطب من أقطاب القوة العالمية في العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة، وأما المحاولة الثالثة فكانت بعد سقوط القوة العثمانية التي ارتبطت بألمانيا ولكنها فشلت، وبذلك وقف الاتحاد السوفييتي وجها لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وبناءا على هذا التصور يعد حوض البحر الأبيض المتوسط الممر الثاني الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، ومن هنا فإن الذي يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض.

وتبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع- بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية 139.670.000 ميل مربع.[4]

ويعترف علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن حوض الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية، والساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، بل وأنه من الناحية الجغرافية البحثية، فإن هذا البحر هو بحيرة حقيقة يربط ولا يفصل، بينما نجد السواحل المتاخمة له قد أبت الطبيعة إلا أن تفصلها عن أجزاء عن

---

[1] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير، 2005)، ص

[2] جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، (القاهرة: دار الهلال، أفريل 1967)، ص 240.

[3] جمال حمدان، نفس المرجع، ص 240.

[4] محمد صابر عنتر، "الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟"، مرجع سابق، ص 149.

أجزاء القارة التي تنتمي إليها سلاسل الجبال الشاهقة في شمال الشواطئ الشمالية ثم الصحراء الكبرى في جنوب الشواطئ الجنوبية.[1]

ويتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس، أما مضيق البوسفور والدردنيل فهما يربطان البحر الأبيض المتوسط من خلال بحر 'مرمرة' بالبحر الأسود الصغير المقفل، وتعد هذه المضايق ذات أهمية استراتيجية، إذ تسمى في عرف رجال الاستراتيجية البحرية بنقاط الخناق، مما يسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت من أجهزة تركب تحت الماء لمراقبة الغواصات، وبالطبع فإن القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر ومنه، وهناك عدة مضايق داخلية أخرى ذات أهمية بالنسبة لجنوب أوروبا.[2]

وهذا ما يعطي المنطقة الأورومغاربية أهمية جيوسياسية بالغة، فالبحر الأبيض الذي يتوسط الضفتين الأوروبية والمغاربية منها له مميزات هامة في اطار العلاقات الأورومغاربية ويشتركون في العديد من هذه المميزات.

المطلب الثاني

دراسة في المنطلقات الأمنية

تعود الحوارات في المنطقة الأورومغاربية إلى حرب أكتوبر 1973، عندما أشهر العرب سلاح النفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل، فكان مؤتمر كوبنهاغن في 14 ديسمبر 1973 مؤسسا لحوار أورومغاربي، من منظور براغماتي برزت اختلافاته منذ البداية، فالطرف الأوروبي يتمحور اهتمامه حول إنهاء الأزمة النفطية والتأسيس لتعاون اقتصادي.[3]

---

[1] عبد الله حامد ربيع، "الأمن والإستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية بحر متوسط"، **قضايا عربية**، العدد 4، أفريل 1980، ص 130

[2] محمد صابر عنتر، "الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟"، مرجع سابق، ص 149.

[3] إلياميين بن سعدون، "**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**"، مذكرة لنيل ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ص 106.

ونبدأ بمسار برشلونة الذي يعتبر من الأوائل في عرض المسار الأمني في المنطقة الأورومغاربية، فهي تعتبر حدثا مهما في العلاقات الأورومغاربية التي احتضنتها مدينة برشلونة الاسبانية عام 1995، وقد كانت محاولة جادة لتحديد رؤية مستقبلية مشتركة، ووضع وثيقة لمتوسط جديد للأمن والاستقرار.[1]

إن الشراكة الأمنية التي طرحها مسار برشلونة تقوم على بناء فضاء مشترك للسلم والاستقرار، في هذا المجال عبر المشاركون عن قناعاتهم بأن الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة هو مكسب مشترك، وبالتالي الالتزام بدعمه وترقيته بكل الوسائل والامكانيات المتاحة، وعلى أثر ذلك يدور حوار سياسي معمق ومنتظم. وعلى ضوء هذا يلتزم المشاركون عبر الإعلان بالمبادئ التالية:

- العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات التي تندرج ضمن القانون الدولي؛
- تطوير دولة القانون والديمقراطية داخل النظام السياسي، مع احتفاظ كل شعب بحرية اختيار وتطوير نظامها السياسي؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعلية والقانونية، بالإضافة إلى حرية التعبير والتفكير، وحرية التجمع لأهداف سلمية؛
- احترام المساواة في الحقوق للشعوب وحقها في تدبير شؤونها بنفسها، والعمل طبقا لأهداف ومبادئ وميثاق هيئة الأمم المتحدة؛
- احترام الوحدة الترابية لكل شريك؛
- تعزيز التعاون للوقاية من الارهاب ومكافحته، خاصة عبر المصادقة وتطبيق الآليات الدولية المرصودة لذلك، والانضمام إليها وكذلك بكل الوسائل الملائمة؛
- المكافحة الجماعية لانتشار وتنوع الجريمة المنظمة وآفة المخدرات بكل أشكالها؛
- تعزيز الأمن الإقليمي ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، والانضمام إلى الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم امتلاك هذه الأسلحة، وإلى معاهدات مراقبة السلم ونزع السلاح وأنظمة التفتيش واحترام الاتفاقيات، للحد من التسلح ونزع السلاح وعدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل.[2]

[1] إليامين بن سعدون، مرجع سابق، ص 91.

[2] نفس المرجع، ص ص 88-89.

أما فيما يخص الحوار الأمني في اطار سياسة الجوار الأوروبي فإن التحضيرات الأوروبية للتوسيع التاريخي الذي يتم من خلاله بزيادة 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر اضافة جديدة من أجل الرقي بالأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، معناه أن الحدود الخارجية سيعاد رسمها، وبهذا فالمفوضية الأوروبية ملزمة بتقديم التبريرات عن المعطيات الجديدة في اطار العمل المبذول من أجل تحقيق أهداف استراتيجية للأمن الأوروبي.[1]

ففي مارس 2003، طرحت المفوضية الأوروبية وثيقة بعنوان أوروبا الموسعة و الجوار لتحدد السياسات الأوروبية المستقبلية تجاه المحيط الإقليمي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي من جهة والجنوب بعد التوسع، الذي يعد المجال الحيوي لأوروبا، وهذا ما عرف بسياسة الجوار الجديد لتشكل الإطار الجيوبوليتيكي الأوروبي لما بعد عملية التوسع.[2]

وأما فيما يخص الجانب الأمني من هذه السياسة فقد أكدت الوثيقة على أهمية الجانب السياسي والأمني باعتباره محور تطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي هو تجسيد للسياسة الدفاعية الأوروبية الجديدة وهي تؤكد عل العديد من المرتكزات أهمها:

- دراسة التهديدات الأمنية المتبادلة التي تمثل انتشار الأسلحة النووية، الهجرة غير الشرعية، التهريب، الإرهاب والجريمة المنظمة...
- دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان، خصوصا وأن دول الجوار لم تكن لديها خبرة في الحكم الديمقراطي وسجل ضعيف في مجال حماية حقوق الانسان، وليس بفرضها بالقوة من الخارج.
- أهمية دور الاتحاد الأوروبي في منع الأزمات وادارتها، مثلا قضية الصحراء الغربية...

إن التسمية التي أطلقت على التعاون الجديد مع الدول المجاورة بـ: "سياسة الجوار الأوروبي « pev » politique européenne de voisinage " هي فكرة مقترحة من طرف ممثل السياسة

---

[1] Commission des communautés européennes de voisinage, document d'orientation, Bruxelles, 2004, p2

[2] حسن أبو طالب وآخرون، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، (القاهرة: مركز الأهرام للدرايات السياسية والاستراتيجية، 2004).

*الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي فترة 1999-2009.

الخارجية الأوروبية خافيير سولانا* M. Javier Solana ومحافظ السياسة الخارجية الأوروبية في عام 2003، وبعدها سطرت الأهداف الاساسية لهذه السياسة، ليتم التطبيق في المنطقة عام 2004.[1]

وقد عرضت المفوضية الأوروبية الأولويات السياسية لخطط العمل على النحو التالي: "سوف ترتكز علاقات الامتياز بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه على الالتزامات بشأن القيم المشتركة، وتحديدا الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وكذلك بشأن المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر"، ويمر الحوار السياسي الذي سوف يتم بناءه مع الدول الشريكة أولا، عبر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الراشد (الذي يفترض تطوير المجتمع المدني، المساواة بين المرأة والرجل، مكافحة الفساد...إلخ).[2]

إن وضع الحوار السياسي المعزز حول قضايا السياسة الخارجية والأمن في الأمام، مثال المغرب الذي شارك في قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو في البوسنة و الهرسك، ومشاركة مع قوات الحلف الأطلسي– الناتو في المنطقة، الحرب ضد الارهاب، ضد نشر أسلحة الدمار الشامل، ضد التصدير الغير قانوني للأسلحة، وخاصة الوقاية منها وادارة الأزمات.[3]

وإن واقع المعطيات الجيوسياسية للمنطقة الأورومغاربية تتجه نحو بناء مجموعة اقليمية متجانسة ومتينة مدمجة، فالأمر أكثر من مجرد ضروري بالنظر لمختلف التهديدات التي تتجلى في المنطقة على واقع العلاقات، والرهانات المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالممنوعات، فمواجهة ذلك لن يكون بديلا للسبيل الواقعي للوصول إلى السلم والاستقرار والتنمية في المنطقة الأورومغاربية.

[1] Anne Catherine Zoller, **les politiques Euro–Méditerranéenne : Origines,** bilan et perspectives, sur site : www.himispheres,be/spip.php. Vu le 17/03/2013.

[2] سعيد اللاوندي، "عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع، الأفاق، التحديات"، **مجلة قضايا**، العدد 13، جانفي 2006، ص 18.

[3] سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص18.

المبحث الثاني

العلاقات الأورومغاربية –دراسة تاريخية–

إن تحليل لواقع ومستقبل العلاقات الأورومغاربية في آفاق تحقيق أهداف اتفاقيات الشراكة بينها، يتضمن القيام بوقفة تقييمية لتطور هذه العلاقات منذ عقد الستينات وذلك من خلال التطرق إلى عدة محطات، وفي هذا المبحث نسعى إلى التطرق إلى تاريخ بداية الشراكة الأورومغاربية من أجل معرفة الجوانب التي بدأت بها العلاقات الأورومغاربية في التطور.

المطلب الأول

جيل الستينات والسبعينات كأول مبادرة لشراكة أورومغاربية

كانت هذه الاتفاقيات من النوع الثنائي، فهي تربط كل قطر مغاربي على حده بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية بدون أدنى اعتبار للبعد الجهوي، فقد كان لكل من المغرب وتونس اتفاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أما الجزائر في هذه الفترة كانت تحت وطأة الاستعمار، لذلك لم تكن أية اتفاقات بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت اتفاقية جيل الستينات تهدف إلى ترسيخ التبعية التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية لشمال إفريقيا، ولذلك نلاحظ أن الطبيعة التجارية تغلب على مضمون هذه الاتفاقيات، وقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات نذكر منها أساسا بداية العمل أو اعتماد السياسة الفلاحية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من سنة 1962 من جهة، وتدهور معدلات التبادلات البينية الأوروبية على حساب البلدان الجنوبية الشيء الذي حال دون انبثاق أي مشروع تنموي فعال من جهة أخرى.[1]

وبعد الصحوة التي عرفها العامل النفطي ابتداء من السبعينات دفعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى وضع السياسة ذات خصوصية إزاء الدول المغاربية وإلى دمج هذه الدول في إطار استراتيجياتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد كانت سنة 1976 ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي شهر أبريل من نفس السنة وقعت كل من الجزائر، تونس والمغرب بصفة انفرادية على اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية، وإذا كان الأمر بالنسبة لتونس والمغرب يتعلق بتجديد وضعية الشراكة

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، (بيروت: دار الحداثة، 1982)، ص 99

التي تم تقنينها في اتفاقيات سنة 1969، فإن توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.[1]

وقد كان العامل النفطي وراء هذه الاستراتيجية الأوروبية في الإقليم الأورومغاربي، وبذلك كانت هذه الاستراتيجية ذات طابع شمولي، إضافة إلى الجانب التجاري الذي سبقت الإشارة إليه في اتفاقيات جيل الستينات بالنسبة إلى المنتوجات الفلاحية، وتضم اتفاقيات جيل السبعينات مقتضيات خاصة بالمنتوجات الصناعية وبالملف الاجتماعي المتعلق بقضية الهجرة، كما تهتم بالتعاون في الميادين التقنية والمالية ولكن التقلبات المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال السبعينات خاصة أزمة البترول سنة 1973 التي أفرزها الصراع العربي الصهيوني، والتي لم تساعد على ضمان نجاح تنفيذ اتفاقيات الجيل الثاني، كما أفرزت مرحلة السبعينات تصرفات ملتوية لدى الأوروبيين، فمارسوا طرق للحماية جديدة فارضين بصفة خاصة حصصا على وارداتهم من الأقطار المغاربية، كما سارعوا إلى توقيف حركة إعادة الانتشار الصناعي إلى جنوب المتوسط وبعرقلة مد الهجرة المغاربية الذي يعد ذا أهمية في الارتباطات بين الضفتين.[2]

وكما نلاحظ أن المفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات أبريل 1976 كانت على أساس المعطيات الظرفية التي كانت سائدة آنذاك بالنسبة للعلاقات التجارية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لبلدان أوروبية أخرى على غرار إسبانيا، البرتغال واليونان رغم أن ملامح التحولات السياسية كانت واضحة في هذه البلدان الثلاثة، التي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانتها داخل نادي البلدان التسعة المكونة للمجموعة الأوروبية آنذاك، انضمام هذه البلدان الثلاثة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيؤدي إلى تغيير معالم العلاقات المغاربية مع أوروبا بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان بالنسبة لصادرات المغرب العربي، خاصة وأن اتفاقية أبريل 1976 قد أبرمت لمدة غير محدودة، عكس اتفاقيات 1969 التي كان أمدها محددا بخمس سنوات فقط.[3]

ونتيجة لهذا الانضمام حاولت الدول المغاربية تكييف علاقاتها الأوروبية مع المعطيات الجديدة إن حاولت بالأساس تأكيد ما سمي بالمكتسبات في ميدان صادرات المواد الفلاحية حتى يبقى حجمها في مستواه

---

[1] نفس المرجع، ص 103.

[2] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية،(الدار البيضاء:دار توبقال للنشر، 1997)، ص 171.

[3] نفس المرجع، ص171.

السابق، وهنا تمكن المغرب من ادماج قطاع الصيد البحري في علاقته مع المجموعة الأوروبية، ولقد كان من الممكن التفكير في تأسيس جبهة موحدة لبلدان المغرب العربي الثلاث.

المطلب الثاني
مجموعة 5+5 لإعادة بعث العلاقات الأورومغاربية

حوار 5+5 أو مجموعة خمسة زائد خمسة هي حوار دول المغرب العربي مع دول غرب أوروبا المتوسطية ولقد تراوحت الآراء خول هذا الحوار إلى درجة اعتباره الحل المستقبلي الأمثل لتقدم المنطقة وبين التشاؤم إلى درجة التشكيك في مصداقية أي تطور فيه فالرأي الأول يرى أن هذا التعاون سيعيد الروح إلى حوار الحضارات في المنطقة ويستفيد منه الطرفان، أوروبا بتأمين حدودها وترتيب الأوضاع في المنطقة وضمان الأسواق والحفاظ على المكاسب والمواد الخام، والمغرب العربي بتطوير مجتمعاته وحل مشكلاته في الهجرة والمديونية.

وأما الرأي الثاني فيرى أن الفكرة تكمن صورة نشوء تعاون من نوع ما للبحر المتوسط يجمع شماله مع جنوبه، ويؤكد هذا الرأي أن ذلك يحقق عددا من الأهداف، كما أن هذا سيريح أوروبا الغربية من تدفق موجات الهجرة القادمة إليها من الجنوب وضبط علاقاتها في شرق وجنوب المتوسط وهذا الرأي يشير إلى سلخ المنطقة عن المحيط العربي وكذلك تفتيت الأمة العربية وتشويه معتقداته.[1]

إن فكرة حوار 5+5 تعود إلى بداية الثمانينات في الفترة التي كان فيها التنافس بين القوتين العظيمتين على حوض المتوسط إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هذا الفضاء المتوسطي، الشيء الذي جعل الرئيس الفرنسي 'فرانسوا ميتران' سنة 1983 يدعوا إلى الحوار بين غرب المتوسط في بعض المسائل التي تستدعي التسيير المشترك خاصة المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية أصبحت مطلوبة عن ذي قبل، وعرف هذا الحوار بحوار 3+3 والتي تبلورت فكرته بحلول عام 1988، من الجانب المغاربي تونس، الجزائر والمغرب والجانب الأوروبي إيطاليا، اسبانيا والبرتغال، ثم تطور إلى حوار 4+5 من خلال العلاقات الثنائية التي تم تكريسها في لقاء إعلامي استشاري انعقد في مدينة طنجة

[1] ميلود مهذبي وأحمد عبد الحكيم دياب، اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 184، 1994، ص 71

المغربية سنة 1989 والذي ضم دول جنوب أوروبا الخمس: ' فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، اليونان، البرتغال' ودول شمال إفريقيا: ' الجزائر، تونس، المغرب'.[1]

وقد أدى الحوارين السابقين إلى دفع الطرفين إلى الرغبة في إيجاد إطار سياسي لمتابعة المناقشات رسميا ومن ثم الدخول في مفاوضات من أجل ارساء هذا الحوار على أسس رسمية وهذا من أجل:

- كسر الحواجز وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها.
- دفع عجلة الحوار إلى الأمام وهذا من أجل تعزيز الحوارات إلى أعلى مستوى سياسي ومن بين اللقاءات، اللقاء الذي جرى بروما في أكتوبر 1990، حضرته دول 5+4 كما حضرت مالطا هذا اللقاء كعضو ملاحظ، وأيضا اللقاء الثاني الذي انعقد بالجزائر في أكتوبر 1991 وحضرته هذه الدول بما فيها مالطا وأصبحت هنا المعادلة 5+ 5.[2]

ورغم أن حوار 5+5 دفع بالتعاون الأوروبي المغاربي إلى الأمام إلا أن بعض المستجدات التي عرفتها المنطقة كأزمة الجزائر والمغرب حول منطقة الجنوب، والقضية الصحراوية و"أزمة لوكربي"* ، هذا كله وقف أمام تطور الحوار حيث جمدت بعض النشاطات مما دفع بهذه المنطقة إلى تعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط، ومسألة الوجود الإسباني بالمغرب حيث أن جزيرتي سبتة ومليلة لازالتا تحت السيطرة الإسبانية في حين تؤكد المغرب في كل مرة سيادتها الكاملة ويأمل في الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة.[3]

وأعيد بعث حوار 5+5 في جانفي 2001 بمدينة لشبونة ثم آخرها بطرابلس 2002 بالرغم من كل العراقيل والصعوبات التي كانت تواجهه، وقد كانت القمة الأولى لحوار 5+5 بين رؤساء الدول بتونس في 2و3 ديسمبر 2003، والتي سبقتها اجتماعات غير رسمية من أجل الوصول إلى مواقف مشتركة بشأن حوار 5+5، لكن المشاكل والاختلافات السالفة الذكر حالت دون الوصول إلى أرضية اتفاق موحد، وقد اهتم الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بمشروع الشراكة الجديد من أجل تنمية افريقيا « NEPAD » الذي يعد اطارا استراتيجيا لتنمية الشراكة شمال جنوب وجنوب جنوب في اطار العلاقات الأورومغاربية.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 72.

[2] – الشاذلي العياري، من أجل مشروع عربي–أوروبي متوسطي جديد، **مجلة شؤون عربية**، العدد 74، 1992، ص 32

[3] الشاذلي العياري، مرجع سابق، ص 32.

[4] نفس المرجع، ص 33.

المطلب الثالث

مسار برشلونة في تنظيم العلاقات الأورومغاربية

إن مجالات التعاون التي نص عليها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، هي من أهم ركائز التعاون والاهتمام المشترك بين شركاء شمال وجنوب المتوسط أي المنطقة الأورومغاربية والتي حددت فيها المبادئ والالتزامات العامة التي تختص بثلاث قطاعات–محاور–:

المحور السياسي الأمني في إعلان برشلونة:

إن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة البحر الأبيض المتوسط، وحساسيتها في العلاقات الدولية، فقد أجمع المشاركون في اجتماع برشلونة على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لضمان أي تقدم وتنمية مشتركة بين جميع البلدان، حيث أكدوا على العمل في إطار مبادئ القانون الدولي ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وأسس الإعلان الدولي لحقوق الإنسان مع احترام الحريات الأساسية والممارسة الفعلية والمشروعة لكل هذه الحقوق والحريات.[1]

وتتصدر الشراكة السياسية الأمنية سلم أولويات بيان برشلونة، حيث أن الأخير أكد على أهمية ذلك من البداية وأكد على أن الهدف العام للشراكة يتجسد في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والمبادلات والتعاون وتحقيق السلام والاستقرار و الازدهار، وذلك بطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[2]

وتضمن إعلان برشلونة نقاط أساسية بالنسبة للمحور أو القطاع السياسي–الأمني وهي متمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدبلوماسية الوقائية، مكافحة الجريمة المنظمة، معايير الثقة في المجال الأمني، نزع السلاح، مكافحة الإرهاب، وكانت النقطة الأخيرة هي ما ركزت عليه الجزائر في كل الجولات من محادثاتها مع الطرف الأوروبي، وهذا الأخير الذي كان جد متحفظ حول هذه النقطة، إذ كان يعتبر تصاعد موجة المد الأصولي في الجزائر ضمن إطار ممارسة الحريات السياسية ولكن هذه النظرية تغيرت بالضبط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأكدت ذلك هجمات مدريد 2003 وتحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية.[3]

وتتسم القضايا التي يؤكد عليها بيان برشلونة بالتداخل والترابط، حيث نلاحظ مثلا أن إقامة شراكة سياسية وأمنية يتم في إطارها الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي

[1] مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية–المتوسطية: النتائج وردود الأفعال، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002)، ص 78.
[2] مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية–المتوسطية: النتائج وردود الأفعال، مرجع سابق، ص 78.
[3] نفس المرجع، ص79.

لحقوق الإنسان وبالتالي فإن الدول الأوروبية والمغاربية تؤكد فقي إطار الشراكة على مبادئ مثل المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير، وعلاقات حسن الجوار وفض الخلافات بالطرق السلمية، ومنع استعمال القوة أو التهديد لها، وإقامة دولة القانون والديمقراطية.....[1]

المحور الاقتصادي-المالي في إعلان برشلونة:

لقد خصص إعلان برشلونة حيزا كبيرا للتعاون الاقتصادي والمالي وبالتأكيد هو المحور الأكثر تحققا حاليا وذلك نظرا لأهمية التعاون الاقتصادي والمالي بالنسبة للدول الأعضاء في عملية الشراكة الأورو مغاربية، وتتسم القضايا الاقتصادية والمالية في إطار إعلان برشلونة بالتنوع، وتهدف في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول المتوسط الجنوبية، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين و من أجل تحقيق هذه الأهداف وافق المشاركون في الندوة على إقامة مشاركة مالية واقتصادية تتركز على ما يلي:

1 – التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر.

2 – تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي.

3 – زيادة المعونة المالية من طرف الاتحاد الأوروبي.

فالشراكة الاقتصادية المالية إلى حد كبير المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك، كما يلاحظ أيضا أن هذه القضايا تتميز بالتداخل والترابط، فعملية تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر مطلبا أساسيا للدول المتوسطية، وبالنسبة لمنطقة التبادل الحر فقد تم التركيز على إنشائها بصفة تدريجية حتى سنة 2010، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة، وبخصوص تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، والتعاون الاقتصادي دعا إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تمثل أهم العناصر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي ويختلف الجيل الجديد من الاتفاقيات عن جيل الستينات والسبعينات التي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة.[2]

المحور الاجتماعي- الثقافي في إعلان برشلونة:

إن التعاون الأورومغاربي في المجالات السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية لا يكتمل إلا بالتعاون أيضا في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وإذا كانت الشراكة في بعديها السياسي و الاقتصادي تمثل العلاقات بين الدول والحكومات الأورو مغاربية، فإن البعد الاجتماعي–الثقافي فيها يعكس إلى حد

[1] بلقاسم زايري، السياسات المرفقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 3، 2005، ص 45

[2] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 45.

ما العلاقة بين الشعوب الأورومغاربية من خلال أن إعلان برشلونة يؤكد أهمية الحوار بين الثقافات والشعوب والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتجلى ذلك في القضايا التي اشتمل عليها المحور الاجتماعي–الثقافي وهي الهجرة والمبادلات المجتمعات المدنية، الحوار بين الثقافات، تنمية الموارد البشرية، الصحة، التنمية الاجتماعية، وقد ركز المشاركون في ندوة برشلونة بالنسبة لهذا المحور على ثلاث مستويات هي:

مستوى التراث الأورومغاربي القائم على أساس الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان والتضارب بين الشعوب.

مستوى السمعي البصري، والذي يتضمن التعاون المشترك في مجالات الإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام بصفة عامة، وهذا كتمهيد لخلق منطقة إعلامية حرة على غرار منطقة التبادل الحر الاقتصادية، ذلك نتيجة لما تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في تقارب شعوب المنطقة.

وأما المستوى الثالث يتعلق بإدماج شباب المنطقة الأورومغاربية فيما يبنهم، حيث اعترف المشاركون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم وتعهدوا بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القوانين والمواثيق الدولية إزاء المهاجرين، لكن ورغم هذا يبقي الاتحاد الأوروبي جد متشدد في التعامل مع هذه القضية بالذات، وهو ما يتعارض مع تطلعات الشركاء لضفتي المتوسط.[1]

المبحث الثالث

التهديدات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية

إن قضية الأمن والاستقرار في المنطقة الأورومغاربية تستهوي الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، خاصة وأن هذه الدول عانت من حربين عالميتين على أراضيها، الاستقرار والأمن في حوض المتوسط يرتبط بالاستقرار السياسي والمجتمعي في الدول الأورومغاربية بصفة عامة، ولكن ظهور مشاكل أمنية في هذه المنطقة ما عجل بالتدخل الأوروبي من أجل التخفيف من حدة التهديدات وهذا ما أدركته أوروبا التي أكدت على غرار قضايا الإرهاب، الهجرة غير الشرعية ولا ننسى الجريمة المنظمة التي تنامت بشكل كبير

[1] – محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 84.

وأثرت على مجمل العلاقات الأورومغاربية، وما سنتطرق له في هذا المبحث عن أهم التحديات التي تواجه العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول

تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية

إن ظاهرة الهجرة إلى أوروبا يرتبط بالروابط التي تربط الدول الافريقية وأمريكا الجنوبية والدول الآسيوية بالدول الأوروبية التي كانت تستعمرها قبل الاستقلال، وهو ما خلف عنه اتجاهات وتيارات للهجرة بين الدول الفرنكوفونية في افريقيا بفرنسا.

تعتبر دول الشمال الافريقي عامة والدول المغاربية بصفة خاصة محطة مهمة ونقطة عبور تقليدية للعمالة الافريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة Transit Migration وبالنسبة إلى أوروبا كانت اتجاهات الهجرة إليها في الماضي القريب باستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية. ولأسباب تاريخية وجغرافية من الطبيعي أن تكون فرنسا واسبانيا وايطاليا وجهة المهاجرين من المغرب، الجزائر وتونس.[1]

وبرؤية عامة فإن اتجاهات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جعلت من اسبانيا وايطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من الدول المغاربية بصفة خاصة، إذ تم توقيف أكثر من 20ألف شخص في مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى اسبانيا في الفترة ما بين 1999-2003، وأكثر من 11ألفا سنة 2004 لوحدها مما يبرز أن الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر في المنطقة، وأما ايطاليا فهي الوجهة الثانية المفضلة بعد اسبانيا، وطبقا للإحصائيات المقدمة فحوالي 25 ألف مهاجر غير شرعي دخل الحدود الايطالية في عام 2004، فالمهاجرون إلى ايطاليا تكون محطة انطلاقهم غالبا من تونس أما اسبانيا فمن المملكة المغربية عبر جبل طارق.[2]

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة السرية تجاه الدول الأوروبية فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا سنة 2000 إلى 2806 وقفز العدد إلى 6217 سنة 2004.[3]

---

[1] علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007)، ص55.

[2] Guennouni Naima, Les migrants et leurs droits au maghreb (Algerie- Tunisie- Maroc), Cahier de L'Unesco, 2004, p13.

[3] IBID, p13.

وتعتبر دول أوروبا الغربية الوجهة الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين حيث تشير إحصائيات إلى وجود ما يقارب 25,5 مليون مهاجر بها ومن هذا فإنه يوجد ما يقارب 10إلى 15% من المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين 2 إلى 3 مليون مهاجر غير شرعي بهذه الدول.[1]

ولما لقضية الهجرة أهمية فقد تم إدراجها ضمن مسار الشراكة الأورومغاربية ضمن محور الحوار السري الأمني, لذا فإن الهجرة المغاربية تجاه البلدان الأوروبية لها بعدان, الأول بعد أمني والثاني بعد اجتماعي, فقد كانت من مصلحة الدول الأوروبية وكذلك الدول المغاربية أن تتعاون من أجل السيطرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار قانوني وتنظيمي هذا وطالبت الدول المغاربية خصوصا م يتعلق بالمهاجرين الشرعيين أن تكفل لهم أوروبا كل الحقوق وهذا ما تقتضيه معالم الشراكة الاجتماعية والإنسانية وإعطاءهم أو منحهم الحق في السكن والتعليم والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الثقافية والدينية دون تمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين.[2]

أما بخصوص هجرة العمالة المغاربية إلى الدول الأجنبية فإن هذه الجاليات تعيش مع أسرتها في مجتمع مغاير من الناحية الثقافية والاجتماعية مما يؤثر وبشكل مباشر على هوية وانتماء هذه الأجيال التي ترعرعت في بلاد المهجر وهو ما يعرضها لعمليات الانسلاخ الثقافي والتراثي ويسبب لها العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية خصوصا ما يتعلق بتعلم اللغة العربية وكذلك المعرفة الوافية لتاريخ بلدانهم الأصلية.[3]

ورغم كل هذا فإن الاتحاد الأوروبي يقر بأن الهجرة المغاربية لا تمثل سوى جزء فقط من الظاهرة الكلية التي تعاني منها أوروبا, إلا أنه يؤكد على أنها من بين أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اليوم ولهذا عدة أسباب:

1- هناك توجه لعدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين نحو الأوساط الإجرامية.
2- أن المهاجرين الذين يواجهون مشاكل الاندماج أكثر استقلالية للأفكار المتطرفة.
3- في عدة بلدان أوروبية تحدث توترات بين الأهالي والمهاجرين.

---

[1] IBID. pp 8-10.

[2] ولعلو فتح الله ،المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، (الدار البيضاء،دار توبقال للنشر،1997)، ص 211.

[3] عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003)، ص 77.

ومن خلال هذه الأسباب نستخلص أن الاتحاد الأوروبي قد تناول قضية الهجرة غير الشرعية من الجانب الأمني بطرقة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وهو ما أثر على الرأي العام الأوروبي خاصة ضد العرب والمسلمين واعتبارهم مصدر خطر على الأمن الأوروبي.[1]

وإن التأثير على العلاقات الأورومغاربية بشكل عام فالكل لاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد تعرض حوالي أربع آلاف مهاجر جزائري لمعاملات لاإنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث أن الموقف الجزائري كان قويا تجلى في الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة تجاه فرنسا، وكما أنه في ديسمبر 1968 وقعت الحكومتان على اتفاق للسماح بهجرة 35 ألف عامل سنويا يحصلون على رخصة اقامة بمجرد حصولهم على عمل في فرنسا.[2]

وهذا التأثير في العلاقات مستمر إلى يومنا هذا ففي التسعينات من القرن الماضي زاد تأثير الهجرة على العلاقات بين مختلف دول المنظمة وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة في أوروبا، وقد ظهر ذلك في العديد من القضايا في هذا الصدد.[3]

وتدريجيا أصبحت الهجرة أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير وبصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى.[4]

وبهذا نرى بأن الشراكة الأورومغاربية تتأثر بهذه الظاهرة، الأمر الذي دفع بالدول المعنية بضرورة وضع إطار متكامل من أجل الوقوف على الحلول الممكنة والحقيقية للتأثيرات السلبية التي تنتج عن هذه الظاهرة، فمسار برشلونة الذي يتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية والمبادلات بين المجتمعات وعلى التهديد الذي تلعبه الهجرة في هذا المجال لتتعدى ذلك إلى مجالات أخرى.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] محمد سمير عياد، الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ماي 2003، ص 04.

[3] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974)، ص 144.

[4] Centre de recherche en économie appliqué(CREA), **l'émigration maghrebine en europe, exploitation ou iccupation**, Alger, societe nationale d'edition et de diffusion, 1985, pp 298-299.

المطلب الثاني

ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية

باتساع ظاهرة العنف في الآونة الأخيرة وانتشار ما يعرف بظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد أمن واستقرار البشرية عامة والدول الأورومغاربية خاصة على جميع مستوياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما قامت بتغيير هياكلها تغييرا خطيرا.

وبخصوص التكلم عن هذه الظاهرة فقد اختلفت التعريفات بصدده وتباينت الآراء حول أسبابه وتداعياته فلم يتوصل إلى اتفاق حول مفهوم الإرهاب فالإرهاب استخدام طرق عنيفة كوسيلة, الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ قرار موقف معين أو الامتناع عن موقف معين ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ملامح ظاهرة الإرهاب يتضح أن ملامح ظاهرة الإرهاب تختلف عن غيرها من حيث أن الإرهاب وسيلة وليست غاية وكذا الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العنف وتختلق حالة من الفزع والخوف وظاهرة الإرهاب لا يجب أن تنصرف إلى أعمال العنف السياسي التي تولد الرعب أو تخلق حالة من الفزع أو ما شابه ذلك, كما لا يجب الخلط بين الإرهاب والأعمال الأخرى التي تستخدم فيها القوة أو وسائل القمع المختلفة.[1]

وفي محاولة لتشخيص هذه الظاهرة –الإرهاب– في المنطقة الأورومغاربية فإننا نلاحظ أنها تتميز بثلاث خصائص:

1- أفعال إجرامية أساسا.

2- يخضع لدوافع سياسية.

3- يتجاوز النشاط داخل الدولة التي خرج منها.

وقد أخذت هذه الظاهرة عدة أصناف فهي تظهر في دول شمال البحر الأبيض المتوسط (الدول الأوروبية) في شكل جماعات اليمين المتطرفة والتي تعكس مفاهيم عنصرية مثل ما يعرف بكره الأجانب الوافدين إلى الدول الأوروبية, كما يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط (البلدان المغاربية) في شكل

[1] – محمد أحمد رفعت و صالح الطيار، الارهاب الدولي، (باريس: مركز الدراسات العربي، 1998)، ص ص 226-227.

أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة تطمع إلى إرساء معايير جديدة للحكم.[1]

نتيجة ضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في أوساط الفئة المهمشة والتي تمثل القاعدة الشبابية 60% من إجمالي السكان وما ساعد على تغلغل هذه الظاهرة داخل هذه الدول أيضا اتساع الفقر وتراجع المنظومة القيمية الاجتماعية، فحاولت كل من تونس والمغرب مكافحة ظاهرة الإرهاب عن طريق إعطاء أولوية للنمو والتطور الاقتصادي, أما بخصوص الجزائر وسبب أوضاعها الداخلية انفجرت ما يعرف بأحداث 05 أكتوبر 1988 وتأزمت الأوضاع أكثر بعد توقيف المسار الانتخابي في سنة 1992 مما أدى إلى دخولها في عزلة شبه تامة عن المحيطين الدولي والإقليمي، وتولت المؤسسة العسكرية مهمة مكافحة الإرهاب والذي اعتبرته هدفها الوحيد.[2]

أما بخصوص الدول الأوروبية فإنها تخشى الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الإرهابيين أنفسهم والمصالح الأوروبية في الدول المغاربية أكثر من خوفها من العمليات الإرهابية داخل أوروبا لذلك لم يكن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع هذه الظاهرة بجدية كبيرة إذ يعتبر النظام مسؤولا.

كما آلت إليه الأوضاع في الجزائر بداية التسعينات واتساع الأعمال الإرهابية نتيجة مباشرة لتوقيف المسار الانتخابي وقطع الطرق أمام الإسلاميين للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم ويعتبره تعديا على حقوق الإنسان وإجهاض من الديمقراطية.[3]

وقد جاءت ردود الأفعال من ظاهرة الإرهاب في الجزائر متباينة حيث حذر البعض من انتشار التطرف الديني في المنطقة الأورومغاربية والعالم ككل والبعض الآخر اعتبر الانتخابات مؤشرا إيجابا لانتشار الديمقراطية في الدول النامية، وهنا جاء رد الفعل الفرنسي فوريا حيث أن فرنسا كانت ولا تزال تخشى من انتشار التطرف الديني بين مسلمي فرنسا فهددت هذه الأخيرة بقطع المساعدات الاقتصادية عن الجزائر ويعكس هذا الموقف خوفها علة انتقال الظاهرة إلى التراب الفرنسي وكذلك محاولة منها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الجزائر.[4]

---

[1] – محمد أحمد رفعت و صالح الطيار، مرجع سابق، ص 228.

[2] إيريك موريس وموريس آلان هو، الارهاب الدولي، ترجمة: أحمد حمدي محمد، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1991)، ص 11.

[3] عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 226، 1997، ص 8.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

إلا أن متابعة مسار الشراكة تناول فيها بعد ظاهرة الإرهاب بأكثر جدية حيث تم تكليف جماعة من كبار الموظفين على العمل في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب وذلك من خلال اللقاء الأورو متوسطي بـ باليرمو في 03-04 جوان من سنة 1998 وقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة قطعت خلالها أشواط كبيرة في مسار تقريب وجهات النظر حيث عمل دور الاتحاد الأوروبي على تقديم ما سمي بالميثاق الأوروبي المتوسطي والذي ألم على أن المحافظة على السلم والأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يقوم على عدة مبادئ:

1- التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة المتوسطية.
2- عدم قابلية الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
3- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتماد على الوسائل التعاونية والأمنية.
4- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.[1]

وما يلاحظ على أوروبا أنها اعتبرت الإرهاب مشكلة أمنية من نوع جديد وهذا ما دعا بدول الاتحاد إلى التعامل معه بدبلوماسية كبيرة لما تخشاه من وصول تيارات إسلامية إلى الحكم لأن في ذلك تهديد لمصالحها ورعاياها في الدول المغاربية التي تعاني من هذه الظاهرة.

بعد الذي حدث في 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن القول أن مسألة الأمن أصبحت مصدر القلق الرئيسي للدول الكبرى والتي تعد مصدر قلق للدول العربية كذلك لاسيما المغاربية منها والتي عانت من هذه الظاهرة لمدة غير قصيرة وهذا ما انعكس على التحول في المواقف الأوروبية اتجاه ظاهرة الإرهاب لاسيما في الجزائر, وبدأت تعرض مشاريع الشراكة الأمنية على هذه الأخيرة.[2]

وهذا ويتجلى كذلك التحول في موقف دول الاتحاد الأوروبي في إيلائه أهمية للتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية خصوصا بعد الهجمات الذي تعرضت لها كل من مدريد ولندن في مارس 2003, هذا ولم يعترض الاتحاد الأوروبي على إمكانية استعمال القوة لمكافحة الإرهاب والتي اعتبرتها وسيلة من وسائل المعالجة الأمنية ومن هنا يظهر

[1] عبد الله مصطفى خشيم، الشراكة الأورومتوسطية،: ترتيبات ما بعد برشلونة، (لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002)، ص 346.
[2] عبد الله مصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 346.

أهمية إقامة شراكة أورو مغاربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي لا تعتبر أي دولة من دول المنطقة في منأى عنها.[1]

المطلب الثالث

أهم صور الجريمة المنظمة وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية

إن الانتشار الجريمة المنظمة في المنطقة الأورومغاربية يعود لعدة أسباب وعوامل يمكن أن نبرزها وأن نلخصها فيما يلي:

1 – **الانحلال الاجتماعي:** من الضوابط الاجتماعية والقانونية من باب أولى الأخلاقية، يؤدي تفسير الجرائم كالدعارة والمخدرات والقمار والتزوير، ويمكن القول عموما أن انهيار منظومة القيم والأخلاق الفاضلة وجنوح الأفراد إلى الربح السريع أيا كان مصدره وكذا ضعف المنظومة التربوية وزيادة نسبة البطالة، وزيادة الهوة بين الطبقات الاجتماعية والتغير داخل مجتمعات هذه الدول ساهم في تفكك الروابط داخل المجتمع الواحد وساهم في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة.

2 – **ضعف نظام العدالة الجنائية وفساده:** وهو ما أفقد شعب المغاربي خصوصا الثقة في نجاعته مما جعلهم يلجؤون إلى الجماعات الإجرامية لقضاء حقوقهم خاصة التجمعات غير المنظمة سياسيا.

3 – **نظام السوق الحرة الحديثة بين دول المنطقة:** لكونه يوفر مجالا رحبا للحرية التجارية مما يمنح للجماعات الإجرامية فرصة كبيرة للممارسة الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة، وهذا ما يفسر انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة خاصة بعد تخلي دول المنطقة على النظام الاقتصادي الموجه.

4 – **الفساد الإداري:** حيث ساعدت تفشي ظاهرة الرشاوى والفساد الإداري خاصة في القطاعات الحساسة والمكلفة بالرقابة مثل مصالح الجمارك والضرائب والجودة وقمع الغش، الجماعات الإجرامية في الزيادة من نشاطاتها.

أشكال الجريمة المنظمة.

لقد عرفت الدول الأورومغاربية في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة والسجائر إضافة إلى تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد

[1] عبد اللطيف محمود، مرجع سابق، ص 77.

تحوّل المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية وعبر دول المغرب العربي موجهة إلى أوروبا.

أولا: تجارة المخدرات.

إن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو الدول المغاربية في إفريقيا وتصديرها بطريقة غير شرعية إلى الدول الأوروبية يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة على عكس المنطقة الأورومغاربية حيث كل الظروف مهيئة من نقص الرقابة والفقر والضعف السياسي، أين لتجارة المخدرات تجد مكانا مفضلا وبيئة ملائمة في غياب سلطة القوانين في بعض المناطق، فمتى كانت الدولة فقيرة تقل درجة الرقابة[1]. كما أن المنطقة الأورومغاربية قد شهدت ارتفاعا كبيرا في هذه التجارة باعتبار أن الأفراد يعمدون إليها كذلك من أجل الحصول على المال لتوفير حاجياتهم اليومية.

Sourse: http//www.centpapiers.com/coke-en-stock-iii-un-boeing-et-des-touaregs-3/398

[1]– Pascale Perezet l'aurent Laniel ; Croissance et L'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000), Hérodote,n°112,LaDécouverte,1er trimestre ,2004 ,p121

تعد تجارة المخدرات من بين النشاطات الأساسية التي تمارسها شبكة الجريمة المنظمة في المنطقة الأورومغاربية نظير الأرباح التي تجنيها هذه الشبكات الإجرامية تتمركز خصوصا على الحدود الجنوبية الجزائرية المغربية، فمثلا تم حجز سنة **2007** أكثر من **20** طن من المخدرات إضافة إلى كميات كبيرة من الأقراص المهلوسة وهذه الخريطة التي توضح عملية انتقال المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى القارة الافريقية ومنه إلى المنطقة الأورومغاربية.

هذا ويركز تجار المخدرات على استهدافهم لفئة الشباب حيث أنه في الجزائر في إطار مكافحة المخدرات تدل إحصائيات درك الوطني أن **85%** من الموقوفين في قضايا المخدرات لا تتعدى أعمارهم 35 سنة[1].

ويمثل انتاج المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغاربية والأوروبية على حد سواء، فهذا الملف يركز على المغرب العربي بصفة عامة والمغرب الأقصى بصفة خاصة، حيث أن المغرب يصنف من بين كبار البلدان المنتجين والمصدرين لمختلف أنواع المخدرات، واعتبر الشركاء الأورومغاربيون أن هذه الظاهرة هي من بين أهم عوامل الاستقرار على جميع الأصعدة سواء الدول المنتجة أم المستهلكة.

ثانيا: الاتجار غير المشروع في الأسلحة.

يعد الشمال الإفريقي من المناطق الأكثر تضررا من الانتشار العشوائي وغير المراقب لتجارة السلاح ويعتبر هذا العامل من بين أهم العوامل المغذية للعديد من النزاعات في إفريقيا شبه الصحراوية.

وبالنسبة للمنطقة الأورومغاربية فهي تحتل مرتبة متقدمة عالميا ضمن أكبر أسواق التجارة غير المروعة في السلاح فتعدد الأسلحة المتداولة في هذه المنطقة يفوق 3ملايين قطعة سلاح.

إن ما يزيد من خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة هو الطابع القبلي والاثني المشكل لدول الساحل والذي تصدره بدورها إلى الدول المغاربية، تغذيه النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول المنطقة على غرار تمرد الطوارق في النيجر ومالي.[2]

وأما عن الأسلحة في منطقة الشمال الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية:

- من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر ومن ثم نحو أوروبا.

---

[1]– نبيل بويبية، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر،2010|2011، ص88.

[2]– أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)**"، مرجع سابق، ص 105.

- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى وخاصة أوروبا.[1]

بالإضافة إلى أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة تعد من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب في منطقة المغاربية التي بدورها تصدرها إلى دول الجنوب الأوروبي.

ثالثا: جرائم تبييض الأموال:

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون وقد عرفتها اللجنة الأوربية لغسيل الأموال عبر دليليها على أنها:" **عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال،أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما لتجنب المسؤولية القانوني نتيجة الاحتفاظ بهذه الأموال**".

تمر عملية غسل الاموال بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الاولى: placement وتسمى مرحلة الإحلال وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأنية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها وذلك بنقلها الى مكان الهدف.

المرحلة الثانية : Alyeringو تسمى مرحلة التغطية، حيث يتم طمس علاقة تلك الاموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

المرحلة الثالثة: Integration وتسمى مرحلة الدمج، حيث من خلالها يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من المصادر المشروعة.[2]

فعملية غسل الأموال هي استراتيجية وجريمة في نفس الوقت تستخدمها الجماعات الإرهابية الإجرامية في المنطقة المغاربية إلى أوروبا ، وتقوم هذه الأخيرة بغسل هذه الأموال القذرة عن طريق إشهارها في بعض المشاريع مثل بناء الفنادق والنوادي الليلية، وإنشاء شركات الشحن وتوزيع المواد الغذائية بالجملة، كما تقوم التنظيمات الإجرامية بالاستثمار البنكي والمصرفي.

تنتشر عمليات غسيل الأموال بقوة في مالي والنيجر وبوركينافاسو وتنتشر في دول الجنوب المغاربي التي من خلالها تسعى هذه المنظمات إلى إعادة استثمار الأموال في العديد من المشاريع في أوروبا، حيث يتطلب الأمر مساعداً في تطوير آليات محاربة تبييض الأموال، وتمّ ذلك بناءً على طلب هذه الحكومات

[1] – أحمد طالب أبصير ،" **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مرجع سابق، ص 107

[2] رضا شوادرة، "**إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011، ص ص 116-117.

المساعدة في تجفيف منابع تمويل **القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**، على خلفية إستفحال أنشطة اقتصادية وتجارية بهذه البلدان، يعتقد أن مصادرها عناصر ينتمون لـ''القاعدة'' أو يعملون لمصلحتها، حيث تسعى دول المنطقة إلى بحث سبل تعقب أموال القاعدة التي جنت أكثر من 150 مليون أورو منذ 2003 من أموال الفدية فقط نتاج أنه في كل عملية تحصل الجماعة السلفية على فدية قدرها 5 ملايين أورو عن كلِّ رهينة تطلق سراحه والتي تحاول استثمارها في المنطقة من خلال شراء عقارات وبناء شركات.[1]

رابعا: الإتجار بالبشر.

يقصد بتعبير الاتجار بالبشر كما عرفه بروتكول الامم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بأنه" **تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر والإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنقل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستبعاد أو نزع الاعضاء**"[2].

تعد تجارة النساء والأطفال وجه من أوجه النشاطات غير المشروعة للجماعات الإجرامية فهي تستغل النساء في الدعارة والاسترقاق الجنسي.

حيث تقوم شبكات منظمة بعمليات جلب النساء والأطفال من دول إفريقية ودول جنوب الصحراء الكبرى، وعادة ما يكونون مهاجرين غير شرعيين، وغالبا ما يحملون أمراض خطيرة ويستغلون في تجارة الأجساد، التي تدر عليها مداخيل، بالإضافة إلى استغلالهم في تجارة الأعضاء البشرية حيث تقوم بعض العيادات بأخذ أعضاءهم البشرية بمقابل مادي.

وفي مالي يبلغ عدد الأطفال الذين تم تهريبهم واستغلالهم بين 10000و 20000 وفي نيجيريا حوالي 4000 وفي ليبيا أكثر من 1200 طفل، أما عن الوجهة التي يأخذها تهريب الأطفال فهي في الغالب نحو أوروبا متخذين ثلاث محاور رئيسية للتهريب: **الأول** عبر موريتانيا والجزائر فأوروبا، و**الثاني** عبر محور المغرب اسبانيا

---

[1]– أعمر عمورة، "**التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيو–أمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011، ص ص68–69.

[2]– يوسف داوود، كوركيس، الجريمة المنظمة، (عمان: الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص69.

والثالث من مالي الجزائر تونس فإيطاليا.[1]

[1]– خالد بشكيط، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دراسات افريقية، 2011-2011، جامعة الجزائر، ص92.

الفصل الثالث

آليات مواجهة التهديدات الأمنية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأورومغاربية.

المبحث الأول: حقيقة العلاقات الأورومغاربية

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية التونسية.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المغربية.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية.

المبحث الثاني: تطور مسارات العلاقات الأورومغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي وتصحيح مسار برشلونة.

المطلب الثاني: المشروع من أجل المتوسط: تصور جديد أم استعادة مشروع قديم.

المبحث الثالث: تصورات مستقبل العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: تطوير العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الثاني: بناء شراكة على أساس الندية –انشاء اتحاد مغرب عربي–

المطلب الثالث: فشل العلاقات الأورومغاربية بفك الارتباط والاتجاه إلى شركاء جدد –الولايات المتحدة الأمريكية–.

الفصل الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأورومغاربية.

لقد تميزت العلاقات الأورو مغاربية التي وضعت معالمها ندوة برشلونة بعدة مميزات أهمها التأكيد على الطابع المتعدد الأطراف للعمل بحكم العلاقة الاستراتيجية التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة المغاربية هذا ما جعل نطاق الشراكة يتسع ليشمل نطاق قضايا متعددة المجالات، اجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الأمنية لاسيما قضايا الإرهاب و الهجرة الغير الشرعية و مكافحة الإرهاب ومحاربة المخدرات، ونتنقل الآن إلى دراسة استراتيجيات أخرى وصعت من أجل مواجهة العجز، أي على مواجهة هذه المخاطر و التي تهدد أمن الدول الأورومغاربية، و قد عرفت هذه الدول العديد من أوجه الشراكة، التي سعت فيما بينها إلى وضع حلول للحد أو تجاوز المخاطر المشتركة بين الدول المغاربية و الأوربية، و قد عرفت العلاقات الأورومغاربية في الفترة الأخيرة ثلاثة مبادرات رئيسية اشتملت على آليات مختلفة، شكلت إطارا للعمل المشترك لمواجهة التحديات المستجدة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وسنتطرق في هذا الفصل إلى واقع العلاقات الأورومغاربية من خلال تطرقنا إلى شكل العلاقات الأورومغاربية التي تبدو للوهلة الأولى أنها علاقات متناسقة ومترابطة، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على **العلاقات الأوروبية بالدول المغاربية** كل واحدة منها على حدة، وأيضا معرفة أهم الآليات أو الاستراتيجيات الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة الأورومغاربية من خلال التطرق إلى **سياسة الجوار الأوروبي** وأهم ما قدمته من أجل تجاوز العقبات التي تقف عائقا في وجه الشراكة الأورومغاربية، و أيضا سنتطرق إلى **المشروع من أجل المتوسط** الذي يعتبر فكرة فرنسية محضة جاءت من أجل محاولة إعادة بعث العلاقات الأورومغاربية ومحاولة تجاوز التهديدات التي تعصف بالعلاقات الأورومغاربية، أما فيما يخص الآفاق المستقبلية فلدينا ثلاث استراتيجيات يمكنها أن تعبر لنا عن مستقبل العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات التي تواجه العلاقات بصفة عامة.

المبحث الأول

حقيقة العلاقات الأورومغاربية

إن عدم جدوى مسار برشلونة والنتائج الهزيلة التي جاء بها، دفع بالاتحاد الأوروبي إلى محاولة خلق مبادرات جديدة، واستحداث آليات أخرى من أجل تفعيل مسار الشراكة الأورومغاربية، ومن أجل إعادة بعث هذه العلاقات ارتأت الدول الأوروبية التي تعتبر المبادِرة في خلق شراكات جديدة ما يساعدها أو يسهل لها مواجهة التهديدات وما يخدم مصالحها في المنطقة.

المطلب الأول

العلاقات الأوروبية التونسية

يعتبر إعلان برشلونة 1995 بمثابة الإطار الأول المنظم للعلاقات الأورومغاربية، فغايته إعادة بعث هذه العلاقات واضفاء طابع جديد، ولم يكن ليتجنب الاتفاقيات السابقة التي تربط الدول المغاربية بالشريك الأوروبي، وقد كانت تونس أول دولة مغاربية أبرمت اتفاقية الشراكة مع الطرف الشمالي، بحيث أن الاتفاقية عقدت يوم 17 جويلية 1995، معنى هذا قبل مسار برشلونة، على أن تنفذ على أرض الواقع في مارس 1995.[1]

وتربط تونس علاقات متميزة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي بصفة عامة، والنصوص التي تحدثت على العلاقات الأوروبية التونسية تطرقت إلى جميع المجالات السياسية والأمنية، الاجتماعية والثقافية، وتطرقت إلى العديد من القضايا في دائرة الاهتمام الثنائي.[2]

ومع أن الأهداف المعلنة من خلال الشراكة الأوروبية التونسية هي تحقيق السلام والأمن وتحقيق الازدهار إلا أنها تعكس التوجه الثنائي في علاقاتها مع الدول المغاربية وهي تأخذ في تصوراتها من خلال العلاقات الأوروبية التونسية وتؤكد على:

- ✓ أهمية العلاقات بين كل من تونس والاتحاد الأوروبي.

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية:ترتيبات ما بعد برشلونة، (لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002)، ص 472.

[2] أمين خلفون، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية، فرع: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2006، ص 82.

- ✓ حرص كل منهما على تقوية العلاقات وتحقيق التنمية المشتركة.
- ✓ التأكيد على مبادئ حقوق الانسان والحريات السياسية وغيرها.
- ✓ الأهمية التي تكتسي العلاقات الأوروبية والتونسية ومن أجب الوصول إلى التكامل المغاربي في الضفة الجنوبية من المتوسط.
- ✓ المضي قدما والتأكيد على تحقيق الاصلاحات في عديد المجالات بين الطرفين.

وقد لقيت الشراكة التونسية مع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير، لأن الاتفاقية أعطت أهمية قصوى للتعاون والحوار السياسي الأمني، وخاصة وأن مسار برشلونة أعطى هذه المجالات حيزا كبيرا من اهتمامه، فمجال السياسية والأمن التي تشارك فيه تونس يعني تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الأورومغاربية، مما يساهم في تطور العلاقات وتجاوزها بتحقيق الجو المناسب لإضفاء التفاهم وتحقيق حوار الثقافات.[1]

وقد كانت الأهداف المسطرة من طرف الضفتين –الاتحاد الأوروبي وتونس– تؤكد على عقد اللقاءات عند الضرورة، وكانت قد شكلت عدة لجان مختصة من وزراء ومسؤولين سامين من أجل خلق الجو الملائم لدعم الاستقرار والثقة المتبادلة بين الطرفين.[2]

ولا يمكن إهمال أن الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي وتونس هو تبني الأخيرة لسياسات اقتصادية محلية وتعاون ثنائي مما يساهم في دعم الاقتراحات الأوروبية المطروحة، وكانت تونس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 أي في نفس سنة توقيع الاتفاقية.[3]

وقد كانت هذه الشراكة الاقتصادية–المالية تسعى إلى خلق منطقة تطور مشتركة، وذلك بالحرية في انتقال السلع والخدمات بين الطرفين، وهذا يعني أن اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية تضمن هذه التسهيلات للعديد من السلع من خلال العديد من الاتفاقات.

وبعد أن كانت مجالات الاستثمار للدول الأوروبية في تونس لا تحظى سوى بـ 10% من الشركات التونسية أصبحت تمثل 49% ويعتبر هذا من ضمن المساعدات التي أدرجت في البرامج الاستثمارية

[1] مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص473.

[2] DESRUES THIERRY, **Le Partenariat Euro–Méditerranéen : Une approche illustré par les cas Marocain et Tunisien**, dan Herodote, N° 94 , 1999, p98.

[3] أمين خلفون، مرجع سابق، ص 86.

التي فتحت للأجانب، وكانت قد أهلت هذه الشركات من خلال المبالغ التي قدمت إلى تونس من طرف الشريك الأوروبي.[1]

وأما فيما يتعلق بالشراكة في المجال الاجتماعي الثقافي فقد شمل مسائل خاصة، وضمانهما لحقوق ومزايا دون التمييز على أي أساس كان، وخاصة المتعلق بالتحويلات، والضمان الاجتماعي، ولا يمكن اهمال المسائل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والحوار الحضاري والثقافي، وهو ما خلق نوعا من العلاقات الثنائية بين تونس وحتى علاقات متعددة مع الشركاء الأوروبيين.[2]

ويمكن اعتبار أن الشراكة الأوروبية التونسية في المنطقة قد سطرت أهدافا من أجل:

1. الابقاء على الحوار السياسي الأوروبي–التونسي من خلال توطيد العلاقات الثنائية في جميع الميادين.
2. خلق الجو المناسب من أجل تحرير التجارة في العديد من المجالات التي تخدم الضفتين.
3. مساعدة الدول المغاربية على تحقيق الاندماج في المنطقة.
4. تشجيع وزيادة مجالات التعاون في العديد من القضايا التي تتقاسمها المنطقة الأورومغاربية.

المطلب الثاني

العلاقات الأوروبية المغربية

تعتبر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تاريخية فتنوع هذه العلاقات ودعم القرب الجغرافي فقد كانت علاقات سياسية واقتصادية، والتطور الحاصل في العلاقات الأوروبية المغربية ما عجل بدخول الأخيرة في اتفاقية ثنائية مع الطرف الأوروبي، وقد كانت أول اتفاقية أبرمتها المغرب كانت مع اسبانيا بين 1983–1987 خاصة بالصيد البحري، وبهذا فإن الاتحاد الأوروبي يدفع ما يقدر 150 مليون دولار سنويا من أجل أن تقوم عدد محدد من الصيادين بالصيد في المياه الاقليمية المغربية.[3]

وتستند العلاقات الأوروبية المغربية على أساس العلاقات الأورومغاربية ككل، الذي ظهر جليا في مسار برشلونة 1995، ويعتبر الأخير هو الاطار المنظم للعلاقات المنظم للعلاقات الأورومغاربية،

---

[1] البشير علي الكوت، الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية، **مجلة دراسات**، العدد 7، صيف 2001، ص76.

[2] Blanchot René et Bigeni Marceau, **La tunisie de Ben Ali et le partenariat Euro–Méditerranéen**, Institut Méditerranéen d'Etudes Economiques et financieres, Toulouse, PP 105–107.

[3] أمين خلفون، مرجع سابق، ص87.

فالاتفاق الأوروبي المغربي يتشابه والاتفاق الأوروبي التونسي إلى حد كبير، في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.[1]

وقد كان الجانب الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة في العلاقات الأوروبية المغربية، بالنظر إلى الرهانات المرتبطة به، ولكن الطابع الشمولي لا يمكن أن يعزل الجانب الاقتصادي عن الجوانب الأخرى أي ما هو سياسي، ثقافي واجتماعي.[2]

إن اتفاق الصيد الذي يتسم بنوع من التوازن الذي تم بين الطرف الأوروبي والمغرب كان من تأكيد المحللين الأوروبيين الذي يستجيب للمصالح قصيرة المدى للطرفين، وهذا الاتفاق الذي تم بين الطرفين لا يمكنه أن يكون نقلة نوعية في العلاقات الأوروبية المغربية إلا إذا كان هنالك دعم لقطاع الصيد البحري من أجل تحقيق الاستفادة للطرفين[3]

حيث أن العلاقات الأوروبية المغربية في المجال السياسي كانت ترتكز على انخراط الاتحاد الأوروبي والمغرب في حوار سياسي بشكل منظم على مستوى كبار المسؤولين والوزراء والتطرق إلى القضايا التي تكون مشتركة بين الطرف الأوروبي والمغربي، والتركيز على القضايا المتعلقة بالأمن والسلام، التنمية الإقليمية في الدول المغاربية.[4]

أما في الجانب الاجتماعي والثقافي فقد ارتكزت على نفس ما جاءت به العلاقات الأوروبية التونسية التي تتعلق بمسألة الهجرة غير الشرعية، والأحكام الخاصة بالعمال الذين يملكون جنسية مغاربية في أوروبا وحصولهم على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة قضية الهجرة غير الشرعية التي كانت رغبة ملحة للقضاء عليها وتنمية الحوار الثقافي بين المجتمعات.[5]

وأيضا فيما يخص القضية التي تعني المغرب بالدرجة الأولى وبصفة خاصة ألا وهي ملف المخدرات وقد كانت في الاتفاق من اتفاق الشراكة الأوروبية المغربية وقد أكدت على ضرورة تفعيل العمل المشترك وتطبيق اجراءات مكافحة إنتاج وتجارة المخدرات، حتى أن المغرب يعتبر من كبار البلدان

---

[1] عبد الله مصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 484.

[2] مصطفى أكوني، الشراكة الأوروبية المغربية: شراكة من جانب واحد !!: في http://www.islamonline.net

[3] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997)، ص 195.

[4] أمين خلفون، مرجع سابق، ص 87.

[5] نفس المرجع، ص ص 88-89.

المنتجة لجميع أنواع المخدرات، القنب الهندي، الحشيش، التي لا تقل أهمية عن الهيروبين والكوكايين التي تكون وجهتها إلى الدول الأوروبية قادمة من دول أمريكا اللاتينية.[1]

وقد جاء التأكيد على ضرورة التعاون الثنائي، هذا ويضاف إلى اشراك الهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة هذه الظاهرة –المخدرات– وأيضا التركيز على القضاء على مصادر انتاجها في الأراضي المغربية، وحتى لو كان نجاح المغرب في تكوين علاقات مع الدول الأوروبية، إلا أن ملفات المخدرات يمكن له أن يكون أثر سلبي في تحقيق الأهداف المسطرة للشراكة الشاملة في اطار تحقيق منطقة استقرار وازدهار.[2]

ويمكن تلخيص أهم المجالات التي شملتها الاتفاقية الأوروبية المغربية فيما يلي:

- إن التعاون المبرم في المجال الصناعي والذي تؤكد عيه نصوص الاتفاقية يتمثل في الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الأصلية من الطرفين (الجانب المغربي، الجانب الأوروبي)، في فترة الاثني عشرة سنة من بداية تنفيذ الاتفاقية.
- المجال الزراعي والذي يتعلق بتحرير التجارة الزراعية المغربية الأوروبية. حيث أن المنتجات المغربية ستحظى بمزايا أكبر في المستقبل حسب الاتفاقية.
- المجال السياسي والذي يعتبر من أهم الاتفاقيات بين الدول الأوروبية والمغرب، بحيث أن الحوار السياسي يتم بشكل منتظم على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين من أجل اعطاء القضايا السياسية الراهنة حيزا من الأهمية في العلاقات.
- الجانب الأمني وهو كذلك من بين أهم القضايا، وأهم هذه المسائل هي تلك القضايا ذات الاهتمام المشترك، القضايا الأمنية، القضايا المتعلقة بالسلام، الأمن والتنمية الاقليمية في المنطقة المغاربية.
- أما فيما يخص التعاون الاقتصادي، فهو يشمل حرية انتقال السلع والخدمات بشكل تدريجي، مع التأكيد على التمييز بين المنتجات الصناعية والزراعية التي تضمنت اتفاقية مستقلة لكل واحدة منهما، ويركز الاتحاد الأوروبي والمغرب على المجالات المتضررة في مجال المنتجات الصناعية، وأيضا التأكيد على أهمية القضاء على البطالة وتدعيم الاقتصاد.

---

[1] الشاذلي العياري، إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد5، سنة 1996، ص 25.

[2] نفس المرجع، ص 26.

- أما المجال الاجتماعي والثقافي فقد شمل الحرية في انتقال القوى العاملة بين الطرفين، وقد ارتبطت بالتقيد بقوانين محددة، لهدف سام هو الحد من الهجرة غير الشرعية، والبقاء على حوار دائم بين الثقافات والحضارات بين الجانب الأوروبي والمغربي.[1]

المطلب الثالث

العلاقات الأوروبية الجزائرية

إن العلاقة الأوروبية الجزائرية مرت بالعديد من المراحل والتطورات قبل التقدم والوصول إلى ما يعرف بالشراكة، فالجزائر لم توقع سنة 1969 اتفاقية التعاون مع الطرف الأوروبي على غرار تونس والمغرب، وانتظرت حتى سنة 1976 لتدخل وتندمج مع الدول المشاركة في الحوارات، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي طبعتها خصوصية مند أواخر الخمسينات مما جعلها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني.[2]

إن لفهم الحقيقة وخصوصية العلاقات الأوروبية الجزائرية يساهم في تفسير عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينات واختلاف تأثير اتفاقية التعاون لسنة 1976، بالمقارنة مع نفس الاتفاقية الموقعة بين الجارتين تونس والمغرب، فقبل 1962 كان الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الفرنسي معنى أنه قطعة من الاقتصاد الأوروبي.

وقد استطاعت الجزائر الخروج من توقيع الاتفاقات التعاونية مع المجموعة الأوروبية على عكس المغرب وتونس، وبعد نهاية فترة الستينات قررت بعض الدول العضو في المجموعة الأوروبية رفض التعامل مع الصادرات الجزائرية في شكل ايطاليا، وبهذا تقرر على الجزائر فتح مجال المفاوضات بدءا من عام 1972 مع الطرف الأوروبي قصد التوصل إلى اتفاق ضمن السياسة المغاربية الجديدة للمجموعة الأوروبية.[3]

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 485.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، (بيروت: دار الحداثة للنشر والتوزيع، 1982)، ص99.

[3] ياسين جبار، الشراكة الأورومتوسطية: واقع وآفاق إشارة لحالة الجزائر، (الجزائر: دار المعرفة، 2012)، ص 28.

وقد تم توقيع أول اتفاقية للتعاون بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية والجزائر في أبريل 1976 بالجزائر، وقد تضمنت العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادلات التجارية، التعاون الاقتصادي، التقني والمالي، ففي جانب التجارة منحت للجزائر العديد من المزايا والأولويات.[1]

وقد كانت مجالات التعاون المتعددة بين الجزائر والطرف الأوروبي من خلال استراتيجية اتبعها الاتحاد الأوروبي في التعاون مع الجزائر، من أجل دعم الاصلاحات الاقتصادية في اتجاه إرساء قواعد اقتصاد السوق وتحقيق التنمية بهدف دمج الجزائر في الاقتصاد العالمي، وأيضا تدعيم وتطوير الهياكل القاعدية إضافة إلى تدعيم التكامل الاقتصادي مع دول جنوب المتوسط والدول الأوروبية، ولا ننسى المساهمة في تطوير قطاع التجارة الخارجية للجزائر ومرافقتها في مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[2]

وفيما يخص التعاون في ميدان الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها فيؤكد الطرفان على الأهمية في تطوير تعاون مشترك بغية الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، ووافقت الجزائر والطرف الأوروبي على اعادة قبول رعاياها المتواجدين بصفة غير شرعية على اقليم الطرف الآخر، وهذا بعد اتمام إجراءات التعرف اللازمة على الهوية، وقد منحت الجزائر والدول الأوروبية الوثائق اللازمة لرعاياها لهذه الغاية، ويدرس مجلس الشراكة الجهود المشتركة الأخرى التي من الممكن بذلها من أجل الوقاية من الهجرة غير الشرعية، وأيضا يتضمن الكشف عن الوثائق المزورة.[3]

وقد اتفق الطرفان على التعاون قصد الوقاية من الجريمة المنظمة ومحاربتها، خاصة في ميادين الاتجار بالبشر والاستغلال لأغراض جنسية والاتجار غير المشروع للمنتجات الممنوعة أو المزورة التي تكون محل قرصنة، والصفقات غير المشروعة أيضا، وعمليات التهريب للأسلحة والجريمة المعلوماتية، فقد قرر الطرفان (الجزائر–الاتحاد الأوروبي) التعاون بصفة وثيقة من أجل وضع الترتيبات والمقاييس المناسبة، ولا يمكن اهمال التعاون التقني الاداري في هذا الميدان على أن يشمل التكوين وتعزيز فعالية السلطات والهياكل المكلفة بمحاربة الجريمة والوقاية منها.[4]

تعتبر من بين الاتفاقيات التي تمت بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي كانت متعلقة بمكافحة تبييض الأموال، فقد اتفق الطرفان على ضرورة التعاون من أجل منع استعمال نظاميهما الماليين لتبييض رؤوس

[1] فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 101.
[2] Strategie de l'UE en matiere de coopération avec l'Algerie, propriete et objectifsde cooperation. Rapport de l'ambasade algerienne a Bruxelles, www.algerian_ambassy.be.
[3] IBID
[4] Accord d'Association Algérie-Union Européene www.algerian_ambassy.be.

الأموال الناتجة عن نشاطات اجرامية بصفة عامة وعن الاتجار غير المشروع في المخدرات، وتضمن التعاون في هذا الميدان مساعدة ادارية وتقنية بغية اعتماد وتنفيذ المقاييس المناسبة لأجل مكافحة تبييض الأموال، ومن بين الأهداف الذي تطمح لها الاتفاقيات هي تكوين أعوان المصالح المكلفة بالوقاية من تبييض الأموال والكشف عنها ومكافحتها.[1]

وقد تم اتفاق بين الطرفين على اتخاذ التدابير اللازمة قصد الوقاية من كل أشكال ومظاهر التمييز العرقي والديني، وفي هذا الاطار يحرص الطرفان خاصة على جعل الاجراءات القضائية والادارية في متناول كل الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم متضررين من جراء التمييز.[2]

إن التعاون الذي أبرم في مكافحة المخدرات والادمان عليها، قد هدف إلى تحسين فعالية سياسات التطبيق للوقاية ومحاربة زراعة المخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها وعرضها واستهلاكها، تعتبر أيضا من الاتفاقات المبرمة هي القضاء على الاستهلاك غير المشروع فيها، وقد حدد الطرفان الاستراتيجيات وطرق التعاون المناسبة لبلوغ هذه الأهداف، وفي حالة كون أعمالهم غير موحدة يجب أن تكون محل استشارة وتنسيق وثيق.

أما فيما يخص مكافحة الإرهاب فقد اتفق الطرفان مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي هي أطراف فيها واحترام تشريعاتهما وتنظيماتهما على التعاون قصد الوقاية من الأعمال الإرهابية في اطار التنفيذ التام للقرار 1373 الصادر من مجلس الأمن والقرارات ذات الصلة، ومن خلال تبادل المعلومات حول المجموعات الارهابية وشبكات دعمها طبقا للقانون الدولي والمحلي، وأيضا يشير إلى تبادل الخبرات حول الوسائل وطرق مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى التبادل في الميادين التقنية وفي التكوين أيضا.[3]

[1] مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 489.
[2] نفس المرجع، ص 486.
[3] ياسين جبار، مرجع سابق، ص 47.

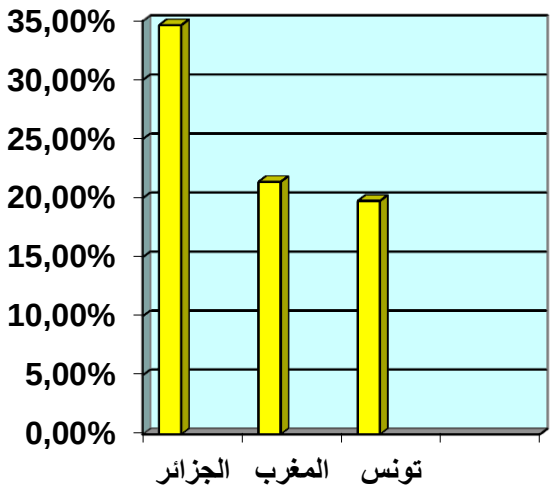

رسم بياني يوضح: حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي بالنسب المئوية من اجمالي المبادلات، سنة 2000.[1]

والرسم البياني الذي يوضح لنا حجم المبادلات التجارية التي تمت ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ونلاحظ التباين المسجل في هذه المبادلات فيما بينها.

المبحث الثاني

تطور مسارات العلاقات الأورومغاربية في مواجهة التحديات الأمنية

بحكم التقارب الجغرافي بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربي، فإن هذا حتم على الطرفين الدخول في شراكات تخدم مصالح كل منهما في العديد من المجالات، فالإخفاق الحاصل في الاتفاقات السابقة ما عجل بتقديم البدائل من الطرف الأوروبي خاصة، فطرحت العديد من اتفاقيات الشراكة التي ستكون موضوع هذا المبحث.

[1] : بلعيد منيرة، "**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 109.

المطلب الأول

سياسة الجوار الأوروبي كتصحيح لمسار برشلونة

طرحت المفوضية الأوروبية في مارس 2003 مبادرة أسمتها "أوروبا الأكثر اتساعا" تغير هذا المسمى لاحقا ليصبح "سياسة الجوار الأوروبي", استهدفت وضع إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الشرق والجنوب المتوسطي, في ضوء توسيع عضوية الاتحاد وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة.

وتتسم صيغة الجوار هذه بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة الشراكة في إطار عملية برشلونة من حيث الهدف والنطاق الجغرافي والمضمون مع إعلان الاتحاد الأوروبي, فهذه الصيغة ليست بديلا عن الأولى وإنما مكملة لها.

تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة. تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدّم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا. أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية. إن هذا التمييز بين الأهداف حسب البلدان، والذي يدفع بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مُفصّل على المقاس"، هو الخاصية الأولى لسياسة الجوار لأوروبية.[1]

عرضت المفوضية الأوروبية الأولويات السياسية لخطط العمل على النحو التالي: "سوف ترتكز علاقات الامتياز بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه على الالتزامات بشأن القيم المشتركة، وتحديدا الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وكذلك بشأن المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق، التبادل الحر، التنمية المستدامة ومكافحة الفقر".[2]

بالنسبة لبعض الدول، تم وضع الحوار السياسي المعزز حول قضايا السياسة الخارجية والأمن في الأمام: المغرب (مشاركة المغرب في قوات حفظ السلام الدولية لكوسوفو في البوسنة والهرسك، أو في قوات حلف

---

[1] جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية: المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية**، ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني في ملقه، أيلول/سبتمبر 2005.

[2] جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورومتوسطي** 2006.

الأطلسي–الناتو في المتوسط): الحرب ضد الإرهاب، ضد نشر أسلحة الدمار الشامل، ضد التصدير غير القانوني للأسلحة)، الوقاية وإدارة الأزمات.[1]

بالنسبة للأولويات المتعلقة بالتجارة والسوق، فهي لا تمر فقط بزيادة حجم التبادلات بين الشركاء والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بين الشركاء أنفسهم. بهذا فإنه يتعين على خطط العمل لدول الشراكة الأورومتوسطية أن تساهم في "إنجاز منطقة التبادل الحر الأورومغاربي". وتحديدا، بتوسيعها لقطاعي الخدمات(المغرب معنية جداً بذلك) والزراعة، يمكن لاحقاً وبالنسبة لكافة الشركاء في سياسة الجوار، دراسة مشاركتها في السوق الأوروبية الداخلية، "بناء على التقارب في التشريعات والقوانين، وعلى تحسن الاتصالات المتبادلة والارتباطات المادية مع الاتحاد الأوروبي".[2]

لقد عدّل الخطاب الأوروبي ظاهرياً كثيراً حول الهجرة. تعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه "الأمني الصرف" وبضرورة استقبال المهاجرين في أوروبا من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية وللحاجة إلى الأيدي العاملة. وهكذا فإن خطة العمل لسياسة الجوار الخاصة بالمغرب تحتوي على حملة إعلامية في المغرب حول الهجرة الشرعية، فرص العمل في أوروبا، ولم الشمل العائلي. وتستوجب على المفوضية الأوروبية رفع شأن الجوانب الإيجابية للهجرة المغربية إلى أوروبا. تقوم المفوضية الأوروبية حاليا، وإلى ما وراء سياسة الجوار، بإعداد أطر قطرية للرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا، وتفكّر بوسائل لمساعدة الدول الأعضاء، ذوي السيادة في المجال، على تطبيق سياسات "الاندماج الإيجابي". مع ذلك لا نستطيع إلا أن نشير إلى التناقض الصارخ بين هذا المنطق النفعي ومبادئ حقوق المهاجرين والحق في الهجرة. إذ يقودنا هذا المنطق إلى اختيار المهاجرين المرحّب بهم (من نحن بحاجة إليهم) ورفض المهاجرين غير المرغوب بهم لأنهم غير نافعين، مع تحديد مدة إقامة العاملين المهاجرين وفقاً لمدة عقود عملهم.[3]

بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج لاهاي، مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي عادة ما يتم خلطها، في نصوص سياسة الجوار، مع مسائل الأمن (الحرب ضد الإرهاب، الاتجار بالبشر، إلخ)، وبالتالي حرب معززة ضد الهجرة غير الشرعية. تشكل سياسة الجوار أداة محكمة تماماً

[1] نفس المرجع.
[2] مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 491.
[3] نفس المرجع، ص 492.

لهذه الحرب التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود، والتي من الواضح أنها ذات أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني

المشروع من أجل المتوسط: تصور جديد أم استعادة مشروع قديم.

لقد كانت فكرة الاتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقا بالاتحاد من أجل المتوسط (UPM) قد فرضت نفسها في اجتماع الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي (13 و14) مارس سنة (2008م), رغم أنها لم تكن مندرجة في جدول أعمال القمة، فقد تقدمت فرنسا بمشروع الاتحاد المتوسطي لشركائها الأوروبيين وهو نص فرنسي ألماني, يتكون من صفحتين, يرسم ملامح تشكيلة وخصائص الاتحاد الجديد, الذي يهدف في الأساس إلى:

– تحسين التموين الطاقوي.

– تأمين الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée) الذي يعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي منطقة حدودية بارزة.[2]

في سنة (2006م) أشار ساركوزي في خطاب له في الرباط (المغرب) إلى ضرورة وجود مشروع يشكل مساحة بين دول أوروبا ودول المغرب العربي، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية الفرنسية أعلن في خطاب له في مدينة طولون الفرنسية في (2007/02/27م) صراحة عن مشروعه الذي أطلق عليه الاتحاد المتوسطي، مستعرضا فيه فوائد التعاون والاتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن العولمة الاقتصادية، وسقوط الحواجز الجمركية بين الدول.[3]

وفي (2007/05/06م) عشية انتخابه رئيسا للجمهورية، أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره (حلما كبيرا للحضارة) الذي سيكون على حد تعبيره (صلة وصل بين أوروبا وشمال افريقيا). وفي أول زيارة رسمية له للخارج، كرئيس للجمهورية، توجه إلى دول المغرب العربي، بصفتها إحدى الرافعات الأساسية لمشروع الاتحاد المتوسطي، وعرضت المعالم الأولى لمبادرة ساركوزي في خطابه الذي ألقاه حول موضوع مشروع الاتحاد المتوسطي بقصر مارشان الملكي بطنجة يوم الثلاثاء (2007/10/23م)

---

[1] جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورومتوسطي** 2006، مرجع سابق.

[2] عبد الله رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص ص 31-32.

[3] نفس المرجع، ص 32.

عندما قال: "بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء". بناء اتحاد متوسطي كمحور حاسم لتوازن العالم ليس لمستقبل شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée) فحسب وإنما لمستقبل الإنسانية برمتها، مؤكدا على أن "مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب".[1]

وفي هذا فإن ساركوزي يرى أيضا أنه من خلال مشروع الاتحاد المتوسطي يمكن لأوروبا مجددا إسماع رسالتها لكل الناس وإيجاد هويتها, فهو مشروع حضارة, وعبر المتوسط تتوحد إفريقيا وأوروبا، وتبني مصيرا مشتركا يمكنهما التأثير في مصير العالم ومواجهة العولمة.

إن المجلس الأوروبي لذي انعقد في مارس 2008، كان قد كلف المفوضية تقديم مقترحات من أجل تحديد الترتيبات لإنشاء ما بات يسمى: **عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط**، وتم الاعلان عن المشروع القديم–الجديد في البيان الصادر في ماي 2008.[2]

ويعد الإعلان عن الانطلاق الفعلي للمشروع فإن المفوضية صرحت أنها واعية بأن مسار برشلونة لم يحقق الآمال المرجوة منه، وتؤكد الالتزام المتنامي ووجود دوافع جديدة من أجل تحويل أهداف مسار برشلونة إلى حقائق ملموسة.[3]

وكانت وثيقة بروكسل قد نصت على موافقة الاتحاد الأوروبي على مبدأ الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي سيضم دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée), وبالتالي, فلم يفلح الرئيس الفرنسي ساركوزي في إقناع شركائه الأوروبيين وخاصة البلدان غير الشاطئية المتوسطية على الانخراط في مبادرته الرامية إلى إنشاء اتحاد متوسطي، ليفرغ هذا المشروع من محتواه الأساسي ويفرض عليه صيغة جديدة لا تخرج عن إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و بلدان الجنوب المتوسطي.[4]

وبهذا فإن الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée)، جاء كمشروع جديد (فرنسي–ألماني)، ليكبح جماح فرنسا وتطلعاتها وطموحاتها

---

[1] هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28، 2010، ص 153.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص257.

[3] نفس المرجع، ص258.

[4] عبد الله رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

المستقبلية، وهكذا أكدت وثيقة بروكسل أن يكون المشروع في صيغته الجديدة دعامة لمسار برشلونة، (Le processus de Barcelone) حسب رغبة برلين التي أرغمت باريس على تصحيح مبادرتها التي تهدف بالأساس إلى تفضيل دول جنوب أوروبا، وتهدد وفق الرؤية (الألمانية) كيان الاتحاد الأوروبي، كما أن عواصم الدول الأوروبية غير المطلة على البحر الأبيض المتوسط كانت تخشى أن تقصى من هذا المشروع.[1]

مما لاشك فيه, أن مبادرة ساركوزي يمكن القول عنها أنها جاءت لاعتبارات عدة منها:

– قناعة فرنسا بأن مجالها الحيوي في المحيط المتوسط ومنفذا للعالم الخارجي بل ولمحيطها الأوروبي, وبالتالي فهي مقتنعة بضرورة الاهتمام الخاص بدول الجنوب التي تطل على البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée)، خاصة إذا علمنا أن حقائق التاريخ لا تزال تحتفظ بالسجل الاستعماري الحافل للإمبراطورية الفرنسية، ومحاولة ساركوزي استرجاع مجد هذه الإمبراطورية أو بعضا منها.

– مجاراة الولايات المتحد الأمريكية التي تستثمر أكثر من (20%) إلى (25%) في جنوبها, أي دول أمريكا الجنوبية والمكسيك، وكذا اليابان التي تستثمر أيضا من (15%) إلى (20%) في الجنوب، وهذا ما تفتقر له المنطقة المتوسطية، وتعتبره فرنسا عجزا ينبغي تداركه مع الدول المغاربية والمتوسطية بصفة عامة، فالمنطقة في حاجة إلى العمالة إذ هناك (40) مليون منصب شغل في الشمال و(70) مليون ينبغي إنشاؤها في الجنوب، فإذا وجدت البطالة فقضية الهجرة تطرح بقوة، وبالتالي فالنتيجة الحتمية المترتبة على ذلك هي تطوير الاستثمارات لتنافي هذه الحالات.[2]

المبحث الثالث

تصورات مستقبل العلاقات الأورومغاربية

إن التطرق إلى العلاقات الأورومغاربية في سياقها التاريخي والواقعي، لابد من الانتقال إلى مستقبل العلاقات بين الضفتين، ومن خلال ما سبق لنا التطرق إلى أغلب الاتفاقيات التي ربطت الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي) والضفة الجنوبية (المغرب العربي)، تطرقنا في هذا المبحث إلى التصورات الممكنة في اطار العلاقات الأورومغاربية.

[1] هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص 153.
[2] عبد الله رزيق المخادمي، ص38.

المطلب الأول

تطوير العلاقات الأورومغاربية

وهو التصور الأكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغاربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين.[1]

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي– عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كاتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر، خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الاتحاد الأوروبي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة.[2]

ومن أجل تنفيذ مقتضيات المشروع الأورومغاربي، يتطلب استراتيجية أورومغاربية نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين ولمصالحهما المشتركة، غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول: بالتزام الاتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني: بإرادة التصميم لدى الشركاء المغاربيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها.[3]

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورومغاربية وتجسيد المسعى، عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الالتزام بها، حيث يقتضي الأمر على الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال

---

[1] كمال محمد مصطفى، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربيةالأوروبية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 2001)،ص ص208–209.

[2] نفس المرجع، ص 209.

[3] نافعة حسن، مستقبل النظام العربي بعد التسوية، **السياسة الدولية**، مصر عدد140، 2000، ص77.

ارتكازها على المساواة، العدالة، الندية، التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة، توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة كما يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا، ومرتبط مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة، ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي أكثر جدية وخاصة من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.[1]

الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة الدول المغاربية، لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدائها، طالما استمرت في حيازتها على أسلحة الدمار الشامل في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الأمن والاستقرار، وبعد الاعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية والقضاء على آفة التخلف، الفقر والبطالة، وعليه أن يعتبر أن المنطقة المغاربية بعدا من أبعاد قارته الاستراتيجية، الأمر الذي يعطي الأهمية إلى إقامة مشروع أورومغاربي.[2]

هذا التصور بقدر ما هو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الاتحاد الأوروبي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية عامة و الدول المغاربية خاصة، بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (اتحاد المغرب العربي) الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي و وقوفها ككتلة واحدة و تبنيها لسياسات مشتركة تجاه الاتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله وهذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية و واقعية وملموسة من أجل تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، فتحقيق الاتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن في ظل التحولات و التكتلات الجهوية، الإقليمية و الدولية التي تجري في الساحة الدولية.[3]

---

[1] كمال محمد مصطفى، نهرا فؤاد، مرجع سابق، ص 209.

[2] المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004)، ص255.

[3] نفس المرجع، ص 256.

المطلب الثاني

بناء شراكة على أساس الندية من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

- **أولاً:** العمل على إرساء أسس تعليمية . ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/العربية، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.[1]
- **ثانياً:** التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية و تشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة، والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوربية التي أسفرت عن تبلور الاتحاد الأوربي، فقد حرصت التجربة الأوروبية على أن تؤسس نموذجا أوروبيا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. لذلك يجب أن يحتذى بمثل هذه التجارب الناجحة، فتجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وتسمح باستقلالية العمل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي

[1] محمد علي داهش، ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب 2004)، ص 207.

والتعبير المستقل، عكس التجارب العربية و منها التجربة المغاربية التي تتميز بغياب شبكة مصالح اقتصادية حقيقية بين شعوب المنطقة العربية، نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدفا بعيد المدى، يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهداف محدودة، كبناء تجمع لخطوط الكهرباء ، أو للغاز أو حتى للهاتف المحمول، ثم تصبح هذه التجمعات نواة لشبكة أكبر من المصالح الاقتصادية تكون في النهاية بدورها نواة للسوق الاقتصادية المشتركة.[1]

ثالثا: إنّ المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله. كما يتطلب تنسيق التشريعات المالية والاقتصادية وفتح الحدود أمام التجارة البينية، وإنشاء سوق استهلاكية مشتركة تزيد جاذبية المنطقة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية, تؤدي على المدى المتوسط إلى تعزيز تكامل اقتصادي حقيقي بين دول المنطقة، تقلص تبعيتها الخارجية وتوفر لديها سيولة أكبر للإنفاق على التنمية، خاصة أنّ المنطقة تملك شروط التكامل بين الطاقة والزراعة والمعادن والسياحة والصناعة والخدمات، ما يجعلها مستفيدة من الوضع الدولي بسبب موقعها الجغرافي وانفتاحها الثقافي في الفضاء الأورومغاربي.[2]

وفي سياق كل هذا فإنّ الاعتماد على الذات مغاربيا يحتاج إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج المغاربية من رؤوس أموال وقوى عاملة ومنتجات، كما يحتاج إلى ترشيد العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ووضعها على أسس متكافئة، بحيث يمكن تحقيق مزايا جماعية لأقطار المغرب العربي من خلال:

1- نقل وتوطين التقنية والمعرفة العلمية بالشروط الملائمة.

2- تنمية القدرات الذاتية وتوسيع إمكانات التصنيع المحلية.

---

[1] عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، نقلا عن موقع : http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM

[2] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص 207.

3- تنمية الصادرات المغاربية المتنوعة وتقليص الاستيراد من البلدان الأجنبية إلى حده الأدنى، وزيادة حجم التجارة المغاربية البينية والتبادل التجاري مع الدول النامية.

لقد اصبحت التنمية المستدامة في المجتمعات المغاربية اليوم بمثابة برنامج طويل الأمد لبقاء أجيال من الشباب المغاربي على أراضيه وعدم الهجرة عنها، وبناء مجتمعات عصرية قادرة على مواجهة تحديات العولمة، وهكذا فإنّ التنسيق والتكامل المغاربيين يمكن أن يخلقا إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغاربية، وتضمن استقلال الإرادة المغاربية.

يبقى نجاح الاتحاد المغاربي كطرف فاعل قادر على وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المستجدة مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية، و التزامها بسياسات جديدة لتفعيل دور الاتحاد ، و في ظل غياب مصادر التقارب المغاربي و التنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة، و استمرارا التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها، غير أن الدولة للحفاظ على بقاءها ستلجأ للبحث عن البدائل بأكبر قدر ممكن، فبعدما أثبت الاتحاد المغاربي عجزه، برزت ضرورة ملحة لدى الدول المغاربية في البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر.[1]

المطلب الثالث

فشل العلاقات الأورومغاربية وفك الارتباط والاتجاه إلى شركاء جدد -الولايات المتحدة الأمريكية-

إن دول المغرب العربي دخلت في عدة تكتلات مع عدة أطراف لوضع استراتيجيات لمواجهة الأخطار التي تهددها، و لكن في كل مرة تخفق في تحقيق أهدافها، وذلك لان كل طرف أو شريك سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا يسعى فقط لتحقيق أهدافه الخاصة في منطقة المغرب العربي، و هذا ما أدى إلى تنافس كبير بين الطرفين على المنطقة.

ويتجلى هذا في إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الزعيمة على العالم و هذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبيرايت: "إن أمر قادة العالم بلا منازع هو من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية و على جميع الدول أن تدرك إننا لو أردنا إحداث أي تغيير فلابد سنفعله فالعالم لنا العالم

[1] عبدالله تركماني، "**التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية**"، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن موقع المركز : http://www.mokarabat.com/s7388.htm

الأمريكان"[1]. فكان الرد على هذا من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك " انه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة و القرار لأمريكا دائما بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب[2] !"، و من ثنايا هاته التصريحات يتضح كيف أن كل طرف يحاول إثبات مكانته ووجوده.

ومن مظاهر التنافس أيضا أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي بقيادة ألمانيا و فرنسا يحاول قطع الطريق أما تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه و لأسباب جغرافية تاريخية أنه أولى بها، فيتحول التنافس إلى حرب مواقع اقتصادية و أسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ، و هذا ما يبرر التحرك الأمريكي عبر مبادرة ايزنستات القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة المغرب، تونس ،الجزائر[3].

[1] سعيد اللاوندي، القرن 21: هل سيكون أمريكيا، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، جانفي 2002)، ص ص 4-6

[2] المرجع نفسه، ص ص 7-8.

[3] لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 252.

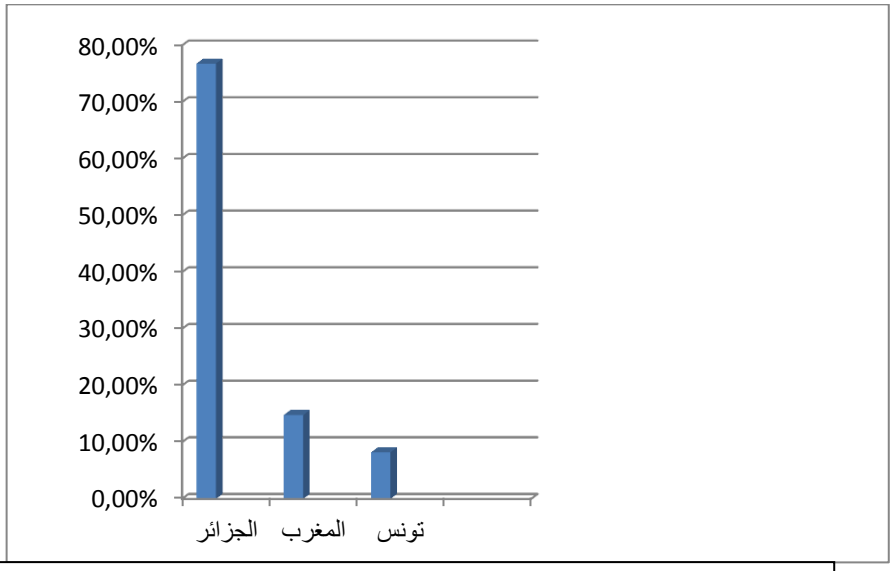

رسم بياني يوضح: حجم المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي، سنة 2000.

المصدر:

بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2004-2005).ص 109

و من خلال، الرسم البياني السابق، يوضح حجم هذا التنافس الاقتصادي بين الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية، على السواق المغاربية خلال سنة 2000.

بينما نجد الطرف الأمريكي" بمشروع الشرق أوسطي و مبادرة ايزنستات[1] ،لإبعاد أوروبا من المنطقة"، والحوار الأطلسي، فكل طرف لا يبدي ارتياحه من مشاريع الطرف الآخر[2].

كما نلمس التنافس في الجانب العسكري، إذ إن الطرف الأمريكي يعمل ما في وسعه لمنع تكوين نظام أمني أوروبي يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي، حتى تكون و.م.ا فقط من لها القوة العسكرية الكافية لكي تردع لها أوروبا[(3)]،في حال إن أرادت زيادة نفوذها أكثر في منطقة المغرب العربي. كما إن كل طرف يرغب في نشر ثقافته حتى يكسب الولاء أكثر.

و نستنتج من خلال ما سبق أن التنافس هو في المصالح الاقتصادية و خاصة النفطية منها، وفي حالة الهيمنة و السيطرة على مناطق نفوذ في المغرب العربي و في السعي لإرساء الثقافة و اللغة

[1] فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر، في: **مجلة الشرق الأوسط**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 7 جويلية 1992، ص 69.

[2] بخوش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 255.

الفرنسية أو الانجليزية، و هذا التنافس يؤدي إلى تهميش قضايا المغرب العربي و التركيز على المصالح الفردية فقط. ولكن الصراع لا يعني غياب موضوعات التحالف الأوروبي الأمريكي كمحاولة إرساء جميع المناطق في العالم إلى المنظومة الرأسمالية و محاربة الإرهاب بشتى الطرق باعتباره يهدد أمن كلا الطرفين، العمل على إرساء الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي[1] ، تحالف في مواضيع ترضي كلا الطرفين.

ولكن موضع المغرب العربي في كلا الحالتين صراع أو تحالف هو مهمش غير مستفيد، ففي حالة الصراع وكما ذكرنا سابقا كل طرف يريد أكبر فائدة، و في حالة التحالف يعملان على تحقيق مصالحهما في المغرب العربي دون الاكتراث بمصالح هذه الدول. وبالتالي في كل الحالات لا تحقق مصالح الدول المغاربية بل بالعكس تصبح الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا مصدر تهديد في حال أن أراد كل طرف الانفراد بالمنطقة، فيصبح استعمار أو تحالف لإخضاع المنطقة تحت الهيمنة بصفة مطلقة فتكون كحصار حتى لا يدخل طرف ثالث أو شريك آخر كالصين، اليابان، روسيا و يتقاسم معهم الفوائد.
ومن خلال هذا، نلاحظ المشروع الأمريكي في المنطقة المغاربية والذي تريد من خلاله بسط نفوذها وسيطرتها على جميع المناطق في العالم وخاصة المنافذ الاستراتيجية، وباعتبار أن منطقة المتوسط بصفة عامة منطقة ذات أهمية كبيرة ولها أبعاد في السياسة الأمريكية التي من شأنها جلب الاهتمام إلى القوة الأولى في العالم.

[1] لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الخاتـمة

إن مشروع الشراكة الأورومغاربية التي بادر بها الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل تحقيق أهداف والمتمثلة في الحصول على الأمن والاستقرار والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبار أن المنطقة المغاربية هي منطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي من مفهومه الواسع، كما تعتبر مصدر للهجرة الغير شرعية التي تخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية داخل المجتمعات الأوروبية ومصدرا للإرهاب والعنف والتطرف والذي أصبح ظاهرة عالمية وهذا ما يفسر النظرة السلبية التي ينظر بها الاتحاد الأوروبي لدول المغربي العربي.

وفيما يخص مسار الشراكة الأورومغاربية، التي ورغم النتائج المحققة فإنه لم يرق إلى تطلعات الشركاء الأورومغاربيين نتيجة لأسباب موضوعية وأخرى غير معروفة لحد الآن، فقد ضاعت أهداف الديمقراطية والحوار السياسي ضمن افرازات نظام عالمي يتسم بعولمة ثقافة العنف.

كما لا يمكننا تجاهل التحديات التي تواجه بلدان المغرب العربي خصوصا الخلافات البينية بالإضافة إلى الانخراط النسبي لكل من ليبيا وموريتانيا في عملية الشراكة، هذا ويبقى أكبر تحدي يواجه الدول المغاربية هو غياب إطار مؤسساتي خصوصا مع تجميد هياكل الاتحاد المغاربي لذلك فعلى دول المغرب العربي حل مشاكلها البينية أولا حتى تكون لها قوة تفاوضية مع الطرف الأوروبي.

و كذلك بالنسبة للطرف الأوروبي اعطاء المزيد من الأهمية للشراكة الأورومغاربية خصوصا وأنه انغمس في محاولته تأهيل اقتصاديات أوروبا الشرقية المنضمة اليه حديثا ونسي أو تناسى احتياجات الشركاء المغاربيين.

هذا ويمكن القول إن اطلاق الاتحاد الأوروبي للمبادرات التي تلت مسار برشلونة لاسيما سياسة الجوار الأوروبية وكذلك مشروع الاتحاد من أجل المتوسط أنها سياسات تصب في مصلحته بالدرجة الأولى حتى يتمكن من تلافي التهديدات القادمة من الدول الجنوبية للمتوسط وبالتالي فهو ينظر ببراغماتية للعلاقات الأورومغاربية وهذا ما كرس فشل مختلف مشاريع الشراكة التي تراعي مصالحه بغض النظر عن مصالح الشريك المغاربي.

وكذلك فإن تفعيل العلاقات الأورومغاربية يجب أن تفعل من طرف الدول المغاربية أيضا، بحيث يجب عليها أن تعمل على تقليص الأحقاد التاريخية المترسبة عن الفترة الاستعمارية وتحاول النظر إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية باعتبار أن التفاعلات بين الدول الأوروبية والدول المغاربية أمر حتمي ولا مفر منه بحكم التجاور الجغرافي والتقارب الاقليمي وأيضا التقارب في النمط الاجتماعي والمصالح المشتركة.

صحيح أن مسار برشلونة لم يقدم ما كان منتظر منه إلا أن اطلاق مبادرات جديدة لاسيما سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2003 ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط 2008، يعطينا الأمل في إيجاد إطار تعاوني أفضل يكون بشكل دائم ولا يقدم حلولا ظرفية.

إن مشاكل الإرهاب والهجرة غير شرعية والمخدرات وأهم أشكال الجريمة المنظمة هي مشاكل يجب أن تعالج داخل الإطار الأورومغاربي، إذ على الاتحاد الأوروبي أن يعمد إلى تقديم مساعدات للدول المغاربية لمعالجة هذه المشاكل في مهدها، من خلال المساعدات المالية وتقديم الخبرة اللازمة وتشجيع برامج التنمية المستدامة.

إن مقتضيات العولمة وثقافة التكتلات تفرض على دول المغرب العربي اعادة تفعيل هياكل الاتحاد المغاربي التي تعاني الجمود نتيجة الخلافات البينية، هذا حتى يكون لهذه الدول مركز تفاوض جيد تتمكن من خلاله من تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من التنازلات.

إن جعل المنطقة الأورومغاربية منطقة أمن واستقرار ورفاه أمر ممكن بتظافر جهود دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، من خلال ايجاد استراتيجيات تراعى فيها المصالح المشتركة للشركاء، وهذا لن يتأتى إلا بتغيير النظرة الاستعلائية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي والعمل على مساعدة دول المغرب العربي على اقامة برامج تنموية بداخلها، تضمن توفير مناصب الشغل والعيش الكريم وبالتالي ستقضي لا محالة على ظاهرة الإرهاب، كما ستحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية وتجارة المخدرات، وبالتالي ستتحول الشراكة الأورومغاربية من شراكة الشعارات الرنانة إلى شراكة حقيقية تجد لها تجسيدا على أرض الواقع.

ومع ظهور العديد من المبادرات وقد كان آخرها المشروع من أجل المتوسط، والذي فشل فيم كان يصبو له هذا المشروع، ولكن انتظار مشروع متكامل يبدأ من المكونات الداخلية للطرفين، بتفعيل اتحاد المغرب العربي أولا، وبتحالف وتكاتف الدول الأوروبية من أجل التفاهم مع الطرف المغاربي للوصول إلى حلول جدية واقعية من أجل تجاوز هذه التهديدات التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الأورومغاربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القواميس:

-غريفتش مارتن، أوكالاهان تيري، **قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

-مجموعة باحثون، **معجم الكافي**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 1994).

الكتب بالغة العربية:

1-الباشا فايزة يونس، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، دون سن نشر).

2-بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974).

3-بوخوش مصطفى، حوض المتوسط بعد الحرب الباردة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).

4-بيليس جون وآخرون، عولمة السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

5-بيورن ماغلين، مكونر اليزابث، القطاع العسكري في محيط متغير، ترجمة فادي حمودي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، دون سنة نشر).

6-جبار ياسين، الشراكة الأورومتوسطية: واقع وآفاق إشارة لحالة الجزائر، (الجزائر: دار المعرفة، 2012).

7-جلبي علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، (الاسكندرية: دار المعرفية الجامعية، ط4، 2005).

8-جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

9-الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

10-حمدان جمال، استراتيجية الاستعمار والتحرير، (القاهرة: دار الهلال، 1967).

11-الحوات علي، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007).

12-الخريسان باسم علي، العولمة والتحدي الثقافي، (بيروت: دار الفكر العربي، 2001).

13-خشيم عبد الله مصطفى، الشراكة الأوروبية المتوسطية: النتائج وردود الأفعال، (بيروت: معهد الانماء العربي، 2002).

14-خشيم عبد الله مصطفى، الشراكة الأورومتوسطية: ترتيبات مابعد برشلونة، (لبنان: معهد الانماء العربي، 2002).

15-خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

16-داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2004).

17-داود يوسف، كوركيس، الجريمة المنظمة، (عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001).

18-دجاج قاسم، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، (الجزائر: جمعية التراث، 2003).

19-دورتي جمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحي وليد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985).

20-الرشيدي أحمد ومجموعة مؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003).

21-رفعت محمد أحمد، الطيار صالح، الإرهاب الدولي، (باريس: مركز الدراسات العربي، 1998).

22-شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة: 1991-2008، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010).

23-عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر،1994).

24-عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات واشكالات، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر).

25-غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، (عنابة: دار العلوم للنشر، 2007).

26-غيوم اغزافييه، العلاقات الدولية، ترجمة المقداد قاسم، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

27-فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، (بيروت: دار الحداثة، 1982).

28-فتح الله ولعلو،المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997).

29-كامل سيد شريف، الجريمة المنظمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2001).

30-اللاوندي سعيد، القرن 21 هل سيكون أمريكيا؟، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

31-المتدري سليمان، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).

32-محمود عبد اللطيف، الهجرة وتهديد الأمن القومي، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003).

33-المخادمي عبد اله رزيق، الاتحاد من أجل المتوسط: ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).

33-المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، الحداثة وما بعد الحداثة، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2003).

34-مصطفى محمد كمال، نهر فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001).

35-مقلد اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979).

36-مقلد اسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1982).

37-موريس ايريك، آلان هو موريس، الإرهاب الدولي، ترجمة: حمدي أحمد محمد، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1991).

38-يوسف أمير فرج، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والمواثيق الدولية، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2011).

الكتب باللغة الأجنبية:

1-D.Williams Paul .**Security Studies** :An introduction, London: Routhedge.2008.

David Charls .philippe et Roche Jean Jaque**, Théories de la Securité**- France , paris, Edition, Montchrestun , 2002.

2-Dunne Tim, **Liberalism" in: John Baylis and Steve Smith**,(**The Globalization of World Politics: and introduction to international relations**), Oxford: OUP

KEPEL, **Jihad.Expansion et déclin de l'islamisme**, Paris, Gallimard, 2001.

3-Blanchot René, Bigeni Marceau, La tunisie de Ben Ali et le partenariat Euro-Mediterranneen ? Institut Mediterraneen d'etude economique et financieres, Toulouse.

المذكرات والأطروحات:

1-أوشن سمية،_**دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة،، 2009|2010.

2-بالة عمار، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،، 2012|2011.

3-بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر،2010|2011.

4-بن سعدون اليامين، **الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة . دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، جامعة باتنة، 2012|2011.

5-بن قاصير موسى، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني . الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة باتنة، 2008|2007.

6-بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر،2010|2011.

7-جندلي عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005|2004.

8-حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2002.

9-حمزاوي جويدة، " **التصور الأمني الأوروبي نحو بُنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2011|2010.

10-خلفون أمين، "**المقاربات الأمنية في الشراكة الأورومغاربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007|2006.

11-درغوم أسماء، "**البعد البيئي في الأمن الانساني مقاربة معرفية**"،_مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري،2008|2009.

12-رسولي أسماء،_" **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010|2011.

13-زهير الحواس، "**الحوارات الامنية في المتوسط: احتواء ام اطار لهندسة اقليمية؟ دراسة حالة الحوار المتوسطي الاقليمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطة في التعاون والأمن، جامعة باتنة،2010|2011.

14-سليم بوسكين، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 03، 2012.

15-شرايطية سميرة، " **تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة حالة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، الدولية،2009|2010.

16-شوادرة رضا، " **إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011.

17-عمورة أعمر، "**التهديدات الاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة الجزائر، 2010|2011.

18-فريدة حموم، " **الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"_مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2003|2004.

19-قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2011.

20-قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر،2010 .

21-لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوربـــي تجاه دول المغرب العربي**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007.

22-معمري خالد، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة . دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**." مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007|2008.

23-منصوري عبد النور، "**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الامن الانساني**"_مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة، 2009|2010.

24-هاني محمود عبد موسى، **ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة: كوسوفو وجنوب السودان نموذجا**، مقترح استكمالا لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العليا برنامج الدراسات الدولية، فلسطين،2011 |2012.

المجلات:

1-أحمد فاروق يوسف ، ما هو الشرق الأوسط المعاصر، في: **مجلة الشرق الأوسط**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 7 جويلية 1992.

2-الأطرش محمد ، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر1999.

3-بوعمامة زهير، السياسة الاوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، بدون سنة.

4-الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الامن:مستوياته و صيغه و تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الكويت، بدون سنة نشر.

5-حسن نافعة ، مستقبل النظام العربي بعد التسوية، **السياسة الدولية**، مصر عدد140، 2000.

6-ربيع عبد الله حامد ، "الأمن والإستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية بحر متوسط"، **قضايا عربية**، العدد 4، أفريل 1980.

7-زايري بلقاسم ، السياسات المرفقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 3، 2005.

8-زقاغ عادل، المعضلة الامنية المجتمعية خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، جامعة باتنة،العدد5،جوان2011.

9-الشميطلي هاني ، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28، 2010.

10-عنتر محمد صابر ، "الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي؟"، **قضايا عربية**، العدد 4، 1980.

11-عياد محمد سمير ، الهجرة في المجال المتوسطي: العوامل والسياسات، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، ماي 2003.

12-العياري الشاذلي ، إعلان برشلونة: تحليل نقدي على ضوء الشراكة الأوروبية التونسية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد5، سنة 1996.

13-العياري الشاذلي ، من أجل مشروع عربي-أوروبي متوسطي جديد، **مجلة شؤون عربية**، العدد 74، 1992.

14-الكوت البشير علي ، الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية، **مجلة دراسات**، العدد 7، صيف 2001.

15-اللاوندي سعيد ، "عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع، الأفاق، التحديات"، **مجلة قضايا**، العدد 13، جانفي 2006.

16-مهذبي ميلود و دياب أحمد عبد الحكيم ، اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 184، 1994.

17-مهري عبد الحميد ، "الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 226، 1997.

18-Morten Kaplan, ***The life and death of the cold* war**, selected studies, poswar craft, 1976.

19- Guennouni Naima, **Les migrants et leurs droits au maghreb (Algerie-Tunisie- Maroc)**, Cahier de L'Unesco, 2004.

20- Pascale Perezet l'aurent Laniel ; Croissance et L'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000), Hérodote,n°112,LaDécouverte,1er trimestre ,2004.

21-DESRUES THIERRY, **Le Partenariat Euro-Méditerranéen : Une approche illustré par les cas Marocain et Tunisien**, dan Herodote, N° 94 , 1999.

22- Andrew Moravcsik, « **Liberal International Relations theory** : A social scientific Assessmen » weatherhead center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001.

23- Barry Buzan, Ole Waever, **Regions and Powers the Structure of International Security**, New York, Cambridge University press, 2003.

24- A.MAGNO Francisco, **Environmental Security in The China Sea**, **Security Dialogue**, Vol 28, N°1, March 1997.

الملتقيات والمحاضرات:

أ الملتقيلت:

1-حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

2-سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات**"، في:الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،200 8.

3-احمد فاروق زاهر، الندوة العلمية : **العلاقة بين جرائم الإحتيال و الإجرام المنظم**، الجريمة المنظمة : ماهيتها، خصائصها، أركانها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية، 2007.

4-جيسلين غلاسون ديشوم، **سياسة الجوار الأوروبية: المهمة التي لا يمكن تجاهلها للمجتمعات المدنية الأورومتوسطية**، ورقة مقدمة في إطار الملتقى المدني في ملقه، أيلول/سبتمبر 2005.

ب المحاضرات:

1-عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009.

2-عبد النور عنتر، المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن، محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية، جامعة باتنة،2009.

التقارير:

حسن أبو طالب وآخرون، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

مواقع الانترنت:

1-عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**". نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html.

2/**http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm**

3-بدون مؤلف، **الاتجاهات النظرية في تحليل الأمن الدولي**، ص 05 .تم تصفح الموقع يوم 2013.03.11 على الساعة:21:55.
http://mentouri.ibda3.org/t17752-topic

4-"تاكايوكي يامامور، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاغ.ص. 03.تم تصفح الموقع يوم 15. 03.2013 على الساعة 19:04.
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.htm/

5-حسن الحاج علي أحمد، **المدرسة البنائية في العلوم السياسية**:دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، تم تصفح الموقع يوم 4.6. 2012على الساعة 17:45.
http:// hawariboumadian1520. Maktooblog.com/115338

6-بلال غريب، **النقدية الاجتماعية لرويرت كوكس**، ص1، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2013، على الساعة 18:03
File// ishowthreas. php. P01h

7-فضيلة محجوب، **القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2013على **الساعة: 23:44**
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1.read104.htm

8-عادل زقاغ، **اعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، ص ، 5.تم تصفح الموقع يوم 22ماس 2013.عل الساعة،20:09
http :www .geocities.com/adelzeggagh/recon 1.html

9-محمد الامين بن عايش، **لهذه الاسباب يجب حماية الامن القومي الجزائري**،ص3،تم تصفح الموقع يوم 23مارس2013 على الساعة 19:45.

http: //www .maqalaty.com

10-Matt Mc Donald,**Securityzation and the Construction of Security**,vu le 12-avril-2013 **http:// sagepub.com/cgi/abstract/14/4/563**.

11-Anne Catherine Zoller, **les politiques Euro-Méditerranéenne : Origines,** bilan et perspectives, sur site : **www.himispheres,be/spip.php**. Vu le 17/03/2013

12-مصطفى أكوني، الشراكة الأوروبية المغربية: شراكة من جانب واحد !!: في **http://www.islamonline.net**

13-Strategie de l'UE en matiere de coopération avec l'Algerie, propriete et objectifsde cooperation. Rapport de l'ambasade algerienne a Bruxelles, **www.algerian_ambassy.be**

14-عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"، نقلا عن موقع : **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM**

15-عبدالله تركماني، "**التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية**"، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن موقع المركز: **http://www.mokarabat.com/s7388.htm**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة..... أ-ز

مدخل مفاهيمي..... 8

الفصل الأول: مفهوم الأمن من منظورات العلاقات الدولية..... 15

المبحث الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني-تفسيري-..... 17

المطلب الأول: الأمن في الطروحات الواقعية..... 17

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية في الأمن..... 25

المبحث الثاني: مفهوم الأمن من منظور تكويني-تأملي-.....32

المطلب الأول: النظرية البنائية والأمن..... 33

المطلب الثاني: النظرية النقدية الاجتماعية.....38

المطلب الثالث: نظرية ما بعد الحداثة والأمن.....43

المبحث الثالث: مفهوم الأمن من منظور توسعي-تعميقي-.....48

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن ومسألة توسيع الأمن.....49

المطلب الثاني: مركب الأمن الاقليمي وموقع المنطقة الأورومغاربية.....54

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية.....60

المبحث الأول: المنطقة الأورومغاربية مقاربة جيو-أمنية.....62

المطلب الأول: دراسة في المنطلقات الجيوسياسية.....62

المطلب الثاني: دراسة في المنطلقات الأمنية.....65

المبحث الثاني: العلاقات الأورومغاربية –دراسة تاريخية–.....69

المطلب الأول: جيل الستينات والسبعينات كأول مبادرة شراكة أورومغاربية.....69

المطلب الثاني: مجموعة 5+5 لإعادة احياء العلاقات الأورومغاربية.....71

المطلب الثالث: مسار برشلونة في تنظيم العلاقات الأورومغاربية.....73

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في العلاقات الأورومغاربية.....75

المطلب الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية.....76

المطلب الثاني: ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية.....79

المطلب الثالث: أهم صور الجريمة المنظمة وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية...82

الفصل الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية والآفاق المستقبلية للعلاقات الأورومغاربية.....87

المبحث الأول: حقيقة العلاقات الأورومغاربية.....89

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية التونسية.....89

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية المغربية.....91

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية.....94

المبحث الثاني: تطور مسارات العلاقات الأورومغاربية في مواجهة التحديات الأمنية...97

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي كتصحيح لمسار برشلونة.....98

المطلب الثاني: المشروع من أجل المتوسط: تصور جديد أم استعادة مشروع قديم...100

المبحث الثالث: تصورات مستقبل العلاقات الأورومغاربية.....102

المطلب الأول: تطوير العلاقات الأورومغاربية.....103

المطلب الثاني: بناء شراكة على اساس الندية من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي.....105

المطلب الثالث: فشل العلاقات الأورومغاربية وفك الارتباط والاتجاه إلى شركاء جدد –الولايات المتحدة الأمريكية–.....107

الخاتمة.....111

قائمة المراجع.....114

قال العماد الأصفهاني حول الطبيعة الناقصة لأي عمل بشري، رغم كل محاولة للتحسين والتهذيب والتنقيح:

”إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر“.